الكتابة
في لحظتها العميقة

تصميم الغلاف للفنان العالمي : رائد خليل

© جميع الحقوق محفوظة لدار الصحيفة العربية

الطبعة الأولى: **2023**

دار العراب

دمشق – سوريا – حلبوني الجادة الرئيسية

هاتف: **00963112247432**

جوال: **00963940455593**

E-MAIL:daralaraab@yahoo.com

دار الصحيفة العربية

بغداد – العراق – شارع السعدون

هاتف – **0096477077887944**

E-MAIL:nadia.tv1972@gmail.com

خالد القطان

الكتابة
في لحظتها العميقة

مقالات

دار العراب

دار الصحيفة العربية

تقديم

الكتاب مجموعة مقالات، كتبت في لحظتها الآنية، تناولت الحدث العراقي الآني والمستقبلي، وعدد من هذه المقالات يعبّر ويجسّد لحظة وقوع الحدث، والعدد الآخر منها يستمر ويعبر لحظة الحدث الى أزمان مستقبلية، تتناول طموحات الكاتب والتي هي ايضا طموحات القارىء أوالمتلقي الذي يتماهى مع الحدث ويندمج معه كل حسب رؤيته لما يقرأ ويفسّر، وبحسب ذائقته الحسية لما يقرأ بشأن هذه المقالات المختلفة في منهجيتها الاسلوبية الكتابية.

انها رؤى مستقبلية يتمنى الكاتب ان يشاركه القارىء في تحقيق هذه الرؤى، لضمان مستقبل مستقر آمن للأجيال العراقية التي ستتعمق في قراءة ما كتبه الأجداد والآباء عن واقعهم الماضوي بالنسبة لهم، انه اجتراح لواقع مرير عاشه اسلافهم في ظل حكومات استبدادية قهرية نالت من حياتهم وجعلتهم يعيشون في دوامة البحث عن حياة مستقرّة، وبصيص أمل لحرية مفقودة تحت ظلال السياط والقمع القهري اليومي ولسنين طويلة، نغصّت عليهم صفو العيش والاستقرار في بلد لم يذق طعم الأستقرار منذ تأسيسه كدولة مطلع العشرينيات من القرن الماضي.

سيجد القارىء في هذا الكتاب المقال السياسي، والمقال الاجتماعي، والمقال الثقافي الأدبي، مندمجة ومنصهرة في بوتقة واحدة تحت عنوان جامع شامل " الكتابة في لحظتها العميقة" لتكوّن نسيجا كتابيا يشتمل على عدة جوانب من الحياة العراقية الماضوية

والآنية في لحظة كتابة كل مقال على حدة، في حين انها مجتمعة تمنح القارىء انطباعا آنيا عن لحظة ماضية كتب فيها المقال وأخذ طريقه الى قرّاء تلك المرحلة.

لقد آليت ان اجمع هذه المقالات في كتاب، ليكون جامعاً وحافظاً لها من الضياع في زحمة الحياة المتشعبة، التي تأخذنا من تلابيبنا لنتيه في طرقاتها التي تودي بنا الى مصائر مجهولة، وقد ساندني عدد من اصدقاء الكلمة في توجهي هذا وباركوا لي هذا المسعى النبيل بحسب توصيفهم.

المؤلف

بغداد/ تموز/ 2023

الدستور . .
ومستقبل العراق

كل شعوب العالم قاطبة تتوق الى الاستقرار والأمن والرخاء، وتطمح الى ان تحقق لمجتمعها قدرا كبيرا من الحرية والديمقراطية، وأن يكون لها صوت مسموع من قبل حكوماتها، أي تتمتع بحرية التعبير عن آرائها، والمشاركة الفاعلة في العملية السياسية التي تتبناها تلك الحكومات.

ما يهمّنا في هذا المقام هي العملية السياسية التي تدير دفتها الحكومة العراقية الحالية، التي انتخبت من قبل مكوّنات الشعب العراقي، في عملية ديمقراطية شجاعة ولأول مرّة في تاريخ العراق الحديث، بعد سقوط الديكتاتورية الصدامية التي هيمنت على رقاب العراقيين لأكثر من ثلاثة عقود.

لقد مرّ العراق وشعبه بظروف قاهرة وحروب مأساوية، حصدت أرواح مئات الآلاف من أبنائه، كنتيجة حتمية لممارسات النظام المقبور الخاطئة، وحروبه الحمقاء المفتعلة مع دول الجوار.

وبعد كل ما حدث وبعد جهد وصبر عظيمين، استطاع العراقيون ان يكتبوا دستورهم المرتقب عن طريق ممثليهم في "الجمعية الوطنية"، هذا الدستور الذي يعد وثيقة وطنية، وباعتقادنا انه يجسّد طموحات

وتوجّهات جميع مكوّنات الشعب العراقي، من اقصى الشمال الى اقصى الجنوب.

وهنا لزاما على العراقيين، لاسيما الشخصيات الوطنية القيادية، ممثلي بعض التجمعات والأحزاب السياسية والدينية التي شاركت في العملية السياسية، أن يتحملوا مسؤولياتهم الوطنية والسياسية والأخلاقية في هذه المرحلة الحسّاسة والحرجة من حياة العراقيين، وأن ينظروا ابعد مما يرون، ويتحسّبون لمستجدات خطيرة ربّما ستطيح بالعملية السياسية برمّتها "لا سمح الله".

هذه العملية السياسية التي أخذت تتبلور بالشكل الصحيح، وفق مصالح العراقيين وتطلعاتهم لغد مشرق، فيما اذا حاول هؤلاء القياديون تعطيل الدستور، أو تأخير المصادقة عليه، أو رفضه من خلال التحريض على ذلك، وما اكثر ما نسمعه فيما يخص هذا التوجه ومن أطراف متعدّدة.

وفي حالة حدوث ما ذكرناه آنفا، لسبب أو لآخر، فان ذلك سيكون القشّة التي ستقصم ظهر العراقيين، وهذا ما لا يتمنّاه كل عراقي شريف وغيور على بلده وشعبه. اذ ان مثل هذه الحوادث ستطوّح بالعملية السياسية بعيدا عن اهدافها المرسومة لها لتحقيق النتائج المرجوّة، وستعود بالأمور الى المربع الأول، وهذا ايضا لا يريده العراقيون، اذ انه سيطيل امد الاحتلال الى وقت غير معلوم، وهذا الأمر مرفوض من الشعب العراقي بكل مكوّناته.

وهنا يتطلّب الوضع، الاسراع باجراء الاستفتاء على مسوّدة الدستور واقراره والعمل به رسميا وفعليا، من اجل قطع الطريق على قوى الارهاب والظلام التي تريد سوءا بشعبنا، وللاسراع بخروج قوات الاحتلال، كذلك الاسراع بالبناء واعادة اعمار ما دمرته الحرب الأخيرة والحروب السابقة، ولكي يتوّجه العراقيون لصنع مستقبل مزدهر لهم ولأجيالهم المستقبلية.

نشرت على صفحة "دستورية" في جريدة (الصباح) العراقية في العدد / 655 الصادر بتاريخ 17 / ايلول / 2005

أمن المواطن . . .

يعد الأمن المطلب الرئيس للمواطن وفي أي بلد كان، ثم تأتي المطالب الأخرى بالدرجة الثانية وحسب اهميتها. ويبقى امن المواطن العراقي في ظل الظروف السياسية المعقّدة والمتشابكة هو الحاجة الأساس، اذ ان عدم استقرار الوضع الأمني يجعل الحياة في دوّامة من القلق والترّقب والتخوّف من المجهول، فكثير من المدنيين الأبرياء العزّل فقدوا حياتهم في لحظة لم تكن على البال، في وقت لم يكونوا فيه طرفا في أي نزاع.

فانفجار سيارة مفخخة، أو حزام ناسف، أو عبوة ناسفة، أو مسدس كاتم للصوت يخبىء في فوّهته الموت الزؤام، ومحمول بيد مجرم فاقد الضمير والأخلاق، مدعاة الى ان تكون الحياة جحيما لا يطاق.

وتبقى الهات الأمنية والمواطن هما المسؤولان عن تحقيق الأمن في الشارع العراقي، الذي بات مهددا في أية لحظة، ويكون دور المواطن باخبار الجهات الأمنية عن أية بشأن أي أمر يشكّ به ويعتقد انه يشكّل خطرا على حياته وحياة المواطنين بصورة عامة، ويهدد الأمن والسلم العام.

كما ذكرنا مرارا فان اعتماد المعلومات الاستخبارية، هو العنصر الأساس والمهم جدا في كشف المخططات الاجرامية للجماعات الارهابية، أو جماعات السطو المسلّح، والقتلة والسرّاق، والخاطفين

لدواع سياسية أو مالية أو عدائية مبيّتة سلفا مع سبق الاصرار والترصّد، ما يوّفر الوقت الكافي للتحرك نحو تلك الأهداف واجهاض مخططاتها العدوانية قبل التنفيذ، وربما القبض على جميع أو بعض العناصر المنتمية لتلك الجماعات أو المتعاونة معها في التهيئة اللوجستية، أو المساعدة لفنية أو الجهة الممولة لتلك الجماعات التخريبية. وبذلك نكون قد جنبنا المواطن أي خطر قد يتعرّض له.

ولكن اذا توفرت لدى الجهات الأمنية المعلومات عن أي مخطط اجرامي، ولم تؤخذ تلك المعلومات على محمل الجد، أو لم يتم التعامل معها من قبل المسؤول الأمني بما يوفّر الأمن للمواطن، فسيكون الحصول عليها عبثا لا طائل منه، وانما فقط مضيعة وهدر للجهد والوقت والمال من دون تحقيق الفائدة.

قبل أيام صرّح المتحدّث باسم (عمليات بغداد) اللواء قاسم عطا، على شاشات "الفضائيات"ن بأن الجهات الأمنية حصلت على معلومات استخبارية، تؤكد ان الجماعات الارهابية المنتمية لتنظيم "القاعدة" الارهابي، تخطط لهجمات مسلّحة على المصارف الحكومية والأهلية وعلى محال المصوّغات الذهبية، لأنها تعاني من الافلاس أو شحة التمويل المادي.

الا ان ما حصل من هجوم وسطو مسلّح بالأسلحة النارية المختلفة ومسدسات كاتمة للصوت على (11) من محال الصاغة في منطقة البيّاع، الأسبوع الماضي، راح ضحيّته (14) مواطنا عراقيا بريئا بين شهيد وجريح، يدعو الى التساؤل والاستغراب، فاذا كانت الجهات الأمنية لديها المعلومات بشأن تلك الهجمات أيا كان مصدرها

ومخططوها ومنفذوها، فلماذا لا تتخذ هذه الجهات (الأمنية) اجراءاتها الرادعة تجاه الارهابيين والسرّاق وكل من يعبث باستقرار وأمن المواطن، وأن تكون صاحبة المبادرة في قطع الطريق عليهم، قبل وقوع الحدث؟!، مادامت هنالك معلومات عنهم وعن تحركاتهم ونواياهم العدائية الارهابية المبيّتة، ولماذا لا توّفر الأمن الكافي للأهداف المكشوفة التي هي عرضة للهجمات المسلّحة؟، وكما حصل للصاغة ومحلاتهم في منطقة البيّاع، وقبلها في مناطق أخرى من بغداد، باستهداف المصارف ومكاتب الصيرفة ومحال بيع المصوّغات الذهبية.

انها مفارقة غريبة، اذ يبدو ان هنالك قصورا وخللا في عمل الجهات الأمنية، وفي التنسيق فيما بينها، وفي كيفية التعامل مع المعلومات الاستخبارية.

ومن الضروري بمكان ان يكون المسؤولون الأمنيون على قدر المسؤولية والثقة التي منحها لهم المواطن في حمايتهم وحماية ممتلكاتهم، وأن يتعاملوا مع الحدث بمنتهى الوطنية والانسانية، فهم مسؤولون عن "أرواح" البشر العراقيين، وهذه "الأرواح" لها الحق في العيش.

نشرت على صفحة "الرأي" في جريدة (العالم)
في العدد / 114 الصادر بتاريخ 1 / حزيران / 2010

جمود سياسي . . حراك سياسي

تمرّ العملية السياسية العراقية حاليا بجمود يدعو الى القلق والتساؤل، عن عدم جدّية الكتل السياسية في ايجاد مخرج للمأزق الحالي الذي ينذر بوضع كارثي، ربما يعصف بالعملية السياسية برمّتها (لا قدّر الله).

اذ صرّح عدد من (القياديين) السياسيين الذين هم فاعلون في احزابهم وكتلهم، وحاضرون دوما في المشهد السياسي العراقي، لعدد من وسائل الاعلام، بأنه لم تجر مفاوضات جدّية بين الكتل السياسية الكبيرة الأربع الفائزة بأكثرية المقاعد البرلمانية، بشأن تشكيل الحكومة المقبلة، وانما فقط هنالك احاديث جانبية غير رسمية بشأن العملية السياسية، ومنها تشكيل الحكومة المنتظرة.

واذا كان هنالك من السياسيين من يقول بالحراك السياسي، وان هنالك تزاور ومقابلات ومفاوضات بين سياسيي و(قادة) الكتل السياسية والائتلافات والتحالفات، فان هذا الأمر لا يعد حراكا سياسيا، لأنه لم يؤد الى تقدما ولو طفيفا في مجريات الأحداث السياسية.

وهذا ما يؤكده (القيادي) في التحالف الكردستاني الدكتور محمود عثمان، اذ صرّح علنا بأن العملية السياسية في العراق مازالت جامدة في مكانها في "المربع الأول" على حدّ تعبيره، ما يفهم من كلامه ان العملية السياسية لم تتقدم خطوة واحدة الى الأمام، وهذا ما يفسّر قلق الشارع العراقي، بعدم جدّية الساسة وأصحاب القرار في الكتل السياسية الفائزة

في الانتخابات الى العمل على حلحلة الأمور، وتقديم التنازلات المتبادلة من اجل الخروج من عنق الزجاجة، وتجنيب البلاد مغبّة الانزلاق في مخاطر العنف الدموي.

المتابع للأحداث، والمراقب للشارع العراقي، يجد ان العراقيين يمرّون في حالة من الترقّب والرفض لما يحدث، وتخوّف كبير من انفلات الأوضاع ودخول البلاد في صراعات دموية على مستوى المكوّنات الاجتماعية والدينية والاثنية، الذي سيطيح بالعملية السياسية برمّتها، وينتكس بالأوضاع الى الأعوام التي كان فيها الصراع المسلّح على اشدّه، اتمنى ان اكون مخطئا في ما اذهب اليه، ولكن المتربّصين بالعراق والشعب العراقي مازالوا متواجدين ومازالوا يتحرّكون ولو بنسبة اقل كثيرا مما كانوا عليه في الأعوام الأربعة الماضية، اذ مازال هذا السيناريو الدموي حاضرا وبصورة يومية، وما التفجيرات الارهابية التي حصلت مؤخرا في الخالص والحلّة والموصل وأبو غريب وبعض مناطق غربي بغداد، الاّ دليلا واضحا على ان الجماعات الارهابية مازالت تتحرك وتمارس نشاطها العدواني وفعلها التخريبي والتدميري، وربما سيعيدون احياء الفتن والضغائن والأحقاد من جديد، مستغلّين الفراغ السياسي، فضلا عن احقاد بعض دول الجوار على العملية الديموقراطية والوضع الجديد في العراق، وتدخلها في الشأن الداخلي العراقي، وعدم قبولها بأن يكون العراق مركزا للديموقراطية والتعددية الحزبية، خوفا منها بتأثر شعوبها بتلك المستجدات التي ربما ستقلب الطاولة عليها في يوم ما.

في بريطانيا شكّلت الحكومة في غضون أسبوع بعد انتهاء الانتخابات الأخيرة التي جرت فيها، وسارت الأمور في تلك البلاد مثل "ميل الساعة"، هنالك من يعترض ويقول ان بريطانيا بلدا عريقا في الديموقراطية وممارستها، وتمتلك مؤسسات الدولة الراسخة، وأعتقد ان الجميع مع هذا الرأي ويسانده، وهي حقيقة لا غبار عليها.

ولكن في السودان أيضا شكّلت الحكومة في غضون اسبوعين بعد انتهاء الانتخابات الأخيرة التي جرت فيها، وسارت الأمور فيها على ما يرام، وارتاح الأشقاء السودانيون (اللهم لا حسد). والكل يعرف ان السودان لا يمتلك عراقة في الديموقراطية، وليس مستقرا سياسيا، فضلا عن الحروب الأهلية الداخلية التي تعصف به بين الآونة والأخرى، ومنها الصراع المسلّح الدائر بين (ثوّار/ متمردي) "دارفور" والقوّات الحكومية السودانية.

أما نحن في العراق، فبالرغم من مرور اكثر من شهرين ونصف الشهر على اجراء الانتخابات التشريعية، ما زالت مسألة تشكيل الحكومة في علم الغيب.

ربما نحتاج الى استيراد (قادة) سياسيين من السودان، لنقل التجربة السودانية الى العراق للانتهاء من "عقدة" تشكيل الحكومة، لتأخذ العملية السياسية مجراها الطبيعي، والقفز من (المربع الأول) المقفر الى (مستطيلات ودوائر ومثلثات) خضراء يانعة، تسعد الشعب العراقي الصابر، وتوفّر له بعضا من الاستقرار النفسي، والاطمئنان الحياتي.

نشرت على صفحة "الرأي" في جريدة (العالم)

في العدد / 108 الصادر بتاريخ 25 / آيار / 2010

الوعي الانتخابي . .
ضرورة ديموقراطية

تعاني المجتمعات الشرقية من قصور واضح وفاضح في وعيها الانتخابي، وهذا متأت من الممارسات الديكتاتورية القهرية القمعية التي تمارسها اغلب الأنظمة الشرقية، لاسيّما العربية منها، بحق شعوبها المبتلاة بهكذا حكّام ينظرون الى السلطة والكرسي بأنهما فوق الجميع، وبأنهما المراد الأول والأخير، (ولتذهب الشعوب المقهورة الى الجحيم).

ان نسب الوعي الديموقراطي الانتخابي تتفاوت بين الارتفاع والانخفاض، بين الشرائح المجتمعية العربية، تبعا لثقافة هذه الشريحة او تلك، والتي تنطوي على ثقافات متعددة وبالتحديد ثقافة "حقوق الانسان"، التي الى الوقت الحاضر مازالت جوانب كثيرة من هذه الحقوق مهضومة، وغير متحقّقة على ارض الواقع، وانما هي حبر على ورق (راقدة) بين طيّات دساتير الأنظمة العربية الحاكمة، وهنالك عامل آخر مهم لتحقق الوعي الانتخابي لدى المجتمع وفهم حقوقه وآليات تطبيقها، ألا وهو مدى انفتاح بعض هذه الأنظمة الحاكمة على الديموقراطية ولو بنسب قليلة.

ما يهمّنا في هذا الأمر، هو الوعي الانتخابي لدى شرائح المجتمع العراقي، التي مرّت بتجربة غير موفّقة في الانتخابات النيابية الماضية، التي بنيت بالأساس على القائمة المغلقة في انتخاب المرشّحين،

وتوزّعت على الأحزاب والتكتلات السياسية، التي نالت حصّة الأسد من المقاعد البرلمانية، اذ جاءت هذه القوائم المغلقة و"للأسف الشديد" ببعض النواب، ولو على قلّتهم، اقول: هؤلاء النوّاب غير الكفوئين وليست لديهم القدرة السياسية على ادارة العملية البرلمانية – التشريعية، من الذين لا يفقهون ألف باء السياسة ولا حتى ابسط قواعدها، بل ذهب الأمر بالبعض منهم انه لا يفرّق بين مفهوم الحكومة وآليات عملها، وبين مفهوم الدولة ومتطلّبات تحققها مؤسساتيا، وبذلك ضاع (الحابل بالنابل) واختلطت الأمور وتشابكت وتعقّدت المسميات، وأفرزت هذه العملية الانتخابية العرجاء، نتائج كارثية يعاني منها الشعب العراقي، ويتقلّب على جمر لظاها، منذ ما يقارب الخمس سنوات ومازال، لأن الآليات والمبنيات الخاطئة تفرز نتائج خاطئة بالتأكيد.

وبهذه النتيجة الكارثية "الصادمة" بات لزاما علينا ان ننعطف في مسيرتنا السياسية – البرلمانية، وبذلك تم تعديل قانون الانتخابات على اساس القوائم او الدوائر الانتخابية المفتوحة، لكي تتجسد الديموقراطية على وفق مفهومها الصحيح ولو بنسبة مقبولة. وهنالك ضرورة اخرى لتحقيق الديموقراطية التي نريد، ولزاما على الجميع تطبيقها وتحقيقها، وهي ان نترك حرية الاختيار والانتخاب للناخب وحده من دون تدخلات او ضغوطات قهرية تعسفية، سواء كانت دينية – طائفية، او حزبية – فئوية او مناطقية – قرابية، ومن دون اية خروقات من هذا الطرف او ذاك، كما حصل في الدورة الانتخابية النيابية الأولى، وهذا ما تنادي وتطالب به بعض النخب السياسية، وأغلب النوّاب الذين يزاولون مهامهم النيابية في الوقت الحاضر، وهو مطلب ملحّ للشرائح

المجتمعية كافة، على اختلاف مشاربها وتوجهاتها، وبذلك نكون قد صححنا مسار العملية الديموقراطية الخاطئة في عراقنا الجديد، بعد ان أصيبت بسهام اثخنتها بجراحات نازفة، نزف لها شعبنا المقهور دموعا غزيرة، وفقد طعم الاكتفاء على صعيد المجالات المعيشية، وبالتحديد الطبقات الفقيرة البائسة من الجتمع، ومن اجل بناء دولة مؤسساتية حقيقية حديثة، عمادها المؤسسات الناضجة والفاعلة والراكزة في اداء مهامها، يكون سندها ودعامتها المواطن الحر الواعي المنفتح على ثقافات الشعوب الأخرى، المواطن الذي يعرف حقوقه وواجباته تجاه الدولة التي يريد، ويعي ان هنالك قانون الدولة العراقية الذي يجب ان يطبّق على الجميع ويحترم من قبلهم. وبالنتيجة يكون العراق قد استعاد عافيته، والشعب العراقي قد وضع على السكة الصحيحة، ليقطف ثمار تضحياته وعرقه ودموعه ودمائه، بعراق متقدم مزدهر، ويكون الجميع شركاء في هذا الوطن وفي بنائه وفي خيراته.

وللثقافة بكل توجهاتها ووسائل طرحها وآليات تفعيلها دور كبير ومهم في توعية الناخب العراقي، لكي يكون اختياره للمرشح الذي سيمثله في مجلس المحافظة او تحت قبة البرلمان في المجلس النيابي، صحيحا يصب في خدمة الوطن وخدمة الناخب نفسه.

نشرت على صفحة "ثقافة" في جريدة (صوت الفيلي)
في العدد / 8 الصادر بتاريخ 15 / 12 / 2008

جرثومة التخلف . .
فايروسات الانغلاق

في كتابه المعنون (جرثومة التخلف) يتناول الفيلسوف والمفكر المصري، الدكتور مراد وهبة، قضية بالغة الاهمية، تتعلق بدور الثقافة في بناء حياة الانسان ومسيرة التطور البشري، التي ما زالت إلى الآن مثار بحث وتمحيص عميقين من قبل جميع الفلاسفة، اذ يورد الدكتور وهبة امثلة لبعض المعتقدات التي تعيق دور الثقافة في مكافحة الظواهرالمتخلفة التي ما زالت المجتمعات الشرقية غارقة في بحورها المتلاطمة، ومن هذه المعتقدات (الدوجماطيقية) التي يعرَفها الدكتور وهبة بأنها امتلاك الحقيقة المطلقة التي يتمسك بها الكثير من اصحاب الآراء المعتدين بآرائهم والمتمسكين بعقائدهم من الفلاسفة ورجال الدين وغيرهم، معتبرين انفسهم دائما على صواب والآخرين هم المخطئين دائما، ما يسبب تصادم في وجهات النظر تصل إلى حد إلغاء الآخر، مبتعدين بذلك عن لغة الحوار وتداول الآراء للوصول إلى فهم مقبول متفق عليه في أية قضية تدور في عالمنا المتشابك بكل شيء .

ومن الأمور التي يتطرق إليها الدكتور وهبة في كتابه الآنف الذكر مسألة الأصولية الدينية التي يتمسك بها المتدينون، سواء كانت الأديان السماوية وهي اليهودية والمسيحية والاسلام، أو في الديانات الوضعية كالكونفوشيوسية والهندوسية والبوذية والتاوية. هذه الأصولية التي تلغي العقل وتجعل الانسان اسير النص الديني وما يقوله فقهاء الأديان وأصحاب الفتاوى المتطرفة المحصورة في الأطر الدينية، من دون إعمال

العقل والفكر في تفسير النصوص الدينية، وبذلك تنتفي عملية الابداع والابتكار اللتين تعدان من المسائل الجوهرية في ديناميكية العقل الانساني وتطوره، بخلاف الاصولية التي تتسبب في استاتيكية العقل وتحجره وجموده، ما ينتج عنه جمود الحياة واجترارها لوتيرة احادية القطب تكون سببا رئيسا في ظاهرة التخلف التي تصيب الشعوب، وتجعلها تتنفس هواءً فاسداً وملوثاً بفايروسات الانغلاق والانكفاء على الذات.

يقول الدكتور وهبة في كتابه (جرثومة التخلف) والذي هو مجموعة حوارات ولقاءات اجرته معه عدد من الصحف والمجلات المصرية واللبنانية، يقول ان الحل والخلاص من التخلف يكمن في الثقافة من دون غيرها من الحلول الأخرى، ويورد بهذا الاتجاه امثلة منها ان اية مشكلة اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو عسكرية تواجهها الشعوب لا يمكن حلها اقتصادياً أو عسكرياً أو بأية طريقة اخرى، سوى بالثقافة التي هي كفيلة بحلها، وبذلك يعطي وهبة للثقافة اهمية قصوى تفوق أية اهمية في وضع حلول ستراتيجية لمشاكل الشعوب وخلاصها من ظاهرة التخلف المقيت، وان هذه الثقافة يصنعها العقل المبدع، المفكر، الديناميكي، المتحرر، الذي يمتلك رؤية مستقبلية تنويرية.

ان كتاب (جرثومة التخلف) يعد وصفة جاهزة لعلاج مرض التخلف الذي ينخر في شرائح مجتمعية عدة في مجتمعنا العراقي، ومن الضروري جدا قراءة هذا الكتاب من قبل الجميع، سيما اصحاب القرار في بلدنا، عسى ان يهديهم إلى ايجاد حلول وإن تكن حلولاً جزئية للكثير من مشكلاتنا الظاهرة على سطح الواقع العراقي.

نشرت على صفحة (دراسات ديمقراطية) مجلة "شعوب"

في العدد / الثامن الصادر بتاريخ آذار / 2009

المثقف التنويري

في الكلمة روح الحياة الدافق، وصياغة فكر تنويري متوهج، يجتث الظلمات والركون إلى الإستكانة التي يرفضها المثقف، هذا المثقف الطليعي الذي يحمل فكرا خلاقاً رافضا للوصاية والخنوع، وهو يحفر في الصخر ليعيد للحياة بهاءها وعنفوانها، ويروم اعادة أنسنة الانسان العراقي، التي مسخت في زمن القهر والاستبداد، ويحاول الظلاميون الرجوع به إلى عقود التخلف والانحطاط. للمثقف مهام وأدوار ووظائف، يستطيع من خلالها ان يعيد الحياة بصيغ متجددة بعيدا عن التحجر والجمود، حياة ذات ديناميكية متطورة تتمأسس على ركائزها الصلبة معطيات المستقبل، الذي هو نتاج فعل الحاضر وتواصله بحيوية تفاعلية بعيدا عن النكوص والسقوط في مخلفات الماضي التي عفاعليها الزمن واصبحت تراثا لا يضيف شيئا، كما الرماد المتخلف من نار كانت مشتعلة ثم خبت.

على المثقف العراقي في هذه المرحلة الحساسة والخطيرة، ان يثور على التابوات والقوالب الاجتماعية والدينية والسياسية، التي تقيد حركته وتشل تفكيره، وان نظر إلى الحياة من منظور انساني شمولي، نظرة تخترق الحدود وتحطم المصدات التي أريد لها ان تقزَم المثقف وتحجَم فاعليته، وعليه ان يجرد الواقع من زيفه وخداعه للآخر الساذج، هذا الذي صيرته هذه التابوات فاقداً للبصيرة غير عارف بما يحيطه، وببغاءاً يردد مايقوله الآخرون، أمَا جهلاً منه أو إنقياداً أعمى، من دون ان يقلَب الأمور في عقله، ويستنتج ماهو متوائم مع طبيعة

الحياة المتجددة، وما يتطلبه الظرف الراهن من فعل تغييري شامل من النواحي المجتمعية كافة.

ان أشد مايصيب الحياة بالانكسار والتوقف والتراجع، هو الإملاءات من بعض الأطراف التي تمسك بزمام الأمور وتسيطر على عقليات السذَج والبسطاء من عوام الناس، وتصديق هؤلاء لمقولاتهم، والعمل بها من دون دراية أو تبصَر، وهنا ينتهي دور العقل، وتحل بدلاً عنه العاطفة والتعصب الأعمى المتطرف للعشيرة أو الطائفة أو المذهب، وفي أحايين كثيرة لجميع أشكال التعصب هذه، فتبرز العقد والأحقاد والعداوات واستخدام العنف، وتخطئة الآخر المخالف في الرأي وتجريمه ومحاولة النيل منه بأية صورة كانت.

نشرت على صفحة "ثقافة" في جريدة (الدعوة)
في العدد / 332 الصادر بتاريخ 1 / حزيران / 2006

ما نوع الديمقراطية التي نريد؟
وما هي الديمقراطية الأصلح للمجتمع العراقي؟

وضع الفلاسفة والمفكرون تعاريفا كثيرة ومتشعبة للديمقراطية، الاّ ان ابسط هذه التعاريف وأكثرها دلالة هي ان الديمقراطية تعني "حكم الشعب للشعب".

وبما ان مصطلح الديمقراطية دخل قاموسنا السياسي على المستوى العملي الحقيقي حديثا، بعد سقوط النظام الديكتاتوري، فأن ممارستها الفعلية على ارض الواقع بحاجة الى وقت طويل وجهد كبير، حتى ان الكثير من نخبنا السياسية والثقافية، لم تزل بعد لا تدرك ما هي الديمقراطية بمفهومها المحدّد، وما هي آليات تطبيقها في المجتمع العراقي؟

علينا ان نعرف ونحدّد ما هو نوع الديمقراطية التي نريد، والتي تصلح للمجتمع العراقي؟

يقول اوليفيه دوهاميل في كتابه (الديموقراطيات – انظمتها – تاريخها ومتطلباتها)، ان مفهوم الديمقراطية الحاكمة يحيطنا علما باستحالة تحقيق الديمقراطية المطلقة، اي ممارسة السلطة بشكل دائم من قبل الشعب، وقد شعر جان جاك روسو، وهو الديموقراطي الأشدّ تعصبا للديموقراطية المطلقة، شعر بذلك، لأنه كان يميّز او يفرّق على الأقل الوظيفة التنفيذية عن الوظيفة التشريعية، وكان يوافق على او يرى ان الشعب بامكانه، بل من واجبه وفق رأي روسو ممارسة الوظيفة

الثانية، اي الوظيفة التشريعية، وليست الوظيفة الأولى التنفيذية، لأن شعب من الآلهة هو وحده الذي يمكن ان يحكم نفسه بنفسه بصورة ديمقراطية، والناس الذين بلغوا "حد الكمال" هم وحدهم القادرين على تطبيق ما يتفق مع المصلحة العامة والتخلّي عن مصالحهم الخاصة، ولأن البشر هم البشر – فمثلا – قد يستطيعون كمواطنين من تحديد اولويات سياسة السكن، لكنهم لا يستطيعون كأفراد توزيع (المساكن الشعبية) طبقا لوجهة نظر المصلحة العامة، وتضاف الى هذه الاستحالة النفسية بعض المآسي التاريخية التي شاهدت المشرفين على الديمقراطية الأكثر شمولا يقيمون الحكم الشمولي الاستبدادي الأشدّ مناهضة وعداء للديمقراطية.

ويقول دوهاميل، من سيئات الديمقراطية ذات التمثيل النيابي انها تقلّص سلطة المحكومين، ولها ميزة تحديد سلطة الحاكمين، وعليه انتصر نظام الحكم ذو التمثيل النيابي كصيغة وحيدة للديمقراطية الحديثة والتعددية كشرط لوضعها موضع التنفيذ، ومصطلح (الديمقراطية الاجتماعية) الذي أستخدم زمنا طويلا من قبل بعض المفكرين لوصف الأسلوب السوفياتي، تبدو اخيرا كتناقض في التعابير ولألفاظ، وبعد ان يتم الحصول على هذه الأمور، فان نمط الديمقراطية ذات التمثيل النيابي الذي يتمناه الناس، يجب ان يحدّد ايضا.

ان جورج بوردو هو اول من استخدم مصطلح (الديمقراطية الحاكمة) في كتابه "بحث في العلم السياسي"، والديمقراطية الحاكمة لدى بوردو تختلف عن الديمقراطية المحكومة، التي يختار فيها المواطنون المتنوّرون فكرة الحق الذي يؤسس نظام الحكم، وتسبق

ديمقراطية الموافقة التي فيها فكرة الحق، هي فكرة من لهم الحق الذين لا يطالبون بسوى امتيازات ومنافع مادية، تسبق مرحلة وسيطة، تنجم عنها رجال يحتلّون مواقع معينة، وعن الشعب الحقيقي والواقعي الذي يبحث عن سعادته اكثر من بحثه عن المبررات، ومفهوم الديمقراطية غير المحكومة التي لا يختار بموجبها الشعب الذين يتولون الحكم، وهي تفترض، بل تتضمن سلطة ذات اغلبية يرأسها زعيم يعيّنه الناخبون، وهي تتطلّب ديمقراطية تتيح المداولة والحوار لموازنة آثار الحكم الفردي الذي تتولاه الزعامة المتمتعة بالأغلبية.

كما ان الديمقراطي الحقيقي، هو الذي يعرف بأن لا قيمة لشيء ما لم يثبت بالبرهان، وليس معنى ذلك ان التقاليد لا تساوي بالضرورة شيئا، بل انها لا تساوي شيئا لمجرد كونها موجودة وحسب، وبتعبير آخر فان مبدأ التقاليد الذي يقضي بأن ما كان هو كائن وقائم، وهو على طرفي نقيض من المبدأ الديمقراطي وأبعد ما يكون عن هذا المبدأ الذي يطالب بالتبرير قبل اتخاذ القرار والالتزام به، اذ ان تقديم الحجة والبرهان عمل ملازم للديمقراطية وعنصر في صلب جوهرها.

وبناء على ما تقدم فهنالك عدة ديمقراطيات، مازال مجتمعنا يجهلها ولم يعرف عنها شيئا، فممارستنا للديمقراطية، او ما يسمى بالديمقراطية لدينا وبالمفهوم الشامل، سيؤدي بنا بالنتيجة الى التخبط وضياع الجهود وتبديد القدرات والامكانات من دون الوصول الى ديمقراطية بعينها تتلاءم وتنسجم مع طبيعة المرحلة الحالية التي يمر بها العراق، ومع تطلعات المجتمع العراقي في ممارسة الحرية ونيل الحقوق بجميع اشكالها، وغيرها من الممارسات اليومية الحياتية دون

قيود او وصاية، وهذا بالتأكيد يتحقق من خلال تفعيل دور النخب الثقافية والسياسية، التي يقع على عاتقها ومسؤولياتها التاريخية والاجتماعية تجاه الشعب، في ان تصل الى نوع محدّد من الديمقراطية، تستطيع عن طريقها ان تلبي طموحات شرائح المجتمع العراقي بسياسة متوازنة تضمن حقوق وحريات جميع مكونات الشعب دون تمييز او مفاضلة، وهذا الأمر المهم يتطلّب منّا الجهد الكبير والمتواصل من خلال كتابة البحوث والتقارير، وعمل الاستبيانات وعقد مؤتمرات وندوات وجلسات الطاولات المستديرة، من اجل تداول الأفكار وطرح الآراء ووضع النظريات التي من الممكن تطبيقها على ارض الواقع عمليا وميدانيا، للوصول الى آليات ديمقراطية معينة وواضحة الأهداف، يستطيع عن طريقها الشعب، فعلا ان يحكم نفسه بنفسه، ولو بنسبة ترضي جزء يسيرا من طموحات المجتمع العراقي، وهذا ليس بالمنال العسير.

نشرت على صفحة "سياسة" في مجلة (شعوب)
في العدد/ الحادي عشر الصادر بتاريخ/ حزيران 2009

خلية ادارة الازمة

في كل بلد من بلدان العالم، سيما البلدان المتقدمة حضاريا واقتصاديا، عندما تتعرض الى كوارث او ازمات سواء كانت طبيعية او من صنع يد الانسان، كالحروب وغيرها من الكوارث غير الطبيعية، يستنفر القائمون على تلك الدولة بشتى مؤسساتها الى بذل اقصى طاقاتهم وجهوزيتهم لمواجهة تلك الازمة او الكارثة التي تتعرض لها دولتهم وشعبهم، ويصار الى تشكيل (خلية) او (غرفة) لادارة الازمة يشارك فيها الخبراء والمختصون كل حسب اختصاصه ودوره لوضع المقترحات ثم الحلول لمواجهة تلك الازمة، ومحاصرتها حتى لا تتمدد وتسبب كارثة كبرى يصعب السيطرة عليها، بعدها لا تنفع اية حلول مهما كان حجمها ومقدرتها، لان دراسة الازمة والسيطرة عليها قبل انتشارها يكون اسهل واسرع قبل تأثيرها على مفاصل مهمة في بنى الدولة التحتية والعلوية منها.

ما يمر به العراق والشعب العراقي حاليا من (ازمة) كبرى، تتمثل بعدم تشكيل الحكومة إلى الآن برغم انقضاء المدة التي حددها الدستور لذلك.

وبهذا يكون العراق احوج ما يكون في هذه المرحلة القلقة والخطيرة من تاريخه الى تشكيل (خلية) او (غرفة) لادارة الازمة التي سببها (الدواعش) وحربهم القذرة ضد الشعب العراقي، اذ ان خراب (داعش) الذي نشره في العراق، لم يكن بفعل الآلة الحربية فقط، وانما هنالك ماكينة اعلامية جبارة وعقول وخبراء تقود الهجمة على العراق، يديرها

(الداعشيون) بحرفة ومران عاليين، اثرت على اللحمة الشعبوية في المناطق الغربية من العراق في الموصل والانبار وفي تكريت وديالى، ووجدت لها حواضن اهلية مكنتها من مبتغاها، بالمقابل فان هذه الخلية او الغرفة التي ستدير الازمة فيما لو تشكلت في العراق وفق أسس وآليات ممنهجة ومدروسة، واذا تم تفعيلها في الاتجاه الصحيح ستكون قادرة على تقويض التمدد (الداعشي) ونحره من عنقه، والقضاء عليه، بعد وضع ستراتيجيات فاعلة في تأثيرها على حواضنهم، وتحريك هذه الستراتيجيات خارج الحدود باتفاقات دولية موقعة من قبل جميع الاطراف وملزمة لهم، لتجفيف منابع الارهاب التي تنتج وتصدر عشرات الآلاف من (الدواعش) الى العراق وسوريا والى دول المنطقة.

نشرت على الصفحة "السياسية" لجريدة (الحقوقي العراقي)
في العدد / 149 الصادر بتاريخ 2 / 7 / 2015

كتّابنا ومبدعونا والألفية الثالثة

مع تقديري لكل الزملاء الكتّاب والمبدعين في كل مجالات الابداع، ارى ان اغلب ما يكتب من نتاجات كتابية وقسم كبير منها ابداعية، فلنسمها هكذا، منشورة على صفحات الكثير من الصحف والمجلات، او على صفحات مواقع الأنترنيت وما اكثرها، هي مجرّد كلمات وجمل مرصوفة، ليس لها أي تأثير في توجيه المجتمع وقيادته الى مناطق اكتشاف الذات الانسانية، والنظر الى الحياة برؤية استشرافية مستقبلية، تتجسد من خلالها جسور الانتقال الى حياة اكثر انفتاحا وأوفر عطاء في بناء عقلية وشخصية الانسان المنتج، الذي ينفع مجتمعه ووسطه الذي يمارس حياته اليومية بين ظهرانيه، وهذا هو اصعب وأعقد البناءات التي تحتاج الى الجهد والصبر والمثابرة والمتابعة، لاسيما ان مجتمعنا في الوقت الراهن يعيش حالة فوضى وتخبّط الولاءات والانتماءات، وغارق في دوّامة التشرذم والصراعات الطائفية والمناطقية والقبلية.

فليس من المنطقي ولا من المعقول الاكتراث بنصوص وكتابات مكرّرة أو مستهلكة من ناحية البناء على مستوى الأفكار او المفردات اللغوية، أو انها ذات طابع ميّال الى استعراض العضلات الكتابية، بمفردات مفخّمة وملغّمة تجتذب القارىء الساذج، او القارىء الذي يعاني من قصور في ثقافته، أو الذي لا يملك الرؤية الواضحة لما يحيط به وبمجتمعه من متغيّرات شتّى على المستويين الاقليمي والعالمي، هذا القارىء المتنطّع (حتى ولو كان مثقفا، او يدّعي معرفته بكل شيء)

والذي يهلّل لأبسط الأشياء، ويكيل المدائح المجّانية مجاملة منه لكاتب نقّاش حروف وكلمات لا يفقه مصير شعبه، وغافل أو متغافل عن ما يحيط مجتمعه من كوارث انسانية مجتمعية مهلكة تنخر المجتمع، كما تنخر الارضة لوح الخشب المتصلّب.

وبناء على ما تقدّم فأنا ادعو ان يكون الكاتب والمبدع "الأديب" جريئا في طروحاته لتشخيص الخلل وكشف ملابسات الأحداث، وأن يشير الى مواطن الخطأ، ويضع معالجات أو مقترحات العلاج لأية حالة هدّامة انحطاطية سواء كانت سياسية أو اجتماعية، تعمل على الرجوع بالانسان العراقي الى سنوات القهر والتخلّف، غير هيّاب من أية سلطة أو قوة او جهة تمتلك النفوذ واليد الطولى، فطريق التحرّر والتقدم والخلاص من كل السلفيّات التي تنتكس بالمجتمع، يتطلّب ان يرفع الكاتب والمبدع والمثقف الحقيقي صوته، احتجاجا على بؤر الجهل والضلالة والفساد والتخوين والتكفير، امتثالا وتجسيدا لقول الخالق (وكرّمنا بني آدم) وهذا لا يتأتّى الا بالكلمة الحرّة الصادقة الهادفة والحقيقية، حتى ولو كان الثمن دم الكاتب أو المبدع، فالكاتب الحقيقي الشريف، هو جندي في ساحة حرب مفتوحة، سلاحه قلمه الحر ورصاصاته كلماته الصادقة، التي تحمل شعلة التنوير والتحرّر من الزيف والخداع، الذي تمارسه بعض الجهات الحاقدة بحق الشعب العراقي ومستقبله ومستقبل اجياله.

وعلى من يقتحم مجال الكتابة في أي جنس كانت، عليه ان يمتلك مفاتيح المعرفة، حتى يلج عوالم ذات ابعاد تغييرية مصيرية، فما نفع الكلمات اذا لم تترك اثرها التغييري في نفس المتلقي، واذا لم تحرّك

وجدان المجتمع، وتدفع به الى ان يعمل على تحسين طرائق حياته؟، وكيف يستطيع ان يرتقي بمجتمعه الى حياة افضل، وان ينتفض على واقعه المزري، وان يستثمر ساعات يومه في اثراء محيطه الانساني، بكل ماهو مغاير ومتوائم مع المرحلة الحضارية التقدمية التي تمرّ بها البشرية على كوكب الأرض.

فما فائدة الانسان والبشرية قد دخلت الألفية الثالثة، اذا كان مستهلكا ومجترا لماضيه، ويسير على خطى أسلافه الذين نخرت عظامهم ديدان القبور.

نشرت على صفحة "ثقافة" في جريدة (الصباح) العراقية في العدد / 951 الصادر بتاريخ 4 / تشرين الأول / 2006

نريدها ان تكون السلطة الرابعة حقا

من البديهي بان تطور المجتمعات ورقيها متأتّ من الحرية الممنوحة لها وبشتى المفاصل المجتمعية، شريطة ان لا تستغل هذه الحرية بما يخالف الانظمة والقوانين والاخلاق والاداب العامة، والا اصبحت هذه الحرية فوضى لها انعكاساتها السلبية على الحياة العامة.

ما اريد ان اقوله هنا ان اي مجتمع ديمقراطي متحضر، تكون ممارسة الاعلام فيه ممارسة حرة غير مقيدة بتابوات موروثة من انظمة شمولية جامدة . فالتحول المجتمعي الحرج الذي يمر به العراق في هذه المرحلة بعد الانعتاق من قيود الديكتاتورية المقيتة، يحتاج الى اعلام حر واع وموضوعي ينقل المعلومة الخبرية الى المتلقي من دون موارية او مجاملة على حساب الحقيقة والمصداقية.

وميثاق الشرف الاعلامي المهني الذي اطلقته شبكة الاعلام العراقي قبل ما يقارب السنة، يحتم علينا ان نكون على مسافة واحدة من جميع مكونات الشعب العراقي، وهذا ما تلتزم به جريدة " الصباح " على الرغم من حساسية المرحلة التاريخية التي يمر بها البلد .

فالحراك السياسي داخل المنظومة السياسية العراقية الحالية من الضروري بمكان ان يوازيه حراك اعلامي فاعل ومقتدر، حتى تكتمل الصورة لدى المتلقي اي كانت ثقافته، شريطة ان يكون الحراك الاعلامي

الذي نعني لا يؤدي الى اثارة النزاعات والصراعات التي تولّد العنف والعنف المقابل بين الاطراف التي تختلف فيما بينها في الراي .

ووفقا لهذا المفهوم على السلطتين التشريعية والتنفيذية ان تمنحا الحرية لوسائل الاعلام والصحافة الملتزمة والموقعة على ميثاق الشرف الاعلامي المهني، بممارسة اعمالها وواجباتها الوطنية من دون قيود ولا شروط ولا معرقلات روتينية تحد من فاعلية الاعلام وتنتكس بالعملية الديمقراطية برمتها، والاعلام الحقيقي الذي نقصد هو السلطة الرابعة بعد السلطات الثلاث .

فالديمقراطية التي مارسها الشعب العراقي بانتخاب ممثليه تحت قبة البرلمان في كرنفال انتخابي جماهيري متنوع الموزائيك الشعبوي العراقي من الضروري والواجب الوطني ان ترافقها ان لم تكن تتفوق عليها، ديمقراطية السادة اعضاء مجلس النواب، بوقوفهم الى جانب الاعلام الحقيقي ونصرته، وعدم تضييق الخناق عليه وكما يجري حاليا في مبنى المجلس، حتى تكون الديمقراطية واضحة الخطوط في عراقنا الذي نريد، والذي عانى في العهود السابقة من ممارسات سلبية شتى، لا نريد لها ان تتكرر تحت مسميات وذرائع لا تخدم العملية السياسية الجارية، فالرقي المجتمعي الحضاري الديمقراطي هو نتيجة حتمية لرقي وسائل الاعلام وديمقراطيتها في العمل، وهذا بالتاكيد ما يعمل عليه السادة النواب الذين يمثلون ابناء الشعب المصوتين بارادة حرة حقيقية .

وبعكسه سنبقى نجتر كلمات الحرية والديمقراطية والشفافية .....الخ . مجرد كلمات مفرغة من محتواها، وستبقى تطاردنا لعنة المحظورات والممنوعات كلعنة ازلية اشبه بصخرة صماء هائلة مرعبة تسد علينا طريق التقدم والتطور الحضاري، وقتها ستضيع كل الجهود التي بذلت وستحرق السنين لتزرع في صدورنا آهات الندم، عندما نرجع الى المربع الاول (لا سمح الله).

نشرت على صفحة "آراء" في جريدة (الصباح) العراقية
في العدد / الصادر بتاريخ 23 / 6 / 2007

عامل جذب ثقافي وسياحي. .
مدينة ثقافية في قلب بغداد

يعد شارع المتنبي او شارع "الكتب والمكتبات" كما يسميه البعض، من اقدم وأعرق شوارع بغداد تراثيا وتاريخيا ومن أهمها وأبرزها ثقافيا، فهو سوق الكتب بلا منازع، وعندما يبحث شخص عن كتاب ما، مهما يكن نادرا هذا الكتاب، سيجده في مكتبات هذا الشارع، او معروضا للبيع في (بسطات) الكتب على رصيفيه. ويوجد في العالم ثلاثة شوارع فقط تحمل هذه السمات، فضلا عن شارع المتنبي، هنالك شارع شبيه به في مصر والثالث في تركيا، وقد حاولت بعض الدول استحداث أو تحويل أحد شوارعها على غرار هذه الشوارع المعنية ببيع وتداول الكتب، الا ان جميع محاولاتهم باءت بالفشل، فهذه الشوارع الثلاثة التي تضخ الثقافة والفكر والعلم، تستمد ديمومتها وقوتها ورسوخ بقاءها من أصالتها وتجذّرها في تاريخ بلدانها. وبالرغم من تعرّض شارع المتنبي الى عملية ارهابية جبانة بتفجيره من قبل المجرمين الحاقدين على الوضع الجديد في العراق، ومحاولة بائسة منهم لتعطيل دور الشارع في رفد الثقافة العراقية بما تحتاجه من كتب ومطبوعات ودوريات ثقافية، الا ان الشارع وبعد استقرار الأوضاع الأمنية في بغداد عاد كما كان على سابق عهده، وفي حلّة جديدة تسرّ عشّاقه من روّاده والمتجوّلين فيه.

في دعوة لعدد من رؤساء وممثلي منظمات المجتمع المدني المعنية بالثقافة في بغداد، من قبل وكيل وزارة الثقافة للحضور الى مقر الوزارة، لغرض الحديث عن واقع الثقافة العراقية، وتقديم المقترحات وتداول الآراء للتنسيق بين وزارة الثقافة وهذه المنظمات الثقافية من اجل النهوض بثقافة الوطن بجميع تمفصلاتها، وقد كنّا شخصيا من ضمن المدعووّين الحاضرين، وقدّمنا عدة مقترحات تصب في تحريك الراكد من الثقافة وتفعيلها، وكان من ضمنها مقترح أساس وحيوي يتعلّق بشارع المتنبي، اذ من الممكن تحويل هذا الشارع ومقترباته والمناطق المحيطة به، سيّما نهايته الممتدة الى ضفة نهر دجلة، لو تضافرت جميع الجهود، الى (مدينة ثقافية) كبرى، نابضة بالفكر والأدب والتراث والفن، وتكون الشريان الأكبر لرفد الثقافة العراقية والنهوض بها من كبوتها، فليس من الصعب على وزارة الثقافة والجهات المعنية بالثقافة، ان تستثمر مبنى الحكومة العثمانية والقشلة والمباني التراثية القريبة منها ومقترباتها وتحويلها الى مجمعات ومنتديات ثقافية – أدبية ومسارح و (كاليريهات) قاعات عرض للفنون التشكيلة، وقاعات كبرى لمعارض دائمية للكتب، وأخرى لعقد المؤتمرات والندوات والجلسات والأماسي والأصبوحات الفكرية والأدبية والفنية، بعد ترميمها وتحوير بعض مرافقها بالتعديل او الأضافة، فضلا عن بناء مرافىء ومبان ومخيمات ومسقّفات شاطئية على نهر دجلة، مزوّدة بكل مستلزمات ووسائل الترفيه، لتكون جميع هذه الأماكن منطلقا لتفعيل المشهد الثقافي، واظهار الطاقات الكامنة داخل المثقف العراقي، لينطلق بابداعه الى آفاق مفتوحة وغير مغلقة كما يعاني حاليا، ولتكون أيضا عامل جذب سياحي – ثقافي لشرائح

مجتمعية كثيرة، فضلا عن الجذب السياحي للمجاميع السياحة الأجنبية التي تزور العراق باستمرار، وبذلك يكون مردودها كبيرا على الشعب العراقي ثقافيا وماديا، واذا كان عذر البعض ان هذه المباني غير عائدة ملكيتها لوزارة الثقافة، فهي عائدة الى وزارة او هيأة أخرى، أي عائدة الى جهة حكومية، وبالتالي من الطبيعي قانونيا واداريا ان تحصل مناقلة من الجهة التي لها العائدية الى وزارة الثقافة، وهنالك مخرج آخر هو التنسيق والتعاون بين وزارة الثقافة وتلك الجهة، كهيأة الآثار والسياحة مثلا، لأستثمار هذه المباني التراثية (كمدينة ثقافية)، بدلا من ان تترك هكذا حجارة صمّاء تحيط بها القمامة والروائح الكريهة التي تنبعث من المياه الآسنة من كل جانب، ويعلوها الغبار بمشهد كئيب، ومهملة بحالة مزرية رغم قيمتها وأهميتها التاريخية والتراثية، الا ان وزارة الثقافة لم تحرّك ساكنا بهذا الأتجاه، ولا باتجاه أي مقترح قدّمه المدعوون لتلك الجلسة اليتيمة.

نضع اقتراحنا هذا بين يديّ رئيس الوزراء، ونلفت عنايته الكريمة لأنقاذ الثقافة العراقية والارتقاء بها، فمن المخجل أن تبقى ثقافتنا هكذا متعثّرة!!.

نشرت على صفحة "ثقافة" في جريدة (صوت الفيلي)
في العدد / 7 الصادر بتاريخ 8 / 12 / 2008

مجلس الثقافة العراقي . .
بين الواقع الثقافي وطموحات المثقفين العراقيين

يأتي تأسيس مجلس الثقافة العراقي في عمّان للأيام 14 – 15 – 16آيار من العام الجاري، وبحضور 227 مثقفا عراقيا من داخل العراق وخارجه، كخطوة اجرائية لابد منها لوضع لبنات اساسية، لانتشال الثقافة العراقية من واقع أقل ما يقال عنه بأنه لا يقدم حلولا لمشاكل اجتماعية جمّة، باتت تعصف بالمجتمع العراقي في هذه المرحلة الحسّاسة من تاريخ العراق.

فالثقافة العراقية اليوم أحوج ما تكون الى حراك وفاعلية تكتسحان السائد والراكد من ثقافتنا التي حشرت بين قرصي رحى، الا ان هنالك انتقادات وسهام وجّهت الى هذا المجلس المزعوم، وهو مازال وليدا غضا، في ما يخص التأسيس وعقد مؤتمر التأسيس خارج حدود الوطن، ناهيك عن التساؤلات التي تثار من هذا وذاك عن الجهات المموّلة والداعمة لمؤتمر التأسيس هذا، لاسيّما ان الجهات الحكومية العراقية المعنية بالثقافة سواء التشريعية أو التنفيذية منها، لم يكن لها دور في المؤتمر التأسيسي لهذا المجلس، الذي نأى به المثقفون المؤسسون بعيدا عن المثقفين في الداخل، الذين مازالوا يتقلّبون على نار العنف المستعرة في مناطق كثيرة من البلد. حتى ان هذه الجهات،

ونقصد الجهات الحكومية والبرلمانية المعنية بالثقافة العراقية، مازالت في صمتها من دون كلمة، هل هي مع أم ضد هذا المؤتمر التأسيسي؟.

بالرغم من انتخاب المؤتمرين للنائب الدكتور مهدي الحافظ، رئيسا للمؤتمر، وهو شخصية ثقافية وسياسية وطنية ومعروف بين الأوساط الثقافية والسياسية ومشهود له بالكفاءة والنزاهة والحرص على خدمة الوطن. ولكن هنالك اسئلة كثيرة تراود المثقفين العراقيين، منها لماذا لم يعقد المؤتمر التأسيسي داخل العراق؟ واذا كان العذر في ذلك الوضع الأمني غير المستقر، فكردستان العراق منطقة آمنة، ولا اعتقد ان الأخوة الأكراد سيعترضون، او يبدون عدم موافقتهم على استضافة المؤتمر على ارض كردستان، في حين ان احد المشاركين في المؤتمر قد صرّح جازما وباصرار لمندوب ملحق (ثقافة وأدب) لجريدة "الصباح" في تحقيق ثقافي أجراه مع بعض المثقفين المشاركين في أسبوع "المدى الثقافي" الذي أختتم في أربيل قبل ايام، بأن (المؤتمر سيعقد في بغداد وفاء للمثقفين العراقيين) الا انه بعد ايام قلائل من كلامه او تصريحه، نراه اول المهرولين الى عمّان، أي وفاء هذا للمثقفين العراقيين؟ وأيّة ثقافة عراقية نريد نحن؟ وأيّة ثقافة يريدون هم؟.

بالتأكيد نحن مع أي حراك ثقافي ومع أيّة بادرة من شأنها ان تساعد أو تسهم في تفعيل الثقافة العراقية ورجرجة الساكن منها، ووضع خطوط واضحة المعالم، من اجل ترسيخ ثقافة عراقية حقيقية نابعة من معاناة الشعب وفي ذات الوقت تضع الحلول الناجعة للخلاص من هذه المعاناة، ولكن شريطة ان تكون النوايا خالصة، بعيدا عن المزايدة على

الثقافة والمثقفين، وبتجرد من اقتناص الفرص من أجل الحصول على المواقع والمكاسب على حساب الحقيقة والموضوعية.

ليس هنالك من شك بأن الشخصيات المشاركة في المؤتمر التأسيسي لمجلس الثقافة العراقي لها منجزها الثقافي الوطني، وهي اسماء معروفة في الأوساط الثقافية والسياسية.

فضلا عن ما تقدّم فهنالك مثقفون شباب، استطاعوا ان يرسخوا منجزهم الثقافي والابداعي منه بجهد وصبر وعزم، ومقارعة الثقافة الشمولية الديكتاتورية التي كان يتمثّلها النظام القمعي السابق، لم نر لهم حضورا في هذا المؤتمر، ولا ندري هل غابوا؟ أم غيّبوا عن قصدية مسبقة؟ أم ان المؤتمر تسيّده شيوخ الثقافة العراقية وجهابذتها، والبعض منهم من الذين يقال عنهم، في كل زمان ومكان لهم مقام لا يحسدون عليه.

في حقيقة الأمر، المثقفون العراقيون الحقيقيون يريدون ثقافة عراقية حقيقية حرّة تشاركية من قبل المشتغلين بها، ولا يريدون أوصياء عليهم ولا على الثقافة يوجهونها كيفما يشاؤون وفقا لأوائهم وأمزجتهم ورغباتهم، جريا وراء مصالحهم الشخصية أو الفئوية، من الذين يعتبرون الثقافة مكسبا ومغنما، يحاولون الانفراد به، بعد أن يبعدوا وبأساليب اقصائية وتهميشية من ينتقدهم ويكشف للملأ آليات العمل الخاطئة التي يسيرون عليها.

فالمثقف العراقي مع مجلس ثقافة عراقي خالص ومنزّه، وليس مع اشخاص بحد ذاتهم، فالأشخاص ذاهبون وهذه مسيرة الحياة، الا ان الثقافة العراقية باقية ولأجيال قادمة، وتلك الأجيال ستلعن

من يحاول ان يوجّه الثقافة لأغراض شخصية أو فئوية علاقاتية، وستلعن حتى الساكتين عن ما جرى للثقافة حتى ولو بعد حين.

أرى من الضروري ان يعقد مؤتمر ثان داخل العراق تكميلي لما عقد في عمّان، يدعى اليه ممثلون من الأوساط الثقافية، ومن منظمات أو مؤسسات المجتمع (n. g. o) الثقافية الحقيقية العاملة في البلد، وكما قلت آنفا ان الثقافة تشاركية وليست اقصائية، وجميع منظمات او مؤسسات المجتمع المدني الحقيقية هي جهات ثقافية بمعزل عن اختصاصاتها التي تشتغل عليها.

ان عقد مؤتمر تكميلي يأتي خطوة مضافة في الاتجاه الصحيح، لتوضيح وكشف أمور يريد ان يعرفها ويكشفها المثقفون الذين لم يحضروا مؤتمر عمّان، وأن تتبنى عقد هذا المؤتمر جهات برلمانية او حكومية معنية بالثقافة العراقية، للاجابة عن الأسئلة والاستفسارات المثارة من قبل المثقفين، وبيان ما خفي عن المثقفين الغائبين أو المغيّبين، لوضع النقاط على الحروف، وحتى يكون هنالك تصوّر واضح عن المجلس الثقافي، الذي بات مثار تساؤلات وتجاذبات بين مؤيد ومعارض ومن هو على الحياد، حتى تتضح الصورة التي مازالت ضبابية حتى هذه الساعة، وبالتأكيد ستتضح من خلال وقائع المؤتمر التكميلي، الذي يحرص المثقفون على انعقاده على الأراضي العراقية.

ومن المؤشرات الواضحة لانتقاد المؤتمر التأسيسي في عمّان، هي مشاركة بعض الشخصيات السياسية التي ليست لها علاقة بالثقافة، ولم تكن يوما قد ساهمت أو شاركت في فعالية او نشاط ثقافي، وهذا الأمر يثير شكوكا بأن القائمين على انعقاد المؤتمر ربما لديهم نوايا مبيّتة في

الحصول على مكاسب سياسية، تمرّر عبر خداع المثقفين من خلال هذا المجلس، الذي من الضروري جدا ان يكون خالصا لخدمة الثقافة العراقية بكل تمفصلاتها، وليس لمصالح أحزاب او فئات سياسية تحاول القفز على الحقائق، وتجعل الثقافة مطيّة للوصول الى اهدافها أو أغراضها السياسية.

نشرت على صفحة "ثقافة" في جريدة (الصباح) العراقية في العدد / 1142 الصادر بتاريخ 21 / حزيران / 2007

الأدب الملتزم . .
ضرورة

كثيرا ما تشغلني آراء بعض الأصدقاء من الأدباء والكتّاب بشأن الالتزام الأدبي وما يتوّجب علينا كأدباء أزاء هذا المصطلح، الذي يحاول ان يتمسّك به بعض الكتّاب الذين تطغى على نتاجاتهم صبغة التحدّي، أو التمسّك بآرائهم حول قضية ما، وهم مؤمنون بهذه الفكرة ايمانا مطلقا، وهذا حق مشروع لهم لا يؤاخذون عليه.

مما لاشك فيه ان الالتزام في الأدب وفي كل نتاج ابداعي، هو ما نصبوا اليه جميعا ونروم الوصول اليه ولا نألوا جهدا في تحقيق هذا الأمر، ولكن لا يعني الالتزام في الكتابة، لاسيّما في الأدب، هو ان تهاجم جهة ما، وتنحاز الى جهة أخرى بحجة ان احداهما على خطأ، ربما يكون هذا التقدير صحيحا الى حدّ ما، وبناء عليه لا يمكن ان نعتبر هذا التوجّه هو المعيار الوحيد لالتزام الأديب او عدم التزامه بشأن أية قضية مطروحة للنقاش، وكما يصرّح به بعض الكتّاب والأدباء، فهنالك حقائق مطروحة على الساحة الثقافية، لاسيما فيما يخص الأدب، بصورة أشمل لا يمكن تجاهلها أو غض الطرف عنها، والاّ يتحوّل الالتزام الذي يحمل صفة التعصّب خطرا يهدد المشروع الكتابي، وينسفه برمّته من قبل جهات لها اليد الطولى في ذلك، وهذا لا يعني ان الأدب الذي نقصده، ادب غير ملتزم، والاّ اصبحت الكتابة وفق هذا المنظور عبثا لا طائل منه.

هنا لزاما علينا ان لا نفرّق بين التزام الأديب عند كتابته لنص معيّن، ومسؤوليته "الكتابية – الأدبية" حيال هذا النص، وفي كل مجالات

الابداع، وما يحيط الكاتب من ظروف شتّى وأجواء خارجة عن ارادته، تحاول ان تفرض عليه مسارات ومسالك لا يريد ان يسلكها.

فليس كل ما يتمناه المرء يحصل عليه.

وهنا تكمن عقدة الموضوع، ولكن تبقى هنالك مساحة من الحرية ضمن حدود النص، من الممكن التحرّك وفق هذه الحرية المتاحة، آخذين بنظر الاعتبار الظروف السياسية والاجتماعية والمكانية التي تحيط بالكاتب.

كما ان لكل نص مكتوب شيفرة داخلية، ربما لا يمكن الوصول اليها من قبل القارىء عند قراءته الأولى للنص، وذلك يتطّلب منه قراءة النص أكثر من مرّة، حتى يدرك ما يريد ان يفصح عنه الكاتب، لذا من المفترض بالقارىء ان يكون مهيأ للقراءة ومتسلّحا ولو بشكل بسيط بثقافة تتيح له الوصول الى المغزى الحقيقي وراء كتابة نص ما، واذا كان القارىء لا يستطيع فهم مضمون النص والمغزى من كتابته، فهي مسؤوليته هو – أي القارىء – وليس مسؤولية الكاتب، اذ يحاول عدد من القرّاء والكتّاب الآخرين القاء هذه المسؤولية على عاتق كاتب النص، واتهامه بالغموض والترميز الذي لا يعني شيئا وفق آرائهم.

وتحضرني في هذا المقام هذه الحادثة التاريخية "ذات مرّة سئل الأديب والشاعر العباسي أبي تمّام، لماذا كتاباتك غامضة ولا يفهمها الناس؟، فردّ عليهم وبنفس السؤال، ولماذ لا يفهم الناس ما أكتب؟"، وهذا يعني ان الخلل في الناس – أي القرّاء – وليس في الكاتب، حسب جواب أبي تمّام. نحن لا نريد ان نصادر حق الآخرين في اطلاق الحكم على نص معيّن، فكل له رأيه ويجب ان يحترم هذا الرأي، مهما كان فيه

من التجنّي على الطرف الآخر، كما ان النقاش في مسألة ما لا يفسد للود قضية.

صحيح هنالك نصوص تتضمّن جملا ومفردات لغوية رنّانة قد حشرت بين أسطر النص، وعند قراءتنا لهكذا نصوص نتحيّر فيها ونجد أنفسنا في واد والنص في واد آخر، ولا نتوصّل الى ما يريد الكاتب قوله أو الافصاح عنه، مهما أعملنا فكرنا وأجهدنا عقلنا، وربما نحتاج الى معاجم وقواميس ومصادر لغوية لفك رموز المفردات المغلقة التي تبدو كالطلاسم والأحاجي، دون التوصل الى نتيجة تذكر، عندها نجد النص هرطقة كلامية لا غير.

هنا تصبح الكتابة نوعا من الترف الزائد اذي لا يغني من جوع ولا يسمن، وتكون عبثا وتشويشا لأفكار القرّاء الذين يبحثون عن الفكرة المعبّرة والكلمة الحقيقية الهادفة.

وفي نطاق هذه القياسات، يمكن أن تنطبق على هكذا نصوص مقولة " الأدب للأدب"، ومثل هذا الأدب يموت ساعة ولادته، ولا يترك أثرا البتّة في نفوس متلقّيه، لأنه كلام موتور لا يلامس أحاسيس الجماهير، ولا يعبّر عن مكنونات دواخلهم، في حين نسعى كأدباء ومثقفين ان نحمل شرف الكلمة الحقيقية، ونتحمّل مسؤوليتها، وان يكون الأدب للجمهور يجسّد آمالهم وتطلّعاتهم، من أجل توعيتهم واسعادهم والأخذ بأيديهم صوب برّ الأمان. وهنا تكمن حقيقة التزام الأدب.

نشرت على صفحات "الملحق الثقافي" جريدة (الصباح) العراقية في العدد / 700 الصادر بتاريخ / تشرين الثاني / 2005

الاعلاميون العراقيون
من يحميهم . . ؟

في هذا الوقت العصيب والشائك والمتشابك حد التعقيد، الذي يمرّ به العراق، وأعمال العنف المسلّح الدموي الذي تعصف به، في كل هذا الخضّم الملتبس، من يحمي الاعلاميين العراقيين، ويدفع عنهم بعيدا فوّهات البنادق المصوّبة نحو أجسادهم؟، وغيرها من ادوات القتل والفناء. فبين فترة وأخرى يقتل اعلامي أو يختطف أو يهدد بحياته، أو يهدد بالطرد من عمله أو تنتفض الأصوات بوجهه، او على الأقل لا يحترم من قبل بعض المؤسسات الرسمية، وغيرها من الجهات الأخرى.

كل هذا يحصل ليس لسبب محدّد، او جرم ما ارتكبه الاعلامي، الذي يقع عليه الظلم والحيف، وانما لخبر نقله وهو من ضمن واجبه المهني وصلب عمله، كانسان يريد ان يعيش ويكسب قوته وقوت عياله بالحلال كخلق الله. أو لرأي حرّ وصادق وجريء طرحه من خلال احدى وسائل الاعلام، من باب الموضوعية والمصداقية والرسالة الاعلامية الانسانية التي يتحمل مسؤوليتها وشرفها الاعلامي والانساني، اذ ان العمل الاعلامي هو رسالة اخلاقية انسانية قبل كل شيء. وعلى هذا المصداق جرت الكثير من الحوادث لزملاء لنا عراقيين وعرب وأجانب، غيّبو عنّا أو او أهينوا او طردوا من عملهم، او احتجّت الأصوات على آرائهم.

وبناء عليه من الضروري جدا ان تعمل جميع الجهات والأطراف، سواء كانت حكومية، او نقابية، او منظمات المجتمع المدني، وبصورة جادّة وفاعلة، لحماية الاعلامي من كل ما يتعرّض له أثناء ادائه لواجبه، وفي الأوقات الأخرى، وأن يتوّفر له قدر من الحصانة المهنية لابعاد الاساءة والاهانة عنه أو حمايته من التهجّم عليه، لأن الاعلامي الحر الحقيقي الصادق في عمله لا يقل شأنا عن السياسي، في معرفته واحاطته بالأمور السياسية والاجتماعية والحياتية، ان لم نقل بأن الكثير من الاعلاميين، يتفوّقون على بعض الساسة، الذين يتبوأون مناصب في الدولة العراقية، ويتمتعون بالحصانة الدبلوماسية، وهم لا يعرفون "أسمرة" هل هي عاصمة أرتيريا، أم عاصمة جيبوتي.

نشرت على صفحة "آراء" في جريدة (الصباح) العراقية

استباحة الأسرة الصحفية

لقد نبّهنا في مقالات سابقة ورفعا اصواتنا عاليا، بضرورة توفير الحماية اللازمة للأسرة الصحفية والاعلامية بشكل عام في العراق، ولكن يبدو ان الجهات الحكومية قد عجزت عن توفير الحماية المطلوبة للصحفيين، الذين مازالوا يعملون وسط حقولا من الألغام محفوفة بمخاطر كثيرة. ومن المؤكد ان سلسلة الاغتيالات والاختطاف التي نالت عددا كبيرا من الصحفيين والاعلاميين مازالت مستمرّة، بالرغم من التحسّن الأمني النسبي الذي طرأ في الشارع العراقي.

وباغتيال نقيب الصحفيين العراقيين الصحفي المخضرم شهاب التميمي "رحمه الله" قبل ايام، تكون الأسرة الصحفية قد خسرت علما من اعلامها الأجلّاء، وتكون الجماعات الارهابية التي مازالت تصل الى اهدافها على الأرض، قد حققت هدفا من اهدافها في تهديد ارواح الصحفيين العراقيين، وأوصلت رسالة مفادها، انها قادرة ولو بعد حين على تنفيذ مخططاتها الاجرامية المرسومة، في تهديد امن العراقيين، ومحاولاتها المحمومة لخنق الكلمة الحرّة، وتحييد مفصل اساس ومهم في العملية الديموقراطية، وحرية نقل المعلومة التي يسعى اليها العراقيون في هذه المرحلة الانتقالية والحرجة من تاريخ العراق.

وهنا بات لزاما على الجهات الأمنية ان تتبنى موقفا مدعوما بالفعل والممارسة في تأمين حياة الصحفيين، وابعادهم عن مخاطر الاغتيال والاختطاف، وان لا تجعل منهم نتيجة للتهاون في توفير هذه الحماية، مشاريع قتل مؤجلة، وكما حصل لنقيبهم الراحل شهاب التميمي، الذي

اغتالته يد الارهاب في وضح النهار، وغيره من الصحفيين والاعلاميين، ومن الضروري بمكان ان تكون هنالك خطط امنية استباقية مرسومة، وآليات تكتيكية ولوجستية متّبعة لتوفير قدر مطلوب لحماية الصحفي، الذين يتعرّض للمخاطر في كل الأوقات وبصدر أعزل، وعلى اقل تقدير، نقترح على وزارة الداخلية ان تخصص لكل صحفي سلاحا شخصيا "مسدّس" يحمله معه اثناء ادائه لواجباته الصحفية وفي تنقلاته لاستخدامه في الحالات الاضطرارية، وان يكون هذا السلاح ذمّة قابل للرد يسجّل لدى الوسيلة الصحفية اوالاعلامية، التي يعمل لديها الصحفي، والتي تسلّمه بدورها ذمّة للصحفي، يعيده عند الانتقال او تركه العمل.

ان حماية الصحفيين مسؤولية الحكومة، وعلى الحكومة ان تكون على قدر هذه المسؤولية، وان تولي الاهتمام الكبير في دفع المخاطر عن حياة الصحفيين، هذه المخاطر القائمة والتي تهدد الصحفي كل يوم وكل ساعة وكل لحظة. فالصحفي الحقيقي الواعي هو لسان حال الشعب، وهو الوسيط الموضوعي الصادق، الناقل لكل ما يجري في العراق من احداث وقضايا، وللصحافة والاعلام بشكل اوسع دور كبير في اصلاح الأوضاع والمسارات الخاطئة وفي جميع المجالات، ولها دور مهم وضخم في تعزيز مسيرة بناء العراق على وفق التوجّهات الديموقراطية، وفي خسارتها لأية شخصية صحفية، تكون الدولة قد فقدت عنصرا مهما من عناصر بناء العراق الحر الديموقراطي الجديد.

نشرت على صفحة "آراء" في جريدة (الصباح) العراقية في العدد / 1332 بتاريخ 2 / آذار / 2008

الثقافة العراقية . . والحراك المجتمعي

الثقافة بشتّى مجالاتها هي زاد الشعوب في التطوّر الحضاري والمجتمعي، والشعب الذي يحرم من التواصل والاحتكاك الثقافي مع ثقافات الشعوب الأخرى، ستكون ثقافته أحادية ناقصة لا تؤهله للحاق بالتطوّر المجتمعي العالمي.

هنا بات لزاما على مؤسساتنا الثقافية الحكومية، وغير الحكومية من مؤسسات المجتمع المدني "n. g. o" الثقافية والمعنية بجوانب التوعية المجتمعية، ان تضع برامج مشتركة من اجل التواصل مع الثقافات العالمية الأخرى، شريطة ان تكون مردودات هذا التواصل ايجابية على شرائح المجتمع العراقي بجميع اطيافه ومكوناته، من اجل الارتقاء بها نحو بناء حياة سليمة معافاة من كل اشكال التخلّف التي ما زالت تنخر في مجتمعاتنا الشرقية.

نحن نريد ان نؤسّس لثقافة حرّة واعية ومسؤولة ترتقي بالمجتمع العراقي وتبعد عنه شبح الفرقة والطائفية، التي يحاول بعض من ضعاف النفوس زرعها بين اوساط المجتمع العراقي، ونريد ان نحصّن هذا المجتمع من كل الثقافات الدخيلة والهجينة.

وبناء على ما تقدّم من الضروري جدا ان يتم توزيع الأدوار والمسؤوليات الثقافية بين المعنيين بها، وضرورة الاستفادة القصوى من الخبرات الثقافية كافة، بعيدا عن التحزّب والطائفية والمناطقية والعلاقات الشخصية، التي يريد ان يفرضها البعض على الثقافة

العراقية. صحيح ان هذه الظواهر السلبية قد بدأت بالانحسار، الاّ ان المثقفين العراقيين بجميع توجّهاتهم ومشاربهم يريدون شراكة فعلية في صنع القرار الثقافي، وألاّ تنفرد بهذا القرار مؤسسة ثقافية ما دون أخرى، وأن يكون لدى الجميع رؤية مستقبلية تنويرية للنهوض بالواقع الثقافي العراقي الذي مازال راكدا، والعمل على حراك ثقافي مجتمعي مستمر، وألاّ تنكفىء وزارة الثقافة على نفسها، ومن المسؤولية الوطنية عليها ان تنفتح بجميع مؤسساتها على منظمات ومؤسسات المجتمع المدني الثقافية، وعلى شرائح المجتمع مهما كانت ثقافاتها، على ان تكون هذه الثقافات بنّاءة وليست هدّامة او تخريبية، كما يروّج البعض للثقافات السلبية بدعاوى دينية مذهبية، او مناطقية من اجل تنفيذ اجندات خارجية او لتحقيق مصالح نفعية فئوية على حساب مصلحة الشعب العراقي.

على وزارة الثقافة ان تعي مسؤولياتها التاريخية والوطنية في هذه المرحلة المصيرية والظرف العصيب والتحوّلي الذي يمرّ به العراق، فليس سهلا ابدا ان يتحوّل مجتمع بين ليلة وضحاها من نظام ديكتاتوري شمولي، وسلطة فاشية تحكم بالسوط وتكميم الأفواه، الى مجتمع متحرّر من كل القيود ويتمتّع بحريّة واسعة، كما حصل للمجتمع العراقي بعد سقوط النظام الديكتاتوري، اذ ان هذه الحرية تحوّلت في بداياتها الى فوضى عارمة في ظل غياب القانون، راح ضحيتها الكثير من الأرواح البريئة، ثم تحوّلت تدريجيا الى حرية مسؤولة بتدرّج قوة القانون او بحسب درجات تطبيقه.

وهنا يكون دور وزارة الثقافة بجميع مؤسساتها وبمساندة مؤسسات المجتمع المدني الثقافية، كبير جدا في توعية المجتمع وضرورة الالتزام بتطبيق القانون والتمتّع بحرية مسؤولة ومقيّدة بضوابط مجتمعية وأخلاقية، وان تكون حرية غير منفلتة، حتى يعيش المجتمع مستقرا آمنا، بعيدا عن المشاكل والمنغّصات.

نشرت على صفحة "ثقافة" في جريدة (صوت الفيلي)
في العدد 8 بتاريخ 15 / 12 / 2008

منظمات المجتمع المدني
ودورها في الانتخابات البرلمانية . .

لمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني "n. g. o" وبشتّى مجالات اختصاصاتها، دورا مهما وكبيرا في تفعيل المشهد الانتخابي العراقي، لاسيما المؤسسات والمنظمات الثقافية والمنظمات المعنية بحقوق الانسان وبالتوعية المجتمعية، وعلى هذه المؤسسات ان تقوم بمسؤولياتها الوطنية والتاريخية في دعم وترسيخ قيم الديموقراطية في العراق، من خلال عقد المزيد من ورش العمل والندوات والجلسات والمؤتمرات، التي تساعد وتساهم في توعية المواطن وتحفيزه على الذهاب الى مراكز الاقتراع، والمشاركة الفاعلة في الانتخابات، من اجل اختيار العناصر الكفوءة والقادرة على ادارة العملية السياسية من الذين سيمثلون الشعب تحت قبّة البرلمان، وتوعية المواطن على ان يكون اختيار المرشّح على اساس الكفاءة والنزاهة والقدرة على العمل السياسي، وليس على اساس الانتماءات المذهبية او الحزبية او المناطقية او العشائرية. وبالرغم من ان عمل منظمات ومؤسسات المجتمع المدني في العراق، مازال جديدا على المجتمع العراقي ولم يتبلور بالشكل المطلوب، ولم تأخذ هذه المؤسسات دورها الحقيقي في التفاعل المجتمعي والتأثير في المجتمع لأسباب كثيرة، ليس هنا مجال ذكرها، الاّ انه تبقى لهذه المؤسسات الأهمية الكبيرة في اعداد وتنفيذ برامج مجتمعية تثقيفية، تسعى الى توعية الناخبين بضرورة المشاركة في

الانتخابات والتأكيد على الاختيار الصحيح في انتخاب العناصر الكفوءة والنزيهة والتي لها القدرة والامكانية على العمل. وأن يعرف الناخب معنى التداول السلمي للسلطة، وتحقيق مبدأ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع مكوّنات وأفراد الشعب العراقي من دون تمييز او تفرقة. وأن توضّح هذه المؤسسات والمنظمات للمواطن دوره الكبير في احداث التغيير والمجيء بنوّاب كفوئين، يحملون رؤى سياسية آنية ومستقبلية لتحقيق طموحاته في القضاء على الفساد الاداري والمالي الذي نخر وينخر الاقتصاد العراقي، وتوفير اكبر قدر من الخدمات والقضاء على آفة البطالة، وتوفير الأمن واعداد برامج سياسية واجتماعية وخدمية، تنهض بالواقع العراقي المزري وفي جميع المجالات الحياتية.

وعلى المؤسسات الحكومية ان تفسح المجال لمؤسسات المجتمع المدني، وتوفّر لها التسهيلات في اداء اعمالها ومهامها، من دون قيود او شروط او وصاية، لأنه على الجميع المشاركة في بناء الوطن من دون حكر، وكل في مجال اختصاصه وحسب قدراته وامكانياته على العطاء في تحقيق طموحات الشرائح المجتمعية، لاسيّما الشرائح الفقيرة منها في توفير فرص العيش الكريم، وتحقيق سبل الرفاهية التي يطمح اليها المواطن العراقي، لاسيّما ان بلدنا وهبه الله "تعالى" موارد طبيعية وبشرية وخيرات وفيرة، تجعل الفرد العراقي يعيش في رفاهية وفي افضل حال.

وبهذا فان على مؤسسات المجتمع المدني ان تعي دورها الحقيقي، في المشاركة لبناء مجمع عراقي يعرف حقوقه على الدولة ويعرف ايضا

واجباته تجاه الدولة، اذ ان بناء الوطن والنهوض به مهمة تشاركية لا تقوم فيها الحكومة فقط، وانما هنالك ادوار موزّعة على الجميع، ولكل مؤسسة سواء مدنية او حكومية دورها في البناء والاعمار، وانجاح عملية الانتخابات وتحقيق أسس التداول السلمي للسلطة، من خلال ترسيخ مبادىء الديموقراطية في عراقنا الجديد، بعد تحطيم قيود الديكتاتورية المقيتة.

كتبت بتاريخ 15 / 6 / 2009

ونشرت على صفحات احدى الصحف العراقية

لغة الحوار

من اهم عناصر الثقافة المتحضّرة ومقومّاتها الأساسية، لغة الحوار والتعامل بشفافية مع الآخر، لا ضير ان يكون هنالك اختلاف في الآراء وفي وجهات النظر بصدد قضية ما مطروحة على طاولة النقاش، لكن من المهم جدا ومن المصلحة العليا للبلاد ألاّ يتحوّل هذا الاختلاف الى خلاف وصراع محتدم بين الأطراف المختلفة في وجهات النظر، وبالتالي تكون هذه الصراعات عامل تفرقة لأبناء البلد الواحد.

ان حل الخلافات والمشاكل الموجودة على الساحة السياسية العراقية، يكون بالتحاور وتبادل وجهات النظر واحترام الرأي الآخر، مهما كانت درجة مخالفته للرأي المقابل، وان هذا الاختلاف في الآراء يعد عامل قوّة للديموقراطية الفتيّة في العراق، فليس من المعقول ان تتطابق جميع آراء الكتل السياسية او آراء السياسيين مع بعضها البعض في اية موضوعة كانت، اذ ان التطابق في الآراء يعد خللا في الديموقراطية التي نريد لها ان تكون ناضجة في بلدنا. وعلى العراقيين جميعا، مواطنين وسياسيين وكتل سياسية ان يحترموا الديموقراطية، وألاّ يستغلّوها في اثارة الشغب ويحولّوها الى ديموقراطية مستهجنة خادشة للأدب والحياء، وانما تكون ديموقراطية مهذّبة ومؤدّبة ترأب الصدع ولا تشقّ وحدة الصف الوطني.

خلال الأعوام الماضية بعد سقوط النظام الديكتاتوري، طفت على سطح الساحة السياسية العراقية، الكثير من التصرّفات والأفعال غير المقبولة تحت ذريعة ممارسة الحرية والديموقراطية وتحت مسميات

مختلفة، كانت لها انعكاسات سلبية على الواقع السياسي الذي ما زال رخوا ويعاني من تشققات في اتجاهات عديدة.

صحيح ان الديموقراطية وهامش الحرية اللذين وجدا في الواقع السياسي العراقي مازالا فتيين ويحتاجان الى مدّة زمنية اطول لترسيخهما كممارسة فعلية خالية من الشوائب، فضلا عن حاجة المجتمع العراقي الى الكثير من التوعية في كيفية ممارسة هاتين النعمتين، اي نعمتي الديموقراطية والحرية، ولكن على النخب السياسية ان تعي دورها الوطني في عدم تصعيد المواقف في القضايا والأمور السياسية المختلف والمتنازع عليها، عبر التصريحات الناريّة والخطب الرنّانة المضخّمة، لأن هذين الأمرين يولّدان لدى الشارع العراقي نوعا من الاحتقان، الذي ربما يسبب بعض المصادمات التي تحصل هنا او هناك بين الجماعات المتطرّفة او المتعصّبة والمتحيّزة لفئة دون أخرى. ولا نغفل دور النخب المثقّفة في توعية المواطن العراقي، عبر وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، او عن طريق الندوات والمحاضرات التوعوية، اذ يقع على عاتق هذه النخب الدور الأكبر في قيادة المجتمع وتحقيق التوازن المجتمعي، الذي سيؤدي الى التعايش السلمي بين المكوّنات العراقية، ما ينتج عنه استقرار الأوضاع وايجاد حالة من الطمأنينة لدى المواطن.

ربما نعذر السياسي على حدّة مواقفه وتصلّبه في بعض الأمور، كونه يريد ان يثبت لحزبه او كتلته السياسية او لجماهيره التي أيّدته وآزرته، انه وفيّ معهم ويطالب بحقوقهم ويريد ان يحقق لهم ما يطالبونه به، الاّ اننا لا نعذر المثقّف الذي يبدر منه تحزّب او تعصّب

لجهة ما دون اخرى، لأنه ليس المطلوب من المثقّف ان يكون أحادي الموقف، او يدافع عن شريحة مجتمعية معينة دون أخرى، بل عليه ان يكون المدافع عن الجميع والمطالب بحقوق الجميع، وان تكون مواقفه مع الشعب بكل مكوّناته، مع المظلومين والمهمّشين والمستلبة حقوقهم، مهما كانت انتماءات هؤلاء.

وأخيرا نقول ان لغة الحوار، يجب ان تكون اعلى من صوت الرصاص الناتج عن التصعيد والصراعات السياسية.

نشرت على صفحة "ثقافة" في جريدة (صوت الفيلي)
في العدد / 5 بتاريخ 24 / 11 / 2008

حدود المعرفة . .

يصادفنا في حياتنا اليومية وفي الكثير من الأحيان، البعض من انصاف المثقّفين وأنصاف المتعلّمين، الذين يتشدّقون بأفكار بالية عفا عليها الزمن، ويعتمدون هذه الأفكار سندا لطرح آرائهم المستهلكة واطلاق توصيفاتهم على الآخرين، فيكيلون الاتهامات جزافا وبدون اية موضوعية لكل من يحاول ان يفنّد آراءهم ويثبت عدم صحّتها، ولا يتورّعون عن ان يصفوه بنعوت وتوصيفات لا تنطبق على شخصه.

ونراهم مرارا وتكرارا يعبّرون عن آراء عقيمة، يردّدوها كالببغاء، آراء تلّقفوها من افواه آخرين ممن لهم تأثير مباشر على اسلوب تفكيرهم، وطريقة تعاملهم مع الآخرين، فيبتكرون استنادا الى ذلك طروحات من بنات خيالهم المريض، مبتعدين عن جوهر الحقيقة، ويصمّون آذانهم عن سماعها، وعندما تقول لأحدهم هذه الحقيقة امام عينيك واضحة جليّة، يتغافل عنها ويحاول ان يلفّ ويدور لتمويهها وتمييعها، "كالذي ينظر من خلال المشبك ويقول لا ارى شيئا". ومن الممكن ان نطلق على هذا الصنف من انصاف المتعلّمين، تسمية الذيليين او التابعين، لأنهم يتحدّثون بأفكار غيرهم، ويطرحون آراء هي ليست آراءهم من دون قاعدة ثقافية يستندون اليها، او رؤية منهجية عميقة لما يحصل على ارض الواقع، اذ لا تتعدى معرفتهم حدود ما يفكّرون به وما يتلقّفوه من كلام من الآخرين، فضلا عن ذلك فانهم يمتازون بالنظرة الضيّقة لمجريات الأحداث، فيحاولون الطعن بشخص كل من لا يلتقي معهم بأفكارهم وتوجهاتهم المريضة البغيضة، وهؤلاء

هم الحمقى، اذ من الصعب ان تقنع الأحمق برأي واضح وصائب، والأحمق مريض لا يقتنع بالحقيقة حتى لو عرضتها امامه، ولا يقتنع بمناقشة تكشف له بأن الطرف الآخر على صواب، وقديما قالوا: "لكل داء دواء الاّ الحماقة اعيت من يداويها".

دور المرأة الفعّال
في عملية بناء العراق الجديد

بسبب تراكمات آثار الحروب المدمّرة التي زجّ بها النظام السابق الشعب العراقي، وآثار الحصار المأساوي الذي ارهق قطّاعات واسعة من المجتمع العراقي، وتحطيم البنى التحتية لمقدّرات الشعب، وبمرور سنوات عديدة على هذا الدمار الخطير، ظهرت نتائج سلبية ومشاكل شائكة وأكثر خطورة، كادت ان تسبب كارثة اجتماعية في تحطيم الأعراف والتقاليد الاجتماعية الأصيلة التي ترسّخت في أوساط المجتمع العراقي منذ مئات السنين قبل تسلّط النظام الزائل الى غير رجعة.

وللحقيقة نقول ان نهج صدام في ادارة الحكم وزرع الفتن والأحقاد بين أبناء الشعب العراقي الواحد، وبين افراد العشيرة الواحدة، بل حتى بين افراد الأسرة الواحدة، سابقة خطيرة في تاريخ العراق القديم والحديث.

وهنا تقع على الجميع مسؤولية وطنية واخلاقية جسيمة في العمل بجد واخلاص ووعي ثاقب، من اجل القضاء على بؤر الفساد وما خلّفته حروب النظام الصدامي من خراب شامل، وما زرعه هذا النظام المقيت من خوف ورعب وضغائن وعدم ثقة بين افراد الشعب الواحد.

ودور المرأة هنا سيكون كبيرا وفاعلا في تنظيف المجتمع وتخليصه من مخلّفات حكم الطاغية، وبتظافر الجهود وتوحيد الصفوف ستكون

النتائج أسرع وأكثر فاعلية. اما على مستوى المؤسسة فالمرأة ستكون لها الحصة الأكبر في عملية البناء واعادة الاعمار، وأهمها بناء الانسان وترميم المنظمة القيمية الاجتماعية، سواء في الدائرة الوظيفية أو في المدرسة او في الجامعة او في المستشفى او في دوائر القضاء، وغيرها من مؤسسات الدولة. وعليها ان تعمل بكامل طاقتها وجهدها من اجل القضاء على بؤر الفساد الاداري، الذي استشرى في دوائر الدولة ومؤسساتها الرسمية، والذي هو من مخلّفات زبانية النظام البائد وأعوانه المنتفعين والمتخمين على حساب لقمة وآلام الملايين من ابناء الشعب. ومن واجب المرأة الوطني والانساني هو النهوض بأية مؤسسة حكومية انتاجية كانت أم خدمية، كلّ حسب دورها وموقعها الوظيفي، من اجل تقديم الأفضل والأحسن للمواطنين، واستثمار كل ما من شأنه ان يسرّع في عملية التطوّر والتقدم والتنمية البشرية والاقتصادية، وازالة كل آثار الخراب والدمار والرماد المتراكم المتخلّف من الحروب الدموية للنظام السابق، وهذا الأمر يحتاج الى حشد الطاقات كافة، والعمل بوتائر متصاعدة من قبل قطاعات الشعب جميعا، ويكفينا ان المرأة العراقية سيكون لها الدور الرئيس في هذا التوجّه، وتبدأ مهمتها من البيت، اذ باستطاعتها ان تعيد روح الألفة بين افراد أسرتها، وأن تزيل حالة التنافر التي اصبحت تعيشها بعض الأسر العراقية، نتيجة لما زرعته اجهزة النظام البائد من عادات سيئة وتصرفات مخجلة بين افراد المجتمع، بقصد تمزيق النسيج المجتمعي العراقي.

اذن امام المرأة حاليا دور وطني وانساني مسؤول ومهمة ضخمة في البناء والتطوير، بعد ان انزاح الكابوس الذي كان جاثما على صدور

العراقيين، وبالرغم من صعوبة المرحلة الحالية التي تضّج بالمشاكل الكثيرة، الاّ ان المرأة بعزيمتها وقدرتها وتكاتفها مع اخيها الرجل، ستذلل جميع الصعوبات التي ستواجه طريقها في عملية البناء والتطوير، وبناء الانسان العراقي الجديد، وفق المسار الصحيح، وسيكون لكل مواطن واجبه ودوره في البناء، كل حسب موقعه في المجتمع وقدراته الفكرية والجسمانية، ومدى حبه واخلاصه لتربة وطنه ولشعبه.

نشرت على صفحة "المرأة" في جريدة (الدعوة)
في العدد / 346 الصادر بتاريخ 4 / تموز / 2006

العمالة المستوردة

الكفاءة والتواصل في العمل، والقدرة عليهما، واستخدام بعض القنيات التكنلوجية ولو على بساطتها، ورخص الأجور، صفات تميّز العامل الأجنبي عن العامل المحلّي، بحسب أرباب العمل وأصحاب شركات جلب "استيراد" العمالة الأجنبية، الا ان هنالك آراء متضاربة بشأن هذه القضية، التي باتت مثار نقاش وجدل بين المعنيين سواء الجهات الحكومية أم غير الحكومية، اذ يلاحظ ان صبر العمل الأجنبي على تحمّل العمل ومزاجية ربّ العمل في اصدار الأوامر والتوجيهات، قد فاق بحدود كبيرة تحمّل العامل العراقي، اذا ما قلنا ان العامل المحلّي، والغالبية منهم يرفض هذه الأوامر، يأنف منها ويعدّها انتقاصا من شخصيته وكرامته، بسبب (العشائرية) الذي مازال قسم كبير من العمالية المحلّية متمسكا بقشورها، التي ليس لها أيّة صلة بالرجولة أو اهانة شرف (العشيرة)، اذ ان العمل بنزاهة مهما كان نوعه هو شرف الرجل لتوفير قوته وقوت أسرته، وعلى اقل تقدير وكما يقول أرباب العمل ان العامل العراقي يبدد أوقات العمل بتصرفات غير مسؤولة، في اطالة وقت تناول وجبة الغذاء او تدخين السكائر او الذهاب الى الحمّام أو في أوقات الصلاة، فضلا عن التزاماته الاجتماعية أو الرسمية اليومية، التي ربّما تؤدي به الى طلب الاجازات أو التغيّب عن موقع العمل بعذر او من دون عذر، علاوة على ذلك مطالبته بأجور عالية، ربما لا تتناسب وما يقدّمه من جهد وانتاجية، وهذه جميعها صفات او

تصرفات مذمومة، تدفع أصحاب العمل الى النفور من العمالة المحلية والابتعاد عنها.

يشاهد المواطن في الشارع في مناطق كثيرة من بغداد والمحافظات، أشخاصا من ذوي السحن الشرق آسيوية (البنغاليين والسريلانكيين والباكستانيين) وغيرهم الذين أستقدموا من بلدانهم مؤخرا كعمال ومستخدمين في عدد من المؤسسات والدوائر الحكومية والمدنية "الأهلية"، ما يؤثر بحسب رأي الكثيرين في ضياع فرص العمل لشبابنا، الذين مازالوا في دوّامة البحث عن فرصة للعمل، الذين تم اختطاف فرص العمل منهم باستقدام واستخدام العمّال الأجانب.

ولكن من الممكن ان تكون هنالك موازنة بين تشغيل العامل الأجنبي وتشغيل العامل العراقي، توضع هذه الموازنة بحسب خطط ممنهجة تسبقها دراسات نظرية وميدانية "موقعية" من قبل الخبراء الاقتصاديين والخبراء المختصين بشؤون العمل والعمالة، وبمشاركة واشراف الجهات المعنية كأن تكون وزارة "العمل والشؤون الاجتماعية"، بالاستعانة بالأكاديميين والباحثين والدارسين في هذه المجالات والاختصاصات.

ولتفعيل قانون العمل دور مهم في تقنين وتنظيم كل ما يخص العمل والعمالة الأجنبية والمحلّية، وبالرغم من وجود هذا القانون، الا ان هنالك موادا وفقرات منه لا يعمل بها حاليا، نتيجة للأوضاع غير المستقرّة التي يمر بها البلد، وهذا ما يؤثر سلبا على تنظيم هذه العملية التي لها دور مهم في تنمية وتطوير اقتصاد العراق، وعدم "هروب" العملة الصعبة "الدولار"، التي يتم تحويلها من قبل العمّال

والمستخدمين الأجانب الى بلدانهم، بدلا من بقاء هذه الأموال داخل البلد لتدوير عجلة الاقتصاد الوطني، فضلا عن الاهتمام بتدريب العمل المحلّي من خلال زجّه في دورات تدريبية تكثيفية، تضخ من خلالها معلومات في استخدام التقنية والتعامل الأمثل مع الآلة ودورات ومحاضرات توعوية في الالتزام بأوقات العمل واحترامها وعدم اهداره بتصرفات مكشوفة، كل هذا من شأنه ان يزيد الانتاجية ويعيد ثقة أصحاب العمل بالعامل المحلّي، ما يؤدي الى تنافسه مع العامل الأجنبي للحصول على فرصة عمل مناسبة، وبذلك يتم التخفيف من معضلة البطالة، التي أخذت مساحة واسعة من بين المشاكل التي يمر بها العراق.

نشرت على صفحة "محليات" في جريدة (المجالس) العراقية
في العدد / 1 الصادر بتاريخ 12 / 9 / 2011

المرأة العراقية ودورها البطولي في انتفاضة آذار عام 1991 "الانتفاضة الشعبانية"

ليس بغريب على المرأة العراقية ان تتبوّأ مرتبة بطولية سامية، يشهدها لها التاريخ الحديث في "الانتفاضة / الثورة" الشعبانية ضد حكم الديكتاتورية البائد في آذار عام 1991، فهي حفيدة تلك المرأة التي ساهمت الى جنب الرجل في مقارعة المحتل أوائل القرن المنصرم في "ثورة العشرين" عام 1920. فقد حذت المرأة العراقية حذو سلفها وسارت على نفس الخطى التي سارت عليها في تحرير الأرض والانسان من رجس الطغاة المتجبّرين، فالتاريخ القريب والحوادث الشاخصة تشهد للمرأة العراقية اسهاماتها الفاعلة والمؤثّرة في امداد الانتفاضة بكل ما استطاعت عليه، اذ انها عملت وبصورة جادّة على حّث ذويها وأقاربها على مقارعة الظلم ومقاتلة النظام الصدامي الفاشي الجائر، ليس هذا فقط، بل ان المرأة شاركت ميدانيا في تلك الانتفاضة الشعبية، فحملت السلاح مع الرجال من الكهول والشباب وتمكّنت من مجابهة ومقاتلة عناصر الظلم وجرح وقتل العديد منهم، وقد روى لي احد الأصدقاء من سكنة مدينة كربلاء المقدسة، حادثة بطولية وقعت في هذه المدينة المجاهدة خلال ايام الانتفاضة، اثناء استمرار المعارك بين المجاهدين الثوّار وعناصر قوّات الحرس الجمهوري، وبطلة هذه الحادثة، التي التصقت في ذاكرتي رغم مرور عشرات السنين، امرأة تجاوزت الأربعين عاما من سنّها، اذ روى لي هذا الصديق بأنه شاهد

"بأمّ عينيه"، وليس نقلا عن آخرين، هذه المرأة وهي تحمل على كتفها سلاح قاذفة (r. b. g7) مع مجموعة من صواريخ القاذفة، وهي مؤتزرة بعبائتها "أي ربط العباءة وسط الجسم" وقد استطاعت هذه المرأة الشجاعة ان تفجّر وتحرق دبابتين او أكثر لقوات الحرس الجمهوري الصدامي، التي جاءت لمقاتلة ابناء الشعب واخماد ثورته بأمر من الطاغية صدام، وبقيادة المعتوه المقبور، سيء الصيت حسين كامل.

وأضاف محدّثي ان تلك المرأة كانت تطلق صواريخ القاذفة على الآليات العسكرية لقوّات النظام، وهي تجري بسرعة وتتنقّل بخفّة ورشاقة من شارع الى شارع، ومن بيت الى بيت، ومن بناية الى أخرى، وكأنها جندي مقاتل متدرّب تدريبا عسكريا عاليا، وكانت في نفس الوقت تطلق الزغاريد والأهازيج "الهوسات"، وترتجز الأشعار الحماسية وتثير همم الرجال في مجابهة ومقاومة القوّات الصدامية المذعورة، ومقاتلتها الى آخر نفس، اذا انها كانت مؤمنة بعدالة قضيتها، في المطالبة بحرية وكرامة الشعب، التي اهدرها وسحقها النظام المقبور وأعوانه من المرتزقة، وكانت واثقة من نفسها بأنها تقاتل الظلم والجور وبؤر الفساد والطغيان من اجل الخلاص.

وقد تواردت الأخبار الينا نحن ثوّار ومجاهدو محافظة الديوانية آنذاك، بأن محافظة كربلاء البطلة، قد استعصت على القوّات العسكرية للنظام في دخولها، وفكّ سيطرة المجاهدين الثوّار عليها، ولم تستطع قوات الحرس الجمهوري والوحدات الساندة لها، من دخولها الاّ بعد قتال ضار وشرس مع ابنائها المجاهدين، استمرّ اكثر من خمسة عشر يوما، استخدمت فيه قوّات النظام جميع انواع الأسلحة الحديثة، وباسناد من المروحيّات والدبابات والمدرعات المقاومة للرصاص

وكتائب المدفعية الثقيلة والمتوسطة ومدافع الهاون، ولو لا ان الطائرات الحربية كانت ممنوعة من التحليق وبقرار صادر من مجلس الأمن الدولي لاستخدمها صدام في قصف وتدمير المدن الثائرة ضده وضد نظامه المقيت، فضلا عن تدّخل قوات الحرس الجمهوري المجهّزة بأحدث الأسلحة والمعدّات والتجهيزات العسكرية، اذ كانت هذه القوات مرابطة حول قصر الطاغية للدفاع عنه وحمايته من غضبة الشعب، وقد تحرّكت ألوية وكتائب من هذه القوات باتجاه مدينة كربلاء المقدسة، بعد ان عجزت قوّات الجيش من اقتحامها، حتى وصل الأمر بسيء الصيت علي المجيد الملقّب (علي كيمياوي) وكان حاضرا في المعركة ان اتصل بسيّده القابع في بغداد، وقال له بالحرف الواحد وبصلافة "اعطني امرا لأضربهم بالكيمياوي وألعن كل دول الله" وهذا الكلام موثّق ومصوّر على شريط فيديو عن المعركة التي جرت في كربلاء المقدسة بين المجاهدين من ابناء الشعب والقوّات الصدامية. وقد قال علي كيمياوي ذلك بعد ان يئس من حسم المعركة لصالح قوّات النظام، وما رآه من استبسال وصمود المجاهدين واصرارهم على مواصلة القتال لانتزاع الحقوق المستلبة والمغيّبة، من قبل النظام وأزلامه، وكلام عي كيمياوي هذا يدلّ على مدى وحشيته وحبّه لسفك الدماء، واستهتاره بحياة ابناء الشعب العراقي، وعداوته لهم، وبالأخص منهم الشيعة المطالبين باسترداد كرامتهم وحريتهم.

وقد وصلت الأمور بسيء الصيت حسين كامل قائد قوّات الحرس الجمهوري في حينها، ان يخاطب ضريح الأمام الحسين "عليه السلام" قائلا بما معناه (انت حسين وأنا حسين وسنرى من هو الأقوى)، مستهترا بقدسية الضريح عند العراقيين، وأعطى اوامره الى قواته بضرب

الضريح بالدبابات والمدفعية ومدافع الهاون، بعد ان اعتصم الثوّار والأهالي بداخله، ما ادى الى اضرار بليغة بقبة الضريح والواجهة الأمامية له، والصور الموثّقة تشهد بذلك.

هذه الحادثة من عشرات الحوادث البطولية التي كانت بطلتها امرأة عراقية، سجّلها لنا التاريخ الحديث في مقارعة الظلم والاستعباد، وهنالك الكثير من النساء قدّمن ازواجهن وأبناءهن واخوانهن شهداء في الانتفاضة الشعبية، وهنّ مقتنعات وفخورات بهذه التضحيات، لأن الحرية والكرامة الانسانية وتحقيق العدالة، وتخليص رقبة الوطن والشعب من براثن الفساد والديكتاتورية تهون امامها الدماء والأرواح، ويرخص في سبيل تحقيقها كل غال ونفيس.

وبعد ان أجهضت الانتفاضة الشعبية لأسباب كثيرة وظروف معقّدة ومتشابكة لا نريد الخوض فيها في هذا المقام، واهم هذه الأسباب هو قساوة النظام الفاشي ودمويته ووحشيته في قمع الانتفاضة وتفوّق قواته العسكرية من الناحية التسليحية والتكتيكية واللوجستية والتجهيزات والمعدّات، على المجاهدين الثوّار.

وقد تعرّضت المرأة مثل ما تعرّض الرجل للاعتقال والزجّ في السجون والتعذيب والاهانات والتنكيل، وحرق الأجساد وتذويبها بأحواض السيانيد "التيزاب" والاعدامات، وبعض النساء قد تعرضن الى الاغتصاب الوحشي من قبل سجاني وجلادي النظام المقبور، ودفن الرجال والنساء تحت التراب وهم احياء.

لقد لعبت المرأة العراقية دورا بطوليا رائعا وحري بنا ان نستذكر هذا الدور في كل مناسبة، حتى نكون منصفين لها ولا نغمط دورها في

التضحية من اجل الحرية والكرامة، وما بذلته من جهد وسهر ومعاناة واسهامات فاعلة، وما قدّمته من دماء في دروب الحرية والعزّة.

فضلا عن دورها ومشاركتها الفعلية والميدانية في الانتفاضة، فقد كان للمرأة دورها الرئيس المسؤول في بيتها، في المحافظة على تماسك أسرتها والسهر من اجل استمرار وديمومة الحياة في بيتها، وأداء واجباتها الأسرية على اكمل وجه، فقد تحمّلت العناء الكثير وصبرت على شحّة الغذاء، وغياب وفقدان الحاجات اليومية الضرورية، وتدّبرت كل ذلك بحكمة الأم ووفاء الزوجة العارفة المضحية براحتها لتلبية طلبات افراد أسرتها، والى الآن بقيت المرأة مدبّرة، وفيّة ومخلصة، رغم الظروف المأساوية الخانقة.

لقد قدمت المرأة العراقية من اجل الخلاص والانعتاق الكثير، وسينصفها التاريخ وتذكرها الأجيال بفخر واعتزاز، كما انصفها في عهود سابقة، وفي الوقت نفسه فالتاريخ لا يرحم الطغاة العابثين بمقدّرات وأرواح الشعب، وها هو يلعنهم وتلعنهم الأجيال شرّ لعنة، لما اقترفته ايديهم الملطّخة بدماء الأبرياء من شعب العراق الصابر، من افعال اجرامية شنيعة يندى لها جبين الانسانية.

نشرت على صفحة "آراء" في جريدة (الوطن) الصادرة في سوريا
في العدد / 122 الصادر بتاريخ / آيار / 2003
ونشرت مرة أخرى على صفحة "المرأة" في جريدة (الآن)
في العدد / 35 الصادر بتاريخ 12 / تشرين الأول / 2005

سحر بغداد وتوهّجها المديني

بغدادنا الساكنة في القلوب، والتي لشوارعها وساحاتها وجسورها وحدائقها وحاراتها وقبابها ومنائرها وشناشيلها العتيقة وبكل تفاصيلها، طعم التاريخ والحضارة الانسانية، ليست هنالك مدينة او عاصمة في العالم باستطاعتها منافسة بغداد في مكانتها وعلو شأنها في التاريخ العالمي، صحيح هنالك مدن اجمل من بغداد بعمرانها وتقدمها المادي، الاّ ان تلك المدن لا تمتلك السحر والتوهّج المديني الذي تمتلكه بغداد حصرا، اقول ان بغدادنا عامرة بشعبها وشعرائها وفنانيها وبخضرتها وبزهوها ونهوضها من كل محنة مرّت عليها، حتى ان ما مرّ ببغداد من المحن والمصائب والأهوال لو مرّ بمدينة أخرى لاندثرت او في اقل تقدير لأصبحت مدينة خاوية بائسة، الا ان بغداد بالرغم من كل محنها استطاعت ان تنهض في كل مرّة من بين الحرائق كطائر الفينيق، وهي تنفض الرماد من على كتفيها وتشمخ بعنفوانها بين مدن المعمورة، اقول عن بغداد ما اقوله ليس لأنني مولود على ارضها في منطقة الرستمية، فجر يوم التاسع عشر من أيلول من العام واحد وستون وتسعمائة وألف، ولا لأنها تمثّل لي رمزا حضاريا انسانيا، ولا لأنني اعشقها كما يعشق المتيّم حبيبته، فحسب، وانما لبغداد ما ليس للمدن الأخرى. رأيت مدن وعواصم بالرغم من قلّتها، دمشق – عمّان – الكويت – بيروت – القاهرة، الا ان هذه المدن وغيرها، عند مقارنتها ببغداد ستكون بغداد هي أم المدن بحق، وصاحبة القدح المعلّى.

فبغداد ملهمة الشعراء وقاموس مفرداتهم الشعرية، تنهض من جديد في كل مرّة يجتاحها الغزاة البرابرة، فهي تغتسل كل فجر بمياه دجلة الخالد الذي ينثّ على قلبها وعلى قلوب ساكنيها، وهو يمرّ بشطريها الكرخ والرصافة، نسائم برد وسلام، وتسرّح جدائلها تحت شعاع الشمس الساطعة. وما تردد على شفتي الفنانة اللبنانية الكبيرة كروان العرب فيروز، وعلى شفتي كروان العرب الجديدة الفنانة العراقية شذى الحسّون (بغداد والشعراء والصور.. ذهب الزمان وضوعه العطر) يمثّل قمّة المجد لبغداد وللانسان العراقي، الذي احتضنته بغداد وتنسّم عبيرها الذي يصعّد في الروح سكرة الحلم بمدينة فاضلة، تتقدم بمسافات للوصول الى الرقيّ الحضاري والتقدم المجتمعي المتحرّر من كل القيود التي كانت بغداد مقيّدة بها، من قبل النظام السلطوي الشمولي البائد، فبعد ان حطّمت بغداد قيودها في ساحة الفردوس يوم التاسع عشر من آذار عام 1993، انطلقت تتنفس من جديد لتكون حاضرة بين الأمم، الا ان البرابرة الجدد من دعاة الاسلام من تنظيم "القاعدة" و "الدواعش" القادمين من خلف الحدود، لم يدعوا بغداد تتلقّف انفاسها فحاولوا خنقها مرّة أخرى بدخان حرائقهم بالسيارات الملغّمة والعبوات الناسفة وحفلات القتل المجّاني والاغتيال والاختطاف والتهجير، وقتل الأبرياء المدنيين العزّل على الاسم والهويّه، هذه الأفعال الاجرامية الشنيعة التي ترفضها الانسانية لم تكن من افعال العراقيين الأصلاء الغيورين على عاصمتهم وشعبهم، وانما جلبها لنا البرابرة الجدد القادمون من وراء الحدود، من الجماعات الارهابية التي تروّع الانسان الآمن، التي تريد ان تحرق حضارة بغداد، الا ان بغداد التاريخ والحضارة بقيت صامدة على مرّ العصور عصيّة

على كل بربري قاتل. وها هي بغداد تسترد عافيتها من جديد، وتستعيد أمنها بحرص العراقيين المحبين للحياة والسلام، وها هو ليل بغداد يستعيد زهوه وأنواره وألقه المشعّ على كل مدن العراق والمدن العربية.

لقد طالب المثقفون العراقيون مرارا بأن تكون بغداد عاصمة للثقافة العربية وهي تستحق هذا الدور بفخر، الا ان الجهات المختصة والقائمين على الثقافة العراقية من اصحاب القرار الرسمي الحكومي قد أجّلوا دور بغداد بأن تكون عاصمة للثقافة العربية ولسنوات مقبلة، وهذا ما يرفضه المثقفون العراقيون جميعهم، اذ ان بغداد تمتلك عناصر كثيرة ومقوّمات وركائز ثقافية باستطاعتها ان تكون عاصمة للثقافة العربية وبشهادة المثقفين العرب، بل وحتى بشهادة مثقفين من دول العالم، فالشعر العراقي ومنذ سنوات قد احتلّ مرتبة عالمية، ونال الشعراء العراقيون الكثير من الجوائز العالمية عن كتاباتهم وابداعاتهم، حتى ان عددا من الدول الغربية قد نظّمت العديد من المهرجات والندوات والجلسات لعدد من الشعراء العراقيين، فضلا عن ان الفن التشكيلي العراقي وبشهادة فناني العالم التشكيليين، قد اصبح فنا عالميا، والجميع ينظر اليه بعين الاعجاب والتقدير.

وستبقى بغداد حاضرة دوما بين مدن العالم، وسيكون يومها في كل عام ازهى وأكثر بريقا واشراقا، هذه المدينة الحيّة في ضمائرنا وقلوبنا وعقولنا، والتي انجبت عباقرة الفكر والفلسفة والأدب والفن، والشعراء الذين تغنّوا بأصالة بغداد ومجدها وحضارتها، وستكون لبغداد علامتها الواضحة والمتميزة برموزها من روّاد الشعر والفن والأدب والفكر، كالرصافي والجواهري والزهاوي ونازك الملائكة، وجواد سليم

واسماعيل فتّاح الترك وفائق حسن ونزيهة سليم وخالد الرحّال وزهاء حديد، وغائب طعمة فرمان وعبد الملك نوري وفؤاد التكرلي، وهادي العلوي، والكثير من رموز الفكر والأدب والفن والفلسفة، وسنكون نحن المثقفون والفنانين العراقيين مشاعل فكر وشعر وفن وادب، لنعيد لبغداد ألقها المتجذّر في التاريخ، ولتكون بغداد عاصمة للثقافة العربية بجدارة وتفوّق.

نشرت على صفحة "آراء" في جريدة (الصباح) العراقية
في العدد / 1255 الصادر بتاريخ / 15 / تشرين الثاني / 2007
بمناسبة يوم بغداد السنوي

مجلس اعلى للثقافة في العراق . .
متى يكون حقيقة؟

كتب عدد من الكتّاب والمثقفين العراقيين المتابعين للمشهد الثقافي العراقي والفاعلين فيه، مقالات بشأن تأسيس او تشكيل (مجلس اعلى للثقافة) في العراق يكون رديفا وساندا لوزارة الثقافة، الاّ انه مستقلا عنها، كما هو معمول به في بعض الدول العربية، منها مصر والكويت وقطر ودول اخرى. وقد تمّ الشروع في محاولات لتشكيل هذا المجلس من قبل اطراف، منها حكومية، كما جرى مؤخرا عندما وجّهت حكومة المالكي وبمبادرة شخصية منه، دعوة لعدد من المثقفين لمفاتحتهم بتشكيل (مجلس اعلى للثقافة) ومازال مشروع هذه المبادرة راكدا من دون حراك، ومنها اطراف مدنية، اي من قبل ممثلو منظمات ومؤسسات المجتمع المدني الثقافية، يتمثّل في المشروع الذي قدمته مؤسسة المدى للثقافة والاعلام، قبل اربع سنوات في اربيل لتأسيس (مجلس اعلى للثقافة) مستقل عن اية جهة حكومية، الاّ ان هذا المشروع لم يفعّل وبقي حبرا على ورق. او بمبادرات شخصية، كما قام الشاعر ابراهيم الزبيدي بدعوة عدد من المثقفين العرقيين وهم "227" مثقفا من داخل العراق وخارجه الى العاصمة الأردنية عمّان، للشروع بتأسيس (المجلس العراقي للثقافة)، للأيام 14- 15- 16 آيار من العام 2007، وقد فشل هذا المشروع فشلا ذريعا لعدم امتلاكه مقومّات نجاحه، كما انه تعرّض للطعونات من قبل مثقفين عراقيين كثر، وأهم هذه الطعونات هي تمويل تأسيس هذا المجلس وتمويل ديمومته التي كانت مثار شكوك وشبهات، وقد كتبنا في حينها مقالا نشر على الصفحة الثقافية لجريدة (الصباح)

تحت عنوان "مجلس الثقافة العراقي.. بين الواقع الثقافي وطموحات المثقفين العراقيين" ثبّتنا فيه رأينا بعدم شرعية هذا المجلس لأسباب عديدة ذكرناها في المقال.

لقد طالبنا وبأعلى اصواتنا ان تكون هنالك شراكة من قبل الجميع لبناء العراق والارتقاء بالمجتمع العراقي، اذ ان الثقافة بكل تمفصلاتها هي الركيزة الأساس لبناء العراق والتخلّص من كل اشكال التخلّف المجتمعي، وقد ناشدنا وطالبنا بعض المسؤولين على المؤسسات الثقافية، سواء الحكومية منها كوزارة الثقافة، او المؤسسات الثقافية الجماهيرية والمنضوية تحت مسمى "مؤسسات المجتمع المدني" كالاتحاد العام للأدباء والكتّاب، من دون ان تتضح الرؤية والتي مازالت ضبابية فيما يتعلّق بهذا الاتحاد، فمرة يقول القائمين عليه الاتحاد منظمة جماهيرية تابعة للحكومة، ومرة يقولون الاتحاد مؤسسة مجتمع مدني مستقلة وغير تابع لأية جهة حكومية.

لقد ناشدنا وطالبنا هذه الجهات المعنية بالحراك الثقافي، أن لا تنفرد بالقرار الثقافي لوحدها، او تشرك من ترغب به على امزجتها المتقلّبة، وانما من الضروري جدا ان تكون هنالك شراكة واسعة لجميع منظمات المجتمع المدني "n. g. o" الثقافية الحقيقية والفاعلة في الوسط الثقافي، لتفعيل المشد الثقافي والوصول الى صيغ وقرارات ثقافية تخدم الثقافة العراقية، وبالتالي تعود بالنفع الكبير على المجتمع عموما.

وعودا على بدء ان كل الدعوات لتأسيس "مجلس اعلى للثقافة" ستبوء بالفشل، وكما حصل للدعوات السابقة، ان لم تكن هنالك ستراتيجية ثقافية موضوعية وحقيقية تأخذ بنظر الاعتبار جميع التشكيلات والمؤسسات الثقافية وبالتحديد المدنية منها، والتي مازالت

مهمّشة ومبعدة بقصد او من دون قصد في الشراكة في صنع القرار الثقافي، من قبل الجهات الحكومية المعنية بالثقافة، وعم ايلائها اي اهتمام او التفات من قبل الحكومة، من اجل النهوض بواقعها وديمومتها في القيام بنشاطها وفعالياتها الثقافية لخلق ثقافة عراقية تدعو الى الشفافية والتسامح والحوار بين مكوّنات الشعب العراقي، ما يؤدّي الى نبذ الطائفية والعيش بسلام ووئام، فضلا عن تمكين هذه المؤسسات لتؤدّي الأغراض الي أسست من اجلها، ومنها ان تكون الرقيب على اداء المؤسسات الحكومية، ونقل المعلومات الى الجهات الرقابية والقضائية المستقلة في حالة حدوث تقصير او مخالفة قانونية من قبل هذه المؤسسات. في حين ان هنالك المليارات من الدولارات من اموال الشعب العراقي تذهب سدى في صرفها على مشاريع وهمية، او مشاريع بائسة لا تقدم أي نفع للشعب، او ذهاب هذه الأموال الى ارصدة الفاسدين من بعض المسؤولين او السياسيين، والتستّر عليهم من قبل احزابهم وكتلهم السياسية التي ينتمون اليها، وعدم مساءلتهم ومحاسبتهم من قبل الجهات الرقابية والقضائية نتيجة لضغوطات سياسية، او ارضاء لكتلهم السياسية، وخوفا على حكومة الوحدة الوطنية من التصدّع والتفكك! أما منظمات المجتمع المدني الثقافية وغيرها، ومعها المواطن العراقي المحروم، فالى "الجحيم"!.

نشرت على صفحة "ثقافة" في جريدة (صوت الفيلي)

في العدد / 6 الصادر بتاريخ 1/ 12 / 2008

حرية التعبير عن الرأي
بين الرفض والقبول

تنص المادة (38) من الدستور العراقي الدائم على ما يلي: تكفل الدولة، بما لا يخل بالنظام العام والآداب: اولا:- حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل. ثانيا:- حرية الصحافة والطباعة والاعلان والاعلام والنشر. ثالثا:- حرية الاجتماع والتظاهر السلمي، وتنظّم بقانون.

ولكن لماذا تنتفض هيأة الرئاسة لمجلس النواب، وبعض الاخوة في المجلس، عندما تنشر بعض وسائل الاعلام المقروءة مقالا ينتقد حالة معيّنة مشخّصة، ويعرفها جميع من يعمل في المجلس او على تماس مباشر او غير مباشر مع العاملين فيه؟ ولماذا لا يعلن المجلس من خلال وسائل الاعلام، الأعمال التي يقوم بها، وبعض الجلسات التي تدار فيها النقاشات خلف الأبواب المغلقة بعيدا عن عدسات كاميرات وسائل الاعلام؟ ولماذا لا تعلن القرارات التي يصدرها والاجراءات التي يتّخذها مهما كانت صغيرة او كبيرة؟ أليس اعضاء مجلس النوّاب هم من يمثّلون الشعب العراقي؟ ومنتخبون باقتراع ديموقراطي من قبل ابناء هذا الشعب؟ اذن لماذا تحجب هيأة الرئاسة بعد الأمور التي تحصل تحت قبّة المجلس عن من يمثّلهم المجلس؟ ان من حق الناخبين الشرعي والوضعي ان يطّلعوا على دقائق الأمور التي تحصل تحت قبّة البرلمان، لأن مجلس النوّاب يمثّل ارادة الناخبين المصوّتين،

الاّ اذا كانت هنالك امورا لا يرضاها الشعب العراقي، تناقش تحت قبّة البرلمان، بعيدا عن العيون والأذان.

هنالك سؤال يلّح على خاطري منذ مدّة، لماذا لا تعطي هيأة الرئاسة في المجلس الضوء الأخضر للدائرة الاعلامية، او الدوائر المعنية في المجلس، بنشر اسماء الأعضاء الغياب عن كل جلسة، في وسائل الاعلام.

وبالرغم من ان هنالك اجراء اتخذته هيأة الرئاسة بقطع "نصف مليون" دينار من راتب العضو عن كل جلسة يتغيّب عنها، يقولون والعهدة على القائل بأن الراتب الشهري للعضو "18" مليون دينار شهريا، تصوّروا حتى هذا الاجراء لم تطبّقه هيأة الرئاسة للمجلس بحق النائب الذي يتغيّب، والأولى بالسلطة التشريعية، التي شرّعت الدستور وأقرّته، وتشرّع القوانين والقرارات وتتخذ الاجراءات، عليها ان تطبّق ما تشرّعه وتتخذه قبل غيرها من مؤسسات الدولة الآخرى، اذن لماذا تزعل هيأة الرئاسة وتنتفض بشدّة وتتخذ اجراءات بحق الصحفي او الكاتب عندما ينتقد حالة بعينها واقعة فعلا في مجلس النوّاب، مجرّد تساؤل ليس الاّ عسى ان نجد له جوابا شافيا لدى هيأة الرئاسة لمجلس النوّاب الموقّر.

نحن نرى من خلال الأحداث والوقائع بأن هيأة الرئاسة في البرلمان، ترغب ان ينشر ويعلن في وسائل الاعلام، ما تريده ان ينشر ويعلن، وانها لا ترغب وتنتفض في احيان كثيرة، اذا نشر وأعلن عن ما

لا ترغب ولا تريد ان ينشر ويعلن عنه، وكأنها تريد من الاعلام ان يجمّل صورة اعمالها وقراراتها واجراءاتها بأية آلية او صيغة كانت، بعيدا عن حرية الانتقاد والتعبير عن الرأي، وحرية الصحافة. وكأنهم يذكروننا من دون ارادة منّا بالعهود والقيود البائدة، وبسياسة تكميم الأفواه الجائرة.

كتبت بتاريخ 9 / 9 / 2007

ونشرت على صفحات احدى الصحف العراقية

ارادة الجيش . . ارادة الشعب العراقي

برغم كل التخرّصات التي تطلقها الأفواه الزائفة والظمائر المعلّبة في متاهات الظلامية والتكفير، يبقى جيشنا البطل بجميع صنوفه وتشكيلاته العسكرية، وتبقى قواتنا الأمنية بمختلف اختصاصاتها، تستمد عزيمتها وارادتها من عزيمة وارادة الشعب العراقي بجميع مكوّناته وطوائفه، في تطهير كل شبر من ارضنا المقدّسة التي دنّستها شرذمة من التكفيريين الظلاميين، في غفلة من الزمن، وبمساعدة الخونة من داخل البلد، الذين باعوا ضمائرهم وشرفهم ببيعهم لوطنهم، وبمساندة من بعض الدول الداعمة للارهاب ونشر الظلام في بقاع الأرض. لسنا هنا بصدد تذكير هؤلاء النكرات، ببسالة القوّات المسلّحة العراقية بوجه الهجمة الارهابية الشرسة التي تحاول ان تسيطر على مقدّرات الشعب العراقي وتفتيت وحدته وأرضه الموّحدة، الاّ ان هؤلاء القادمين من خارج الحدود، برغم ما حقّقوه من احتلالات وسيطرة على مناطق وقرى مبعثرة في محافظات نينوى والأنبار وتكريت وديالى، ادركوا عزيمة العراقيين على صدّهم وطردهم من تلك المناطق التي احتلّوها بدعم هائل في المال والسلاح، فضلا عن الدعم اللوجستي من قبل بعض الدول ومنها دول اقليمية، ومن كتل وشخصيات سياسية تبحث لها عن مكاسب ومغانم، بعد ان لفظتهم العملية السياسية ما بعد سقوط الديكتاتورية الصدامية، وتحرّر الشعب العراقي من قبضة النظام الدموي المباد.

يبقى هؤلاء الشراذم الواهمون والحالمون بدولتهم المزعومة، يجوبون عواصم بعض الدول الاقليمية لاسيّما العربية منها، لاستجداء الدعم والمساندة لاستمرار افعالهم وممارساتهم الاجرامية بحق الشعب العراقي، فهؤلاء هدفهم ومبتغاهم خرق العملية السياسية وتشويه التجربة الديموقراطية العراقية الجديدة، ليعودوا بالشعب العراقي الى ما كان يفعله سيدهم من جرائم وحشية لم يسلم منها حتى الأطفال والنساء.

وبرغم كل ما جرى فان غيرة العراقيين على وطنهم لا تسمح ان يعبث بأرضهم ومقدّراتهم، مجاميع ظلامية واهمة بنصر زائل لا محالة، فقد اعلن العراقيون ومن اعمار مختلفة تطوّعهم لقتال عصابات "داعش" ورميهم خارج حدود الوطن، وتبقى افواج المتطوّعين متدفّقة فوجا يرفد فوجا لمساندة القوات العسكرية وفصائل القوات الأمنية المرابطة معها من قوّات الشرطة الاتحادية، برجال اشدّاء غلاظ على الكفّار يقتحمون النار بعزيمة لا تلين وباصرار شديد وغيرة عراقية لتحرير ارضهم من رجس "الدواعش"، وتضحيتهم بأرواحهم فداء لوطنهم وشعبهم. وما هي الاّ ايام حتى يتحقق النصر الشامل بعون "الله" وببسالة ابناء العراق الشرفاء، من اصحاب الضمائر النقيّة، الذين لا يساومون على بلدهم مهما كانت التضحيات.

خالد القشطيني . .
عذرا وشكرا . .

لي زميل يعمل ومازال في الجريدة التي كنت عمل فيها سابقا، يناديني كلّما رآني في غرف أو أروقة الجريدة أو كلّما سلّمت عليه "ها.. خالد القشطيني، شلونك" فارد عليه التحية مبتسما وأقول له "الله يسمع منك.. وأصير كاتب معروف ومشهور مثل خالد القشطيني". هو يتلاعب بالحروف ويقرّب "القطان" الى "القشطيني" مازحا ومماكحا.

تعرّفت على القشطيني خالد أواسط التسعينيات من الألفية الثانية، من خلال قراءاتي لمقالاته وأعمدته الصحفية التي يكتبها في عدد من الصحف والمجلات العربية الصادرة، عندما كنت مقيما في عمّان ثم دمشق وقتذاك.

وكنت معتقدا في قرارة نفسي من دون ان اسأل احدا، ان الكاتب البارع القشطيني اما سوري الجنسية او لبناني او اردني والأكثر انه فلسطيني، ولا أدري من اين اعتراني هذا الاعتقاد الذي يساوي الاقتناع ان الرجل الكاتب من بلاد الشام وليس بعراقي، يا لسذاجتي!!.

العقدة التي أوقعتني في هذا الاعتقاد الخاطىء ذات شقين.. الأول، اللقب قشطيني، كنت أتصوّر ان اللقب القشطيني قد استقاه كاتبنا من مكان ولادته الذي افترضته انا خاطئا، ربما ضيعة أو قرية "قشطين"، وقد استبعدت ان تكون "قشطين" في العراق، اذن هي في أحدى دول

بلاد الشام والأغلب فلسطين، ربما قرية "جنين" في فلسطين أوحت لي ان "قشطين" قرية فلسطينية ايضا.

والشق الثاني، ان سحنة الرجل بذقنه وشاربه الحليقين، اقول اوحت لي ملامح وتقاطيع وجهه انه من بلاد الشام. يا لخجلي، ماذا سيقول الكاتب القشطيني لو قرأ هذا المقال؟ ربما سينعتي بقصور معرفتي وانني لا اعرف مبدعي بلادي، ولكن ليس انا المذنب لأن نظام صدام المستبد قد فرض علينا طوقا ثقافيا وجدارا عازلا من القيود الثقافية ومنع دخول المطبوعات من الخارج الى البلاد، في وقت ان الكاتب القشطيني قد غادر العراق منذ عقود من السنين.

ولم يخطر ببالي ان يكون لقب القشطيني ربما متأت من اسم لأحد اجداد او أرحام الكاتب، كما هو لقبي "القطان" من أسم "كطان" الذي يطلق على احد أجدادي القدماء من سكنة الأهوار الموغلين في القدم.

وبعد سنتين أو اكثر من قراءاتي المتواصلة لمقالات القشطيني، عرفت وأيقنت ان كاتبنا عراقي ومن ابوين عراقيين، عندما قرأت مقالا له منشورا على صفحات احدى المجلات يصف فيه جولاته في بغداد وبعض مناطق العراق، ذاكرا أسماء عدد من اصدقائه العراقيين والمناطق والأماكن التي تنقّل فيها قبل مغادرته الوطن الى ارض الله الواسعة.

سحقا للديكتاتورية والديكتاتوريين وتعسا لهم، لقد سببوا لنا احراجات كثيرة مع أنفسنا ومع مبدعين عراقيين كبار ومنهم خالد القشطيني، الذي لا أملّ ابدا من قراءة مقالاته وأعيد قراءة ما يكتبه اكثر من مرّة لأستفيد وأستمتع من ما أقرأ.

فالقشطيني باسلوبه المتميّز وخبرته الحياتية وحرفيته ومهنيته العالية وتواضعه ودماثة خلقه، التي شممتها من مقالاته، مدرسة صحفية راقية ورائعة في كتابة العمود الصحفي المتميّز، وقد استفدت كثيرا من هذه المدرسة، فعذرا وشكرا للقشطيني وتحية له.

نشرت على صفحة "الثقافية" في جريدة (العالم)
في العدد / 89 الصادر بتاريخ 3 / آيار / 2010

الأهوار . .
عالم مغاير من السحر والهدوء والطمأنينة

وأنا في الرابعة من عمري، كنت قد رأيت الأهوار وأطّلعت على أحوال ساكنيها من الأهواريين، وما تحتويه من مساحات شاسعة من المسطّحات المائية، وغابات من البردي والقصب ونباتات (القنّب) والمساحات الخضر الطافية على سطح الماء، التي تكوّنها نباتات على شكل أوراق شجرة المشمش، الا انها كبيرة ومفلطحة وغضّة ذات لون اخضر داكن، يقطعها سكّان الأهوار بأيديهم العارية ويعبئونها في مشاحيفهم وأبلامهم وينقلونها الى بيوتاتهم – المبنية من الطين والبردي والقصب وسعف النخيل – ليقدمونها غذاء الى ماشيتهم، لاسيّما الأبقار والجاموس.

الأهوار عالم آخر من السحر والأسرار والهدوء والطمأنينة والأساطير، التي تتحدث عن أقوام من البشر سكنت مناطقها منذ عصور موغلة في القدم، وهي بيئة لها فرادتها في التنوّع الاجتماعي والثقافي والديموغرافي.

وقد سكنت مناطق تلك الأهوار التي يقع قسم منها جنوب محافظة الناصرية، ضمن أهوار قضاء "سوق الشيوخ" لعدّة شهور، عندما كان والدي (رحمه الله) يأخذ أسرتنا معه آنذاك، منتصف الستينيات من القرن الماضي الى تلك المناطق التي يتحدّر منها ابا عن جد.

وقد تمرّست على الكثير من عادات وتقاليد وطرائق العيش لسكان تلك المناطق الأهوارية، التي تتمثّل في النخوة والشهامة والشجاعة والاقدام واجارة المجير واحتضان واستضافة الغريب والعابر والمسافر، حتى انني مارست هوايتي التي أحبها كثيرا، وهي دفع "الكعد" و "المشحوف" بواسطة "المردي" وفي احدى المرات ولعدم خبرتي في استعمال "المردي" ثبت "المردي" في طين الهور، وعندما أردت سحبه لم أستطع لصغر سنّي، فانساب "الكعد" من تحت قدميّ، فأحسست بأني في الفراغ وسقطت غريقا في الماء.

وأفضل من كتب عن عالم الأهوار وأحوال سكّانها، الرحّالة الانكليزي (ولفريد ثيسيغر) الذي توفي في 24 آب عام 2003 في لندن، وقد عاش في أهوار العراق بين عامي (1951– 1958) بشكل متقطّع، وأثمرت تجربته في الأهوار، كتابا مهما بعنوان (عرب الهور) الذي صدر عام 1964.

لقد كان الهور "سلّة غذاء" عامرة لسكّانه، اذ يزرع السكّان على حافاته نبات (الشلب) الرز، وأشجار النخيل المنتجة لأصناف عديدة من التمور، وغيرها من النبات والمحاصيل الأخرى التي تدخل في غذائهم اليومي، فضلا عن ما تنتجه دوابهم من الحليب، الذي يصنّعه أهالي الأهوار لاستخراج مشتقاته من اللبن والزبد والقيمر، وجميعها تعد غذاء رئيسا للعائلة (الأهوارية)، فضلا عن ما يصطاده السكّان من أنواع وأصناف مختلفة من الأسماك وطيور الماء، وغيرها من موارد الغذاء الأخرى التي تعد الأهوار مصدرا رئيسا لها.

الا ان الأهوار فقدت طبيعتها وسحرها وجمالها ومصادرها الغذائية، خلال أعوام الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، نتيجة لقطع الشريان الذي يغّذي تلك الأهوار بالمياه، اذ قام النظام البائد بجريمة تغيير مجرى الأنهار، وفتح القنوات التي تبتعد بالمياه عن مناطق الأهوار، بقصد تجفيفها وتغيير طبوغرافية المنطقة، ومطاردة مستوطنيها من المعارضين لسياسته المقيتة، لاخضاعهم لسياسته وخدمة حروبه، فضلا عن انشاء السدود على الانهار المغذيّة لها، وبذلك فقدت الأهوار مياهها وجفّت الأرض، وتضرّر سكّانها ما دفع الكثير منهم للهجرة الى المدن وامتهان حرف غريبة عن نشأتهم وبعيدة عن بيئتهم.

وبعد سقوط النظام عام 2003 تنفّست الأهوار هواء الحرية بعد اختناق دام لعدّة سنوات، وعادت بالتدريج بعض مصادر المياه لتغّذي جزءا من مناطق الأهوار وتعيدها الى طبيعتها التي كانت منذ آلاف السنين.الا ان تلك المناطق مازالت بحاجة الى الكثير من المشاريع لاعادة احيائها وغمرها بالمياه، واعادة توطين سكّانها الأصليين، وتوفير ما يحتاجونه من خدمات في مجالات الصحة والكهرباء والماء الصالح للشرب، والكثير من الاحتياجات لتوفير المتطلّبات الحياتية.

ومن الممكن استثمار مناطق الأهوار كعامل جذب سياحي، بعد انشاء مرافق سياحية فيها، لتكون مصادر تمويل تصرف على احتياجات سكّانها، وتكون موردا لا ينضب لخزينة البلاد.

نشرت على الصفحة "الثقافية" في جريدة (المجالس) العراقية في العدد / 2 الصادر بتاريخ 19 / 9 / 2011

ظاهرة التسوّل
واجراءات الجهات المعنية

لقد اصبحت ظاهرة التسوّل والتشرّد ظاهرة مستشرية في المجتمع العراقي، ويبدو انها من المشاكل الاجتماعية المستعصية، التي لا يلوح لها حلا في الأفق المنظور، حيث نلاحظ هؤلاء المتشرّدين والمتسوّلين على شكل أفراد أو مجاميع بملابسهم الرثّة المتّسخة، يتّخذون مناطق عديدة من بغداد مقرا لهم لممارسة ظاهرة التسوّل، التي أعتبروها مهنة يتكسّبون من ممارستها من دون رادع، لأنها تدرّ عليهم مبالغ مادية وفيرة وسريعة ودون بذل أي جهد، سوى تلفّظ كلمات وعبارات الاسترحام والاستعطاف يتم ترديدها على مسامع المارّة. اذ نرى عدد من الفتيات والنسوة يتّخذن بعض تقاطعات الطرق وعن الاشارات المرورية وهنّ يحملن اطفالا هزيلين بأعمار لا تتجاوز السنتين ومنهم اطفالا رضعا لممارسة هذه الظاهرة المذلّة والمخجلة في كل الأحوال.

وقد تفنن هؤلاء المتسوّلون الذين تحتضنهم "مافيات" وتوزعهم على مناطق متفرّقة من بغداد، في أساليب التسوّل والشحاذة لا تخطر على البال، حتى انهم يستأجرون أطفالا للتسوّل بهم في جذب استعطاف الناس.

ولمواجهة هذه الكارثة الاجتماعية المستشرية، هل ان الدوائر والجهات الحكومية المعنية قد اتخذت اجراءاتها الرادعة من الناحية

العملية للقضاء على هذه الظاهرة غير الحضارية، أو للتخفيف من انتشارها على نطاق أوسع؟ وفي بلد يعد من أغنى بلدان المنطقة.

واذا كانت هنالك رواتب ومخصصات مادية تصرف لهؤلاء من قبل دائرة الرعاية الاجتماعية التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وبأن هنالك مأوى ودورا للعجزة والمسنين والمتشرّدين منهم، وفّرتها لهم هذه الوزارة، او غيرها من الجهات الأخرى ذات الصلة، فلماذا نرى هذه الكثرة من هؤلاء المتسوّلين والمتشرّدين وهم في تزايد؟.

ولماذا لا تتخذ هذه الدوائر والجهات المعنية، وبالتعاون والتنسيق مع وزارة الداخلية، اجراءات حازمة وصارمة بحجز هؤلاء ومنعهم من ممارسة الشحاذة؟، للقضاء على هذه الظواهر المخجلة أو للحد منها على أقل تقدير، لأنها باتت آفة اجتماعية تهدد النسيج المجتمعي العراقي، ومنظرا غير مرغوب فيه في شوارعنا، التي تكالبت عليها المحن، من نفايات متراكمة، وطفح مياه المجاري، واطلاقات نارية تتطاير في الهواء، وازدحامات مرورية ليست لها نهاية. انها دعوة فقط ليس الاّ، وتذكير ان نفع التذكير.

نشرت على صفحة "مواقف وحقائق" في جريدة (الآن)
في العدد / 36 الصادر بتاريخ 26 / تشرين الأول / 2005

محصّنون مقدّسون

في خبر لها ذكرت قناة الرافدين الفضائية، يوم الاثنين الماضي 19 / 3/ 2007، بأن رئيس "جبهة التوافق العراقية" الدكتور عدنان الدليمي، قال في تصريح صحفي له ما نصه (ان جبهة التوافق ستتصدى لرفع الحصانة عن أي عضو من اعضائها) كلام جميل لا غبار عليه من قبل السيد الدليمي "أشهد ما بالله".

فالمسؤول الحكومي الذي يتبوّأ منصبا رفيعا في الدولة، والبرلماني الذي يمثّل شريحة واسعة من ابناء الشعب العراقي والذي جاء بانتخاب شرعي دستوري، لهما مكانتهما واحترامهما في المجتمع، ولا يسمح لأحد ان يمسّ بشخصيهما "حاشا لله"، ولكن نحن كمواطنين عراقيين "بسطاء فقراء لله" وكناخبين لأعضاء مجلس النواب، والذين هم يمثّلوننا ويمثّلون طموحاتنا وآمالنا تحت قبّة البرلمان، ألا يحق لنا ان نسائل السيد الدليمي وجميع اعضاء المجلس، هل ان رجل البرلمان حينما جلس على كرسي النيابة، أحيط بهالة من القدسية تنأى به عن الزلل والخطأ وهو بشر مثلنا؟، وهل هو معصوم عن ارتكاب الأخطاء والمخالفات القانونية، في هذا الخضّم المتلاطم من الصراعات والتكالب على المناصب والمصالح والامتيازات؟، سواء كانت فئوية او طائفية او مناطقية او حزبية او شخصية؟ فالوقائع والشواهد قد اثبتت بأن بعض السياسيين والمسؤولين الحكوميين والبرلمانيين، ولو على قلّتهم، قد ارتكبوا اخطاء ومخالفات وانتهاكات تتفاوت بدرجاتها وشدّتها، يحاسب عليها القانون، هذه المخالفات والانتهاكات تتطلّب بالتأكيد

رفع الحصانة عن هذا المسؤول او ذاك البرلماني الذي ارتكبها، وثم تقديمه امام القضاء لاخضاعة للمسائلة والاستجواب، فاذا كان من انتزعت عنه الحصانة قد ارتكب المخالفة فعلا وثبت تورطّه بالأدلة والمستمسكات الثبوتية، سيحاكم ويأخذ القانون مجراه، وسيحاسب قضائيا على قدر حجم المخالفة وتأثيراتها السياسية او الاجتماعية او الاقتصادية او غيرها من التأثيرات الأخرى، اما اذا اثبت القضاء براءته من التهم الموجّهة اليه، حينها ستعاد اليه حصانته "المصون" معززا مكرما، ويعود الى منصبه الوظيفي اذا كان مسؤولا في الدولة، او الى كرسي النيابة اذا كان برلماني.

لا ندري لماذا يتحسس البعض من الأخوة البرلمانيين او المسؤولين السياسيين من فكرة رفع الحصانة عن شخصه اذا كان "صاغ سليم"؟، في حين ان رفع الحصانة اجراء قانوني سليم وسياق حضاري متّبع في جميع برلمانات دول العالم المتحضّرة، كما ان توجيه اصابع الاتهام لأي برلماني وطلب رفع الحصانة عنه لا ينتقص من شخصه ولا من كرامته، وليس الهدف منها النيل من شخصيته، وليس معناه توجيه تهمة الخيانة له "معاذ الله"، بل بالعكس ان رفع الحصانة عن اي برلماني، مهما كانت صفته او قوميته او حزبيته او طائفته، والذي يأتي بطلب من مجلس القضاء الأعلى، على خلفية تهم موجّهة الى هذا البرلماني او ذاك، هو من اجل احقاق الحق وكشف ملابسات الاتهام عن طريق التحقيقات القضائية على وفق القانون، فليس هنالك من "على رأسه بطحة" على قول اشقائنا المصريين.

ومن واجب اعضاء مجلس النواب ان يتجاوبوا مع من يمثلونهم في البرلمان، من "عوام" الشعب، وان لا يكون العضو فوق القانون، ولا احد فوقه مهما كان موقعه او منصبه.

أليس رؤساء الكتل السياسية هم من كتبوا الدستور وأشرفوا على كتابته وأقرّوه، والذي هو قانون الدولة العراقية، فالأولى بهم ان يطبّقوه على اعضاء كتلهم ويخضعوهم اليه، قبل ان يطالبوا المواطن بتطبيقه، فالبرلمانيون من المفترض ان يكونوا قدوة الشعب، وحري بهذه القدوة ان تكون خاضعة لأحكام القانون.

فالكل خاضعون لمساءلة القانون، والكل يحاسب في حالة ثبوت تورطه في اية مسألة او مخالفة لمواد القانون، حتى وان كان رئيسا للوزراء او رئيسا للدولة " لا سمح الله".

هكذا نريد لدولة القانون ودولة الديمقراطية والحرية ان تسود العراق الجديد، لا دولة التكتلات والكانتونات والصراعات الطائفية او الفئوية او المناطقية او الحزبية. و "رحم الله امرء عرف قدر نفسه".

نشرت على صفحة "تحقيقات" في جريدة (العراقي)
بتاريخ / 25 / آذار / 2007

طلبات برلمانية

تزايدت في الفترة الأخيرة طلبات البرلمانيين، وبالأخص منهم رؤساء الكتل البرلمانية المنضوية تحت قبة البرلمان، على امور خلافية عدّة ادّت الى تجاذبات ونقاشات حادّة تصاعدت الى "عنان السماء"، وتقاطعت الآراء والارادات والأجندات في قضايا عديدة، منها قضية تغيير علم الدولة الحالي، وقضية تشكيل الأقاليم، والمادة (58) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، التي امتدت الى المادة (140) في الدستور فيما يخص قضية كركوك، وغيرها من القضايا الخلافية الأخرى، وآخرها طلب الاطلاع على تفاصيل الخطة الأمنية الجارية، في حين ان اخواننا البرلمانيين "جزاهم الله خير الجزاء" قد ركنوا، ربما مؤقتا ارادة الشعب ومطالبه في الأمور التي تحفظ له كرامته وحياته، وتنقذه من مكابداته الحياتية المعيشية التي باتت لا تطاق، من زوال الكهرباء، التي أصيبت بمرض الانقطاع المزمن، قبل زوال الارهاب، وانقطاع الماء قبل انقطاع انفاس عمال امانة العاصمة، وكثرة الانفجارات والاغتيالات وعمليات الخطف والقتل المجاني، يقابلها قلّة رواتب الموظفين والمتقاعدين الذين ذاقوا مرارة العوز والظنك منذ عقود عديدة، وشحّة الخدمات، بل انعدامها في مناطق كثيرة من البلاد، مقابل تخمة الفاسدين والمفسدين الذين اثروا من مال السحت الحرام، ضاربين بعرض الحائط جميع القيم الأخلاقية، والشرف الوطني والمهني، دون وازع من ضمير ولا رادع من قانون.

وهنا يسأل المواطن البسيط ممثليه من البرلمانيين، متى اكون مواطنا حقا، حتى احصل على حقوقي كمواطن عراقي يعيش على ارض العراق؟ لكي أؤدي ما يترتّب عليّ من واجبات اكون ملزم بها تجاه وطني.

ان ما يحصل في البلد من امور خارجة عن كل قياسات العقل والمنطق والتصوّر، قد دفع بالمواطن المغلوب على امره ان يلهث ليل نهار من اجل توفير لقمة عياله، متضرعا الى الله ان يحميه وأفراد عائلته من سيارة مفخّخة او عبوة ناسفة او قذيفة هاون غادرة، ربما تهدم بيتهم على رؤوسهم، الذي يأوون اليه بعد كدّ النهار وعناء التنقّل بين احياء ومناطق بغداد الملتهبة.

ولا احد يدري الى متى سيستمر هذا الغليان الآخذ بالتصاعد والتشعّب، الذي احال حياة العراقيين الى جحيم يستعر أواره كلّما فجّر انتحاري جسده النتن وسط مجموعة من الأبرياء الذين لا ذنب لهم، ولا ناقة لهم ولا جمل في كل ما يحصل نتيجة الصراعات السياسية وافرازاتها المقيتة، والتكالب المستعر لغرض تمرير اجندات حزبية، فئوية، مناطقية، اقليمية. و "ياغافلين الكم الله".

نشرت على صفحة "سياسية" في جريدة (العراقي)
في العدد / 20 بتاريخ 6 / آذار / 2007

كرسي النيابة

لقد عقد مجلس النواب العراقي جلسات برلمانية لمناقشة الامتيازات المعنوية والمادية التي تمنح للنائب، ومنها بعد تقاعده وابتعاده عن كرسي النيابة، بعد خدمة "مضنية طويلة" تحت قبة البرلمان، يكدّ فيها النائب ويشقى ليقدم عصارة جهده وفكره لانقاذ العراقيين من الأزمة الخانقة التي باتت كالطوق الخانق يلتف حول رقابهم وتحيط بها "كاحاطة العقد بجيد الفتاة"، وبعد مناقشات ومداولات "سلسة للغاية" لم تحصل فيها أية تقاطعات او اعتراضات، صار راتب البرلماني المتقاعد آلاف الدولارات، وهذا ما نراه في رواتب اعضاء الجمعية الوطنية السابقة، حيث خصص لكل عضو راتب شهري تقاعدي بلغ خمسة آلاف دولار، بعد (خدمة طويلة.. طويلة.. شاقّة، ربما امتدت لأربعة اشهر)!!، فضلا عن احتفاظه ببعض الامتيازات الأخرى، في حين ان المجلس النيابي لم يكلّف اعضاؤه انفسهم في عقد جلسة لمناقشة ومراجعة راتب العراقي الموظف المتقاعد، والذي افنى زهرة شبابه في خدمة بلده لمدة تمتد عشرات السنين، اذ ان الراتب البائس الذي يتسلّمه المتقاعد العراقي كل شهرين، لا يكفي لنفقات النفط والغاز والمحروقات الأخرى التي تستهلكها العوائل العراقية في تشغيل "المولدات المنزلية" للتعويض عن الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي "الوطني"، ناهيك عن المتطلبات الحياتية الاخرى في هذا الظرف الخانق، والتي تستنزف كل مدخولات

الأسرة العراقية، اقصد الأسر التي يعيلها المتقاعد او الموظف الحكومي البسيط.

اما الأسر التي يكون اولياء نعمتها من المقاولين او التجّار او من مسؤولي الدولة الكبار، او من التجّار الجدد وتجّار الحروب الذين تسلّقوا على اكتاف الفقراء والمعدمين، فهؤلاء في عيشة "باذخة، راضية، هانئة".

وفي ذات الوقت هنالك الكثير من العوائل الفقيرة المعدمة، التي لا تحصل على ما تسدّ به رمق اطفالها، وبالأخص منها التي ليست لها معيل، وهذه حقيقة يعرفها جميع العراقيين، وتعرفها الأحزاب المشاركة في العملية السياسية الجارية، وكذلك الأحزاب المشاركة في الحكم، وتعرفها الحكومة، ويعرفها البرلمانيون ممثلو الشعب الجدد، الذين انتخبهم هؤلاء الفقراء متحدّين الموت والارهاب، وخرجوا الى صناديق الاقتراع للتصويت وانتخاب من يمثّلهم.

وبعد ان يفوز من انتخبوه ويجلس على كرسي النيابة، وبعد ان يدسّ في جيبه الستة عشر مليونا من الدنانير آخر كل شهر، وبعد ان تكلّ اصابع يديه من عدّ هذه الملايين، وبعد ان يتمتع بالحصانة الدبلوماسية التي تعفيه من اية مساءلة قانونية او غير قانونية، وبعد ان يعيّن خمسة اشخاص من اقاربه كحماية شخصية له، وأحدهم يستلم راتبا شهريا مقداره نصف مليون دينار وربما اكثر، فضلا عن المنح والمكافآت والهدايا والعطايا التي يحصل عليها بمناسبة او غير مناسبة، وغيرهم من الخدم والحشم و "الدادات" مفردها "داده" وهي مربية الأطفال وجليستهم. وبعد ان يمضي هذا النائب معظم ايامه في السفر

الى الدول الأوروبية متمتعا بمناظر الطبيعة الخلاّبة، كايفادات مجانية مدفوعة مصاريفها من خزينة الدولة العراقية مستقطعة من قوت فقراء الشعب، التي تحفظ وتخزن فيها اموال الشعب، وبالتأكيد تحفظ هذه الأموال في هذه الخزينة حفاظا عليها من "التبديد والتبذير والبعزقة" – يا سلام – وبعد كل هذه الامتيازات وغيرها التي يحصل عليها (نائبنا المبجّل) الذي صار يمثّلنا وفقا للقوائم الانتخابية المغلقة، و "المختومة بالشمع الانتخابي النيابي الأحمر".

اقول بعد كل هذه الامتيازات التي كانت لا تطرأ على خيال "نائبنا" فانه يجلس على كرسي النيابة، الذي أعدّ له ربما بغير استحقاق ولا كفاءة ولا مقدرة سياسية او كلامية او نقاشية تذكر، اقول يجلس صامتا جامدا، ولسان حاله يقول "لا ارى، لا اسمع، لا اتكلم" ولا اقصد بذلك جميع البرلمانيين "معاذ الله"، وانما اغلبهم من ارتضى لنفسه الصمت حيال مأساة المواطن العراقي، وهو لا يحرّك ساكنا، ولا يحرّك لسانا حتى، لينطق دفاعا عن من يمثّله. (ولكم الله يا فقراء وجياع شعبي المظلوم)!.

نشرت على صفحة "تحقيقات" في جريدة (العراقي)
في العدد / 21 الصادر بتاريخ 15 / آذار / 2007

كعكة دسمة

ما نشرته الزميلة جريدة (المدى) على صفحتها الأولى يوم الخميس الماضي تحت عنوان " 276 رئيسا للوزراء في العراق"، ونشرها لكامل مسوّدة مشروع قانون "حقوق وامتيازات رئيس وأعضاء مجلس النواب"، حقيقة اصابني بالصدمة والذهول، وجعلني اتساءل مع نفسي، "معقولة؟ ممثلو الشعب هكذا يريدون ان يحوزوا لأنفسهم كل هذه الحقوق والامتيازات والمنافع الشخصية"، في حين ان شعبهم الذي يمثّلونه تحت قبّة البرلمان، غارق حتى هامته في ازمات شتّى، لها بداية وليست لها نهاية. وهل يعلم من يمثّلنا تحت قبّة البرلمان، بأن هنالك اعدادا هائلة من اطفال العراق يجوبون الشوارع والأزقّة وعلى اكتافهم وظهورهم اكياس يضعون فيها ما يلتقطونه من نبشهم لأكوام النفايات، ثم يبيعونه ليسدّوا بمردوداته البسيطة جدا رمقهم ورمق عوائلهم؟، وأريد ان اسأل كل هؤلاء ايضا، هل يعلمون ويعرفون بكل المآسي التي يتعرّض لها من انتخبهم من ابناء الشعب؟، فاذا كانوا يعلمون ويطالبون بكل هذه الامتيازات، فهذه مصيبة عظيمة، واذا كانوا لا يعلمون فالمصيبة اعظم. وعليه اطالب العراقيين لاسيما الفقراء منهم ان يقرأوا وبتمعّن، مسوّدة مشروع هذا القانون، حتى يحكموا بالانصاف والعدل بينهم وبين من يمثّلهم من النوّاب.

واذا كان البرلمانيون سلطة تشريعية ورقابية على الحكومة، فالشعب العراقي الحر الواعي سلطة تشريعية ورقابية عليهم وعلى الحكومة ايضا.

هذا ما كان ظاهرا من ما يريده وما يريد ان يتمتع به اعضاء البرلمان من امتيازات واعفاءات، وما خفي كان اعظم.

واذا كان هذا فعلا ما يريده عضو البرلمان، والذي هو ممثّل للشعب من مقاربة عضويته بدرجة المناصب الحكومية التي تضمنتها (المادة الأولى) من مسوّدة مشروع القانون، فماذا سيطلب المسؤولون الحكوميون من الرئيس ورئيس الوزراء والوزراء ووكلاء الوزراء وذوي المناصب الرفيعة ومن "فطاحل" الدولة العراقية. والمصيبة ان جميع مواد مشروع القانون، توحي لقارئها بأن مجلس النواب العراقي "كعكة دسمة" يريد ان يتقاسمها اعضاؤه فيما بينهم، وكأن هذا المجلس "تركة" ورثوها عن آبائهم وأجدادهم، ويريدون ان يورّثوها لأبنائهم من بعدهم.

تعالوا يا شعبي المسكين لنقرأ المادة "5 " من مشروع القانون، التي تنص (يعتبر هذا القانون نافذا من تاريخ 10 / 2 / 2006 وينشر في الجريدة الرسمية) جميل جدا، اي انهم يريدون ان يحصلوا على كل هذه الامتيازات الكبيرة بأثر رجعي منذ ذلك التاريخ "استلم حبيبي". واذا كان النواب حريصون هكذا على حقوقهم وامتيازاتهم ويريدونها بأثر رجعي وأن تنشر في الجريدة الرسمية، لماذا لم يحرصوا على اعلان ونشر اسماء بعض النواب، انتباه رجاء "نقول البعض وليس الكل"، الذين مازالوا في غيابهم مستمرين سادرين، في الجريدة الرسمية، او يحاسبوا على غياباتهم المستمرة، وكما هو منصوص في الدستور على وفق المادة "51 " التي تنص (يضع مجلس النواب نظاما داخليا له، لتنظيم سير العمل فيه)، وقد عجز الاعلاميون من اجل الحصول على

اسماء الأعضاء الغياب لنشرها في وسائل الاعلام التي يعملون فيها، دون ان يحصلوا عليها. ولنقرأ الأسباب الموجبة لمشروع هذا القانون، التي نصت "لغرض تحديد حقوق وامتيازات رئيس مجلس النواب ونائبيه وأعضاء مجلس النواب طبقا لما نصت عليه المادة "63 " فقرة "اولا" من الدستور الدائم، تم تقديم مقترح مشروع هذا القانون".

وهنا لنا وقفة تأمّل وتساؤل، لماذا يضع اعضاء البرلمان مقترح قانون حقوقهم وامتيازاتهم بأنفسهم، فضلا عن ما يتمتعون به من حقوق وامتيازات سابقة؟. فبالتأكيد انهم سيضعون في القانون ما يحلوا لهم ويخدمهم لأقصى الحدود، وانما يجب ان تكون هنالك جهة اخرى محايدة تضع معهم مواد هذا القانون وفقراته، حتى تكون المعادلة متوازنة ومنصفة للجميع، والّا سيكون لكل العاملين في الدولة العراقية، الحق بأن يضعوا ويقرّروا امتيازاتهم وحقوقهم وفق اهوائهم، وبذلك سيختلط "الحابل بالنابل"، ويكون الأمر " الك يا طويل الذراع" وتكون الدولة العراقية "لا قدّر الله" (حارة كلمن ايدو الو) على مقولة اشقاءنا السوريون، ورحم الله من قال "لقد اسمعت لو ناديت..... ولكن لا حياة لمن تنادي".

نشرت على صفحة "سياسية" في جريدة (العراقي)
في العدد / 24 الصادر بتاريخ 9 / نيسان / 2007

النوّاب واليمين الدستورية

(أقسم بالله العظيم، ان أؤدي مهماتي ومسؤولياتي القانونية، بتفان واخلاص، وأن أحافظ على استقلال العراق وسيادته، وأرعى مصالح شعبه، وأسهر على سلامة ارضه وسمائه ومياهه وثرواته ونظامه الديمقراطي الاتحادي، وأن اعمل على صيانة الحريّات العامة والخاصة، واستقلال القضاء، وألتزم بتطبيق التشريعات بأمانة وحياد، والله على ما اقول شهيد).

اعزائي ما قرأتموه في الأسطر الأولى المضمومة بين قوسين، هي صيغة اليمين الدستورية التي على عضو مجلس النواب ان يؤدّيها ويقسم بها قبل ان يباشر بعمله، وهي كما منصوص عليها تحت المادة "50 " من دستور العراق الدائم.

طيّب تعالوا يا اخواني الأعزاء من اعضاء مجلس النواب نتحاور ونتداول ونتكاشف ونتعاتب بديمقراطية وشفّافية "أرقّ وأشفّ من اغاني العراقية الحسناء شذى حسون، طيّبة الذكر"، وأسألكم، هل اعطيتم القسم حقّه وطبّقتموه فعلا وممارسة على ارض الواقع؟، لا قولا باللسان والشفاه، وشتّان ما بين القول والفعل.

بالتأكيد نحن واثقون من نوابنا ونائباتنا الذين يمثلوننا تحت قبّة البرلمان، بأنهم شخصيات وطنية، عراقيتهم صميمية، وهم حريصون اشدّ الحرص على العراق وشعبه، طبعا هذا الشعب الذين هم من يمثّله ويتكلم بلسانه في ما اذا وقع عليه حيف "لا سمح الله" من قبل بعض

الجهات الحكومية، او في ما اذا قصّرت هذه الجهات، لاسيما الخدمية منها في تقديم الخدمات الى المواطنين. فأنا كلّما ادقق القراءة في اليمين الدستورية التي أدّاها النواب، ترتعد فرائصي، ويقشعرّ بدني، وتدمع عيناي، فأين البعض من نوابنا من هذا القسم العظيم الذي ترتّج له الجبال الراسيات، فهم اي البعض لم يأدوا مهامهم ومسؤولياتهم بتفان واخلاص، كما هو مذكور في اليمين الدستورية، والدليل ان هؤلاء البعض مازالوا مستمرين في غيابهم عن الجلسات البرلمانية، والبعض الآخر منهم لم يحضروا اية جلسة، اللهم الاّ الجلسة الافتتاحية، وبالتأكيد هم يتسلّمون رواتبهم الشهرية المليونية بالتمام والكمال من دون نقصان، كما انهم لم يحافظوا على استقلال العراق وسيادته، والدليل انهم يصرّحون بتصريحات اعلامية نارية تأجيجية، ادّت الى انقسام الشارع العراقي وتخندقه ثم اصطراعه واقتتاله فئويا وطائفيا، ويلتقون بجهات وشخصيات خارج العراق لاصطفافات فئوية وطائفية، ما ادّى الى التدخل في الشأن الداخلي العراقي من قبل هذه الجهات الخارجية. ولم يراعوا مصالح شعب العراق، والدليل انهم راعوا المصالح الحزبية والفئوية والمناطقية التي ينتمون اليها، بل حتّى مصالحهم الشخصية العلاقاتية.

ولم يسهروا على سلامة العراق، والدليل انهم لم يبان السهر على وجوههم ولا التعب، بل هم مترفون متّنعمون ذوو صحة وعافية. كما انهم بدّدوا ثروات العراق بصفقات تجارية ومالية مريبة، او باختلاسات بائنة وموثّقة، والحديث في هذا الموضوع يطول وفيه الكثير من الشجون والدموع ووجع القلب. كما انهم لم يعملوا على تطبيق نظام

العراق الديمقراطي الاتحادي. وملّخص الكلام ان هؤلاء البعض من النواب، لم يعملوا باليمين الدستورية لا من بعيد ولا من قريب، ولكن اشهد لهم امام الله وأمام الشعب العراقي بأنهم عملوا بالفقرة الأخيرة منه، التي تقول "والله على ما اقول شهيد"، اي انهم شهود امام الله بالقول فقط لا بالفعل، وهم بالطبع يقولون ولا يفعلون، وبذلك هم في حلّ من القسم، ربما هذه الفقرة من اليمين اتخذها هؤلاء النواب المتنصّلون عن اداء واجباتهم ومهامهم ومسؤولياتهم القانونية، حجّة شرعية او "حيلة شرعية" للاتفاف على اليمين، لتقاعسهم عن اداء واجباتهم بالمستوى المطلوب والمرضي للشعب، او العمل بعكس ما ينص عليه اليمين.

وبذلك اقترح على لجنة تعديل الدستور في البرلمان، ان تعدّل الفقرة الأخيرة من اليمين الدستورية، لتكون كالآتي: (والله على ما اقول وأفعل شهيد)، لكي تكتمل المادة "50 " من الدستور، وتكون ملزمة للنائب امام الله "سبحانه"، وأمام الشعب العراقي.

والله يكون بعونك يا شعبي الصابر، صبر الابل العطشى في الفلاة القاحلة!!.

نشرت على صفحة "سياسية" في جريدة (العراقي)
في العدد / 23 الصادر بتاريخ 3 / نيسان / 2007

العراق ينتخب . . الشعب ينتحب

(العراق ينتخب) هو الشعار الرئيس الذي اعتمدته المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، في ماكينتها الدعائية الاعلامية للانتخابات، سواء كانت الانتخابات البرلمانية او انتخابات مجالس المحافظات او انتخابات المجالس البلدية والمحلية، وقبل اشهر من بدء كل عملية انتخابية. ومن النادر ان نجد وسيلة اعلامية سواء كانت مرئية او مقروءة او مسموعة، تخلو من هذا الشعار او من هذه الدعاية الانتخابية الممولة من المال العام، فهي ليست دعاية حزب او جهة سياسية او فئة معينة بذاتها، وانما دعاية دولة العراق من زاخو الى الفاو.

في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 7 / 3 / 2010 خرج الملايين من ابناء الشعب العراقي لانتخاب ممثليهم في البرلمان. لقد ادّى الشعب ما عليه من دور وواجب وطني في ممارسة الديموقراطية ومحاولة ترسيخ مبادئها في العراق الجديد، بعد عقود من ديكتاتوريات الحكومات العراقية المتعاقبة، وظلم وطغيان واستبداد السلطة القمعية البوليسية، اذ تعد المشاركة في الانتخابات وممارسة العملية الانتخابية من الأسس الرئيسة للعملية الديموقراطية. وبعد مضي اكثر من شهرين على الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي تحدّى الشعب من خلالها التهديدات الارهابية و"داس" على جراحاته الناتجة عن المشاكل المتشابكة التي تعصف بالعراق، وليس اولها العمليات الارهابية والفقر والجوع والبطالة، ولا آخرها الفساد بشى صوره والنقص الحاد في الخدمات البلدية والصحية والاجتماعية وووووو.

اقول بعد كل هذه المدة مازال الشعب ينتظر ويتمنى من "القادة" السياسيين الاتفاق على تشكيل الحكومة المرتقبة التي عسى ولعلّ ان تضع ولو حدا بسيطا من معاناة هذا الشعب، وأن توفّر له ولو شيئا يسيرا مما يحتاجه.

الاّ ان الانتظار والتمنّي لا يحلاّن المشكلة، التي اخذت مسارات وتعقيدات متشعّبة بين الفرقاء السياسيين، فالبعض ينادي بتدويل قضية تشكيل الحكومة والعملية السياسية برمّتها من جانب، ومن جانب آخر يطالب هذا البعض باعادة الانتخابات، او هو الأحق والأجدر انتخابيا بتشكيل الحكومة، ويعدّها استحقاقا انتخابيا على اعتبار انه الفائز بأكثرية المقاعد البرلمانية، وهذا ما يقول به "ائتلاف القائمة العراقية" ومن يسانده، والبعض الآخر يقول ان الكتلة البرلمانية الأكبر عددا في المقاعد التي تتشكّل بعد الانتخابات هي الأحق بتشكيل الحكومة، وهذا ما ينادي به "ائتلاف دولة القانون"، ومن يسانده، والكل يستند ويستشهد في تفسيراته ومطالباته، الى الدستور وان حقه في تشكيل الحكومة هو حق دستوري. وفيما "للقادة" السياسيين رأي او آراء، فان للمحكمة الدستورية الاتحادية رأيا، وهذه القضية الاشكالية قد أشبعت تفسيرا واجتهادا وتحليلا وتمحيصا من قبل الخبراء القانونيين والدستوريين "خبراء الدستور" والساسة والمحللين السياسيين.

الرئيس جلال الطالباني طلب تدخّل او مساعدة جامعة الدول العربية في تشكيل الحكومة العراقية المرتقبة، وتصحيح مسارات العملية السياسية الجارية في العراق، وهذا ما نشرته صحيفة "العالم" على صفحتها الأولى تحت عنوان "طالباني يطلب مساعدة الجامعة العربية في

ملف تشكيل الحكومة" في العدد رقم (95) الصادر يوم الاثنين 10 / 5 / 2010 .

ومن خلال هذا الصراع والتطاحن على المناصب والكراسي، ظهرت الكثير من التصريحات والخطب السياسية التي ملّها الناس، في وقت ينزف فيه المجتمع العراقي ألما بسبب الارهاب والحرمان والمعاناة. الأحزاب والكتل والائتلافات السياسية "كل بما لديهم فرحون" ويريد ان يكون هو الفائز الأكبر بالحصة من "الكعكة العراقية" كما يقول المحللون السياسيون، بينما الشعب الذي انتخب، ينتحب ويتقلّب على لظى الانتظار والترقّب. فمتى يتم الاتفاق على رئيس الوزراء المقبل، وينجز تشكيل الحكومة، وننتهي من هذا الملف الشائك؟ افتونا يا "قادة" جزاكم الله خيرا.

نشرت على صفحة "الرأي" في جريدة (العالم)
في العدد / 104 بتاريخ 20 / آيار / 2010

اعدام صدام . .
هل سينهي الظاهرة الصدامية؟
ويكون رادعا لديكتاتوريات بعض الحكّام العرب؟

اصدرت المحكمة الجنائية العراقية العليا التي شكّلت بارادة عراقية، لمحاكمة صدام وأعوانه الستة عن جرائمهم العديدة التي اقترفوها بدم بارد ضد شرفاء الشعب العراقي الأحرار، احكاما مختلفة، كل وجسامة ما اقترفته يداه من جرائم ووفق معايير قانونية دولية، وقد عرفت طبيعة هذه الأحكام من قبل الجميع. ما يهمنا في هذه السطور هو اصدار حكم الاعدام ضد رأس النظام البائد، مع الأهمية الكبيرة لباقي الأحكام العادلة الأخرى، التي صدرت من نفس المحكمة لباقي المقرّبين والأعوان لصدام، التي تم النطق بها على لسان القاضي الكفوء رؤوف رشيد عبد الرحمن. وهل سيكون قرار اعدام صدام عبرة لبعض الحكّام العرب؟ الذين مازالوا سائرين على نهج الديكتاتورية وخنق الحريات السياسية والفكرية لشعوبهم التوّاقة لممارسة حقوقهم السياسية والفكرية، وطرح آرائهم والمشاركة في العملية السياسية لبلدانهم، دون قيود او اساليب تعسفية في الاضطهاد والمطاردة والاعتقال والزج في المعتقلات والزنازين المظلمة، ان لم يكن الاعدام في حالات كثيرة.

لقد مثّل عهد صدام ومنذ الانقلاب الأسود الذي نفّذه البعثيون عام 1963 حقبة مظلمة في تاريخ العراق والمنطقة العربية، جرّ البلاد الى حروب وويلات كثيرة دفع ثمنها العراقيون من حياتهم وراحتهم وعدم

لحاقهم بالتطوّر الاقليمي والعالمي، وأثّر بشكل كبير على المحيط العربي للعراق وبعض دول الجوار، وامتدت نيران هذا النظام الى هذه الدول التي ضاقت ذرعا بالممارسات العدوانية الهوجاء التي كان يمارسهانظام صدام ضدّها بين فترة وأخرى. وبات نظام الحكم الصدامي ظاهرة خطيرة وجدت لها من يؤيدها ويؤازرها ويصفّق لها داخليا وعربيا وحتى عالميا، بحكم استحواذ الطبقة الحاكمة على ثروات العراق الغني، وشراء ذمم الذين يساندونها ويؤازرونها وينظّرون لها، بآلاف الدولارات وبكوبونات النفط التي تساوي اقيامها مئات الآلاف من الدولارات الأمريكية، مقتطعة من برنامج او اتفاقية "النفط مقابل الغذاء والدواء" آنذاك، هذه الأموال الكبيرة التي بددها النظام البائد لتثبيت حكمه ووفقا لأهوائه من دون رقيب او حسيب، أقتطعت من لقمة جياع العراق ومن أفواه اطفاله الرضّع الذين لم يشبعوا من الحليب، فيما كان اطفال (الاعراب) وأطفال من هم من جنسيات اخرى من مساندي ومؤازري النظام، يشربون ويأكلون ما لذّ وطاب، ويتجوّلون بسيارات فارهة، ويلبسون ملابس فاخرة من اغلى وأرقى الماركات العالمية، والطفل العراقي يلتحف العراء، ويرتدي اسماله الممزقة، في حين ان بلاده عائمة على بحيرات من البترول. صحيح ان اصدار حكم الاعدام بحق صدام مطلب جماهيري عراقي وعربي وتحقيق للعدالة الالهية، وتجسيد للارادة الدولية، وهو قرار اثلج صدور الذين اكتووا بنيران الديكتاتورية، ولكننا لا نريد ان نذهب بعيدا في هذا الأمر، فان الظاهرة الصدامية ليست ظاهرة فردية خاصة بشخص صدام حسين وحده، وانما هي منظومة لها انساقها وتفرعاتها وأذرعها التي انتشرت كاخطبوط في مناطق عدّة من البلدان العربية والدول

الأخرى وأصبحت "كاريزما" يتشبّث بها القوميون "العروبيون"، وأعتبر هؤلاء وحتى على بعض المستويات الجماهيرية العربية، واهمين او مغررا بهم، بأنه "البطل القومي الذي لا يشق له غبار، وبأنه محرر الأراضي العربية الفلسطينية المغتصبة، وباشارة واحدة من اصبعه سيرمي بالكيان الاسرائيلي في عرض البحر، وكأنه سوبر مان زمانه"، الاّ ان السنين والتجارب اثبتت وهم هؤلاء، وزيف ادّعاء صدام في كل ما قاله وصرّح به عن عنجهية فارغة وبطولات خاوية.

وبناء عليه فعلى العراقيين حكومة وشعبا ان يكونوا اكثر حيطة وحذرا وتيقظا، لأن نهاية صدام الشخصية، ليس معناها نهاية الظاهرة الصدامية، التي ربما ستبقى مستمرة الى امد غير منظور، وهذا يذكّرنا بحدث آخر حصل قبل شهور، ربما يحمل وجه الشبه بهذه الحالة التي نحن بصددها، وهو مقتل امير "القاعدة" في العراق (ابو مصعب الزرقاوي)، الذي كنّا قد كتبنا عنه مقالا ونشر على صفحة "آراء" في جريدة (الصباح) في وقتها، الذي مفاده ان نهاية "الزرقاوي" ليس نهاية الارهاب في العراق والمنطقة المحيطة به، وهذا ما اثبتته الأيام والشهور المنصرمة. لا اريد ان اثبّط العزائم لاحرار العراق، ولكن اريد ان اضع الجميع بالصورة، وحتى نكون واعين لما يدور حولنا، اذ ان صداما هذا قد زرع بذوره العفنة في اراض كانت ومازالت مهيئة لاستقبالها، وأنتج البذار اشخاصا ممسوخين لشخص صدام، او صداميين اقحاحا ينتهجون نهجه في كل شيء، والدليل على ما اقول، ما يواجهنا في حياتنا اليومية وفي الكثير من الأحيان، البعض من هؤلاء الذين لا يريدون ان يقتنعوا بأن الحكم الصدامي قد انتهى الى غير رجعة، او

يمنّون انفسهم بعودة صدام والبعث للامساك برقاب العراقيين مرّة اخرى، وأقل درجة منهم من يحملون العقلية الصدامية المنحرفة في نقاشاتهم وطرحهم لأفكارهم وآرائهم فيما يخص الأحداث والقضايا التي تمرّ بها البلاد، او عن طريق ممارستهم لأعمالهم في الدوائر الرسمية للدولة.

نشرت على صفحة "العراق" في جريدة (الصباح)
في العدد / 972 الصادر بتاريخ 8 / تشرين الثاني/ 2006

نهاية الزرقاوي . .
هل هي نهاية الارهاب في العراق . . ؟

قتل الزرقاوي وسبعة من المقرّبين له، والجميع يعرف تفاصيل الحادث، ولا ضرورة للخوض فيها، الذي هو بطبيعة الحال ضربة موجعة للارهاب، الاّ انها ليست بالضربة القاصمة، فاستقراء الواقع بشكل سريع، قد ميّع الفرحة بمقتل رجل الارهاب الأول والمطلوب رقم واحد من قبل الأميركان في العراق.. فمازال العراق بؤرة الارهاب العالمي وساحة مفتوحة دون جواز مرور لكل القوى المسلّحة التي تريد تصفية حساباتها، على اشلاء وجريان دم الشعب العراقي، الذي ذاق الويل والمرارة طيلة العقود المنصرمة والى اللحظة الراهنة.

ما نريد ان نقوله، هل ان الارهاب والعمليات الارهابية الدموية ستنتهي في العراق بعد مقتل الزرقاوي؟ هذا الرجل الذي اعتبره البعض اسطورة من صنع الخيال، متهمين الامريكان باختلاق هذه الشخصية التي لا وجود لها على ارض الواقع، هكذا يقول البعض لتحقيق مآرب ومكاسب في حلبة الصراع الدائر بين عدّة اطراف.

قطعا ان الارهاب لن ينتهي بموت هذا الرجل، هذه ليست نظرة تشاؤمية ابدا، اذ ان واقع الحال يقول هكذا، ومن المتوقع ان تكون هنالك عمليات ارهابية دموية نوعية كحالة انتقامية ارتدادية عكسية، وربما ستكون اكثر ضراوة ووحشية من العمليات السابقة، التي زرعت الرعب والهلع في قلوب العراقيين. والعقل والمنطق يقولان "اعرف

عدوّك" حتى تستطيع ان تجابهه وفقا لما تعرفه عنه، فالزرقاوي والذين قتلوا معه، هم اشخاص معدودين ضمن منظومة ارهابية واسعة تمتلك الامكانات المادية والعسكرتارية والقتالية، ولها تحركاتها السرية، فضلا عن الامكانات اللوجستية التي خبرتها في دول ومناطق متعددة من العالم.. والزرقاوي حلقة من حلقات ارهابية متعددة، على الرغم من دوره الكبير في العراق، وبأنه الرأس المدبّر للعمليات الارهابية الدموية التي حصدت ارواح الآلاف من الابرياء العزّل.. هذه الحلقات الارهابية لها خلاياها المنتشرة في اماكن كثيرة، منها الخلايا الفاعلة المتحرّكة، ومنها الخلايا النائمة، التي لا يعلم احد متى تستيقظ وتنهض، متى قررت ذلك لتنشر الرعب والدم في المكان والوقت الذي تختاره لتنفيذ عملياتها الارهابية ضد الانسانية. ولكن من الممكن جدا انهاء الارهاب في العراق، غير ان هذا الأمر لا يتحقق الاّ بشرط، هو مساندة الشعب العراقي لحكومته ومساندة الحكومة العراقية لشعبها، اي ان تكون هنالك مساندة متبادلة بين الطرفين، وهذه المعادلة ذات النتائج المثمرة مفهومة ولا تحتاج الى تحليل او شرح او توضيح.

ومن اجل تحقيق هذا الهدف الذي هو حلم كل العراقيين، الذي سيتحقق بالعمل والجهد والعرق والمثابرة والمتابعة والمساندة كما اسلفنا، لابدّ ان يكون لمجلس النواب الدور الواضح والمسؤول والفعل المؤثر بهذا الاتجاه، وبطبيعة الحال هم يعرفون دورهم بهذا المجال وبكل المجالات التي تعين الشعب العراقي على النهوض من الكبوة، وتخلّصه من اليأس الذي اخذ يمدّ اذرعه كاخطبوط مهول ويلفّ بضغط هائل على مفاصل الحياة العراقية، ولا يحتاجون الى كلماتنا، التي ربّما

ستذهب ادراج الرياح، كما ذهبت سابقاتها.. أليس هم من يمثّلون الشعب العراقي؟ أليس هم من انتخبهم الشعب ووضع ثقته بهم وبقدراتهم؟ (يلّة اخوتي وينكم).

نشرت على صفحة "آراء" في جريدة (الصباح) العراقية في العدد / 865 الصادر بتاريخ 20 / حزيران / 2006

حي الجهاد . . حيّ على السلام

ما حدث في حي الجهاد من تداعيات امنية خطيرة مؤسفة، تنذر بخطر جسيم، اثر تفجير حسينية الزهراء بسيارة مفخخة، الذي ولّد احتقانا شعبيا جارفا، قد انسحبت تأثيراته الى مناطق اخرى من الحبيبة بغداد، وما احداث العنف المسلّحة التي جرت عقب ذلك في مناطق الدورة والفضل والشعلة والكسرة وأبو دشير، الاّ نتاج ما حدث في حي الجهاد، وربما سيحدث نفس الأمر في مناطق اخرى من بغداد "لا سمح الله" ان لم تتدارك جميع الأطراف هذا النزيف الدموي، الذي اودى بحياة اعداد كبيرة من المواطنين الأبرياء، وبات الشارع العراقي يعيش ازمة امنية حقيقية هي الأشد صعوبة وخطورة، منذ سقوط النظام الصدامي، قبل اكثر من ثلاث سنوات. والمفارقة الكبرى ان حي الجهاد يحمل اسما ذا معان ودلالات سامية، وهو الجهاد في سبيل الله ضد الكفرة والطغاة ومنتهكي الأعراض، لا الجهاد بقتل الأبرياء العزّل بواسطة السيارات المفخخة، او عن طريق الاحتراب الطائفي المتعصّب.

هذه الاحداث المؤلمة والمؤسفة، قد اكملت دورة العنف المميت في العاصمة بغداد، وباتت تنذر بوقوع حربا اهلية طائفية طاحنة، لا تذر ولا تبقي ان وقعت "لا قدّر الله". وعند هذا المنعطف الخطير والمنزلق الذي سيؤدي بنا الى الهاوية، حريّ بنا ان نقف وقفة تاريخية موحّدة ونصرخ بصوت واحد لا للتعصّب المذهبي، لا للتطرّف المقيت، لا للعنف الطائفي، لا للاحتراب بين مكوّنات الشعب العراقي، فالعراقيون جميعا من رحم امّة واحدة، والأبناء من المستحيل ان يعقّوا امهم

الرؤوم، فالاحتراب المذهبي – الطائفي، سيحرق ارض العراق التي حملتنا منذ آلاف السنين، وأنجبتنا لنعمّرها، لا لنحرقها او نعيث فيها فسادا "معاذ الله". في هذه اللحظة القلقة جدا والحرجة جدا والفاصلة في تاريخ العراقيين بين ماض مستقر نسبيا، وحاضر ينذر بالشؤم، وبين مستقبل ملتهب سيأكل كل شيء، علينا ان نضع امام انظارنا خمسة عشر عاما، حربا اهلية – طائفية حدثت في لبنان، جرّت الويلات على الشعب اللبناني، وحصدت طاحونة الحرب عشرات الآلاف من الشباب اللبناني والمواطنين اللبنانيين الأبرياء، ونشاهد الآن من على شاشات الفضائيات ما يجري من حرب طائفية في الصومال، وكيف جعلت هذه الحرب الشعب الصومالي يعيش تحت رحمة النيران والموت والرعب والجوع والعطش والتشرّد، وعلينا ان نتذكّر ما جرى من حروب اهلية – طائفية – عنصرية في كوسوفو والبوسنة والهرسك ورواندا وغيرها من المناطق والدول الأخرى، وكيف ان النساء والأطفال البوسنيين اصبحوا مشرّدين اثناء الحرب في مناطق عديدة من العالم. علينا ان نتذكّر جميعا مآسي تلك الحروب الأهلية، وكيف ان الحرب الأهلية غول فاغر فاه لا يشبع من التهام اي شيء امامه. وفي هذا الحد الفاصل بين الافلات من الحرب الأهلية وبين الوقوع في براثنها، على العراقيين ان يتحمّلوا المسؤولية كاملة تجاه الأجيال الحالية والمستقبلية، وان يقفوا وقفتهم التاريخية المشرّفة، لاطفاء نار الفتنة التي سيتعاظم امرها ان لم نوقفها عند حدّها، وبالأخص المرجعيات الدينية الروحية بجميع اديانها وطوائفها ومذاهبها، والمرجعيات السياسية المؤدلجة بجميع احزابها وفئاتها واتجاهاتها، ورجال العشائر وشيوخها ووجهاء المناطق والأحياء، وعلى هؤلاء جميعا ان يقولوا كلمتهم الفصل، للخروج

بالعراق والشعب العراقي من النفق المظلم، ان كانوا فعلا حريصين على العراق وعلى الشعب العراقي وعلى مستقبل العراقيين، والاّ فذوقوا نار حرب الفتنة الطائفية التي ستحرق الجميع دون استثناء، وسنكون عند ذاك امثولة وأضحوكة لشعوب المعمورة، ألا من مجيب؟ ألا من متّعظ..؟

نشرت على صفحة "آراء" في جريدة (الصباح) العراقية
في العدد / 891 الصادر بتاريخ 20 / تموز / 2006

لجوء الى كردستان

بسبب تصاعد اعمال العنف والمواجهات المسلّحة بين عدّة اطراف في مناطق كثيرة من العراق، واتساع دائرة التصفية الطائفية والقتل على الهوية مؤخرا، وبالأخص منها العاصمة بغداد، ما حدا بالكثير من المواطنين عوائل وأفرادا، بالبحث عن ملاذ آمن يجدون فيه الهدوء والاستقرار والأمان حفاظا على ارواحهم، وبعيدا عن المفخخات والعبوات الناسفة والاطلاقات النارية التي تتطاير في الهواء في كل الاتجاهات وفي كل الأوقات، ليلا ونهارا، سرا وجهارا، وأمام اعين افراد قوى الأمن العراقية، ومنهم من تلقّى تهديدات من قبل جماعات ارهابية، ومنهم من تعرّض للاضطهاد الديني والعرقي، فآثر الهروب خوفا على حياته وحياة افراد اسرته ان كانت لديه اسرة، فمنهم من هاجر خارج العراق، بحثا عن الأمان الذي بات عملة نادرة في بلده، ومنهم من وجد ضالّته في مناطق ومحافظات الشمال العراقي، او كردستان العراق، فانتقل هؤلاء الهاربون من الجحيم المستعر الى الجنة الموعودة في شمالنا الحبيب، وكلنا يعرف ان شعبنا الكردي شعب مضياف وصاحب مروءة وشهامة، الاّ ان المحزن في القضية، ان بعض وسائل الاعلام العراقية اطلقت على هؤلاء الفارّين بجلودهم، وانتقلوا من مناطق عراقية مستعرة الى مناطق عراقية اخرى تنعم بالأمن والأمان، تسمية "لاجئين"، وكأنما هؤلاء عبروا الحدود وانتقلوا من دولة الى دولة اخرى، وليس من منطقة الى منطقة اخرى ضمن حدود وطنهم. فالأجدر بوسائلنا الاعلامية ان تسمّي هؤلاء "ضيوفا" او "نازحين" او

"راحلين" او "باحثين عن الأمان" وليس "لاجئين"، فمازال العراق دولة واحدة موحّدة "والحمد لله"، بالرغم من ان كردستان العراق لديها حكومتها ومؤسساتها الحكومية وغير الحكومية الخاصة بها، ومنذ اكثر من خمسة عشر عاما، الاّ انها مازالت جزءا لا يتجزّأ من اراضي الدولة العراقية، وانها خاضعة للحكومة المركزية الجديدة في بغداد، وهي حكومة منتخبة ذات كيان وسيادة وعلم وبرلمان منتخب ودستور دائم مكتوب. صحيح ان الذي يهرب من منطقة مهددة حياته فيها بالموت، الى منطقة اخرى يجد فيها الأمن والأمان والاستقرار يسمى "لاجئا"، اي يلجأ الى مكان آخر، هذا في المصطلح اللغوي، ولكن في المصطلح السياسي – اللوجستي، فان مفردة "لاجىء" تعطي معاني ودلالات اخرى اكثر بعدا واشد وقعا وألما على النفس، لاسيما وان بلدنا يعيش في اوضاع معقّدة استثنائية.

نشرت على صفحة "آراء" في جريدة (الصباح) العراقية
في العدد / 898 الصادر بتاريخ 29 / تموز / 2006

المصالحة . .
خيار العراقيين للخلاص

لا شيء اثمن من الصلح والصفح بين العراقيين في هذا الوقت الحرج، وقيل "الصلح خير"، وستبقى مبادرة رئيس الوزراء المالكي للمصالحة، وطي صفحات الماضي، هي الدواء الأنجع لتطبيب جراحات العراقيين، وهي الضمادة المثلى لايقاف نزيف الدم المسال من اعناق الضحايا الأبرياء، وهي حجر الثبات لتجسير الهوّة التي يحاول اعداء الشعب تعميقها وتوسيعها بين اطياف الشعب العراقي ومكوّناته، التي تمثّل موزائيك الأمة العراقية المبهر، بكل تنوعاتها القومية والاثنية والعرقية والمذهبية، فالشعب العراقي شعب واحد متماسك، منذ وطأت قدما الانسان ارض بلاد ما بين النهرين.

هنا وفي هذه المرحلة الاستثنائية الانعطافية في مصير العراق، على المالكي ان يتحرّك، وبذلك فهو رمى الكرة في ملعب الشعب العراقي، لكي يضغط على مراجعه السياسية والدينية والعشائرية، لتفعيل دور المصالحة الوطنية في حقن دماء العراقيين، وانقاذ حاضر ومستقبل الأمة العراقية من التشرذم والضياع، اذ ان للرأي الشعبي العام قوة ضاغطة لا تضاهيها ايما قوة، فيما اذا أستغلت بفاعلية وزخم في الاتجاه الايجابي. وأمام كل هذا مازال المالكي هو اللاعب الأهم والرئيس، وهو الرأس والقائد والمحرّك لادارة عملية المصالحة، وفي كل الميادين، وعلى كل الساحات الداخلية عراقيا، والخارجية عربيا واقليميا ودوليا. كما انه

يسعى ومنذ اول يوم لتشكيله الحكومة الى تأسيس وحدة وطنية عراقية معمّقة وراسخة، تبنى عليها دعامات العراق الحر الجديد، بعيدا عن الفردانية او النأي عن طموحات وآمال الشعب، في العيش بأمان وحرية وكرامة. ما يهمني في هذا المقام، هي مبادرة الحوار والمصالحة، التي اعلنها المالكي، وهي تجسّد دون القفز على الحقائق، مشاركته ومعايشته لمعاناة العراقيين وآلامهم التي عمقتها الصراعات وأعمال القتل والارهاب، وتؤكد سعي الحكومة في الانفتاح وتمتين خطوط الحوار مع جميع الأطراف، بما فيها الجهات المسلحة غير المتورطة باراقة الدم العراقي، لغرض رأب الصدع، ولملمة الشتات، وترميم بعض النفوس المغرّدة خارج السرب، بأصوات نشاز.

نشرت على صفحة "آراء" في جريدة (الصباح) العراقية
في العدد / 904 الصادر بتاريخ 5 / آب / 2006

امجد حميد ومحسن خضير
شهيدان يلتحقان بقافلة الاعلاميين الشهداء

ها هي ايادي الارهابيين القذرة حدّ النتانة تفعل فعلتها الهمجية مرة اخرى، فمهنة المتاعب وياليتها بقيت كذلك، بل اصبحت مهنة الموت المجّاني، في كل مرة تقدّم قرابينها، لتلتحق بقافلة شهداء الصحافة والاعلام، وكما ذكرنا في مقالنا الذي سبق وان نشر على احدى صفحات جريدة "الآن" تحت عنوان "اطوار بهجت.. شهيدة الحقيقة المرّة". على الصحفي والاعلامي ان يتحسّس رقبته، كلّما خرج لأداء عمله، بوجود فاعل مجهول يتربّص به لاقتراف جريمته.

ترى هل تحسّس الشهيد امجد حميد رقبته، حينما خرج الى عمله كمدير لتلفزيون "قناة العراقية الفضائية"، وهل فعل زميله الشهيد الصحفي محسن خضير رئيس تحرير "مجلة ألف باء"، قبل ان تغتالهما ايادي الارهاب الهمجية. في حقيقة الأمر انه عجز من الجهات الآمنية والجهات المعنية الأخرى في مساعدة الاعلاميين على بقائهم على قيد الحياة، ولا ندري هل سنبقى مكتوفي الأيدي وننذب الضحايا، كالثكالى اللواتي لا حول لهنّ ولا قوّة؟ وهل نستسلم لمصيرنا؟ وقد اعيتنا الحيل في درء هذا الخطر الداهم الذي يهدّد حياتنا في كل وقت كصحفيين واعلاميين (نريد ان نعيش كخلق الله)، دون ان نقضي الساعات نتلفت يمينا ويسارا، خوفا من ملثّم مجهول ينهي حياتنا برصاصات قاتلة تافهة، انها ليست الحياة التي نروم البتّة.

ترى ما دور نقابة الصحفيين العراقيين في معالجة هذه الكارثة المحيطة بالاعلاميين؟ وهل ستكتفي باصدار بيانات الاحتجاج والاستنكار، كلّما سقط قربانا من الاعلاميين على مذبح "دكّة" الارهاب؟ وما نفع هذه البيانات امام هكذا موت زاحف، انها "حبر على ورق" ولا يعترف بها الارهابيون الظلاميون، ولا تردعهم عن افعالهم الجبانة، كما ان هذه البيانات لا تبدّل من الواقع المؤلم شيء. على نقابة الصحفيين ان تضع حلولا ناجعة في هذا الاتجاه بالتشاور والتحاور والتداول مع الجهات الأمنية والجهات الأخرى ذات العلاقة، كأن يصار الى قد مؤتمر موسّع بمشاركة جميع الأطراف، ويدعى اليه جميع المشتغلين في مجالات الاعلام المرئي والمسموع والمقروء او من يمثّلهم، لتقديم المقترحات ودراستها وبلورتها من قبل جميع الأطراف المشاركة، والخروج بنتائج وتدابير رادعة ومؤثرة، حول ابعاد شبح الموت عن الاعلاميين، وبطبيعة الحال فان نقابة الصحفيين لها الدور الأكبر بهذا الخصوص، على اعتبارها الراعي الأول لجمهرة الاعلاميين، والذين هم جمع لا يستهان بهم، وهم نخبة المجتمع وذوو مساس به وبآلامه، ناقلوا الحقيقة المرّة، وحاملي شرف المهنة الصحفية، والجنود الماسكين على جمرة الارهاب، وهم ينقلون الحدث من وسط الركام والمفخخات والأحزمة الناسفة.

نشرت على صفحة "اخبار" في جريدة (الآن)
في العدد / 51 الصادر بتاريخ 25 / آذار / 2006

الاعلام العراقي. . ومحاكمة صدام

من المؤكد ان ما حصل من احداث دموية عصفت بالعراق مؤخرا، ألا وهي تفجير قبّة الامامين علي الهادي والحسن العسكري "عليهما السلام" في مدينة سامراء، وسلسلة التفجيرات الدموية التي هزّت مدينة الصدر، وما تبعهما من وضع ينذر بالخطر وضع البلد على شفير هاوية حرب طائفية، ان اندلعت "لا سمح الله" وهذا ما لا يريده كل عراقي شريف، ستجعل من العراق ساحة للتطاحن وجريان انهار من الدماء، تطال مئات الآلاف من الرقاب العراقية البريئة، وستموت الحياة في بلد الحضارات، لسنا متشائمين كما يظن البعض ولكن هذه هي الحقيقة. ومن المهم ان يعرف الشعب العراقي ان هنالك نارا تحت الرماد، والويل للعراقيين اذا تراقصت هذه النار ومدّت ألسنتها على انغام طبول المتطرّفين من التكفيريين والارهابيين، فانها ستحرق كل شيء، وسوف لا تبقي ولا تذر، وعلى العراقيين الشرفاء اخماد هذه النار بأية طريقة كانت، فان فات الأوان "سيقع الفأس في الرأس" بعدها لا ينفع الندم. نقول هذه الأحداث قد سرقت اضواء الاعلام وشغلت الشارع العراقي، بقدر او بآخر عن حدث تاريخي هام، ليس للعراق وحده، وانما لمنطقة الشرق الأوسط وللعالم برمّته، فمحاكمة طاغية مثل صدام شغل الدنيا بحماقاته وحروبه الداخلية ضد شعبه، وحروبه الخارجية ضد دول الجوار، وتصريحاته الرنّانة وعنترياته الفارغة، حدث لا يرقى اليه الشك بأنه وضع العالم امام الصورة الحقيقية لأفعال صدام، ضد الانسانية والتقدم الحضاري، اذ ان هذا الطاغية قد وضع الشعب العراقي داخل

اسوار سجن كبير اسمه العراق، معتبرا اياه ضيعة من ضياعه، وكأنه ورثه عن اجداده.

لسنا بصدد ذكر افعال صدام المخزية، اذ ان ما فعله هذا الطاغية يستهلك منّا آلاف المسوّدات، ولكن على الرغم من الأهمية التاريخية لهذه المحاكمة، الاّ ان الاعلام العراقي وبكل اشكاله، لاسيما الاعلام المرئي، كان قاصرا في ادائه من ناحية تقديم البرامج وعرض الأفلام الوثائقية على شاشات القنوات الفضائية، قبل يوم او يومين من انعقاد جلسة المحكمة، والتي لها الدور الكبير في تعرية ممارسات صدام وأعوانه، لكي يكون المشاهد بالصورة، لاسيما المشاهد العربي المخدوع الذي يعتقد واهما بأن صداما هذا "بطلا قوميا لا يشقّ له غبار"، فضلا عن ان هذه البرامج لها دور كبير في تهيئة اذهان المشاهدين، لكي يقارنوا بين مجريات المحاكمة وما كان قد فعله صدام وأعوانه على ارض الواقع، عندما كانوا ماسكين بزمام الحكم، وكيف ان صداما قد اصبح ذليلا خانعا في قفص الاتهام، بالرغم من انه ما انفكّ يطلق خطبه الهوجاء في قاعة المحكمة، متوهما بانه مازال رئيسا للعراق، ومتصورا بأن قاعة المحكمة هي احدى قاعات قصوره "قصور الشعب" كما كان يدّعي ايام كان "امبراطورا" على العراق، ضاحكا على ذقون السذّج، وما تعرّض له من توبيخ وتقريع من قاضي المحكمة، بسبب خطبه الساذجة.

اذن على الاعلاميين وبالذات المسؤولين عن الدوائر والمؤسسات، التي تنتج وتسوّق الاعلام، ان يكونوا على قدر المسؤولية، وان ينتبهوا بأن حدثا مثل محاكمة صدام وأشباهه، ليس بالحدث العابر الذي يجري

في ساعته وينتهي، ان محاكمة طاغية، اي طاغية كان، سيبقى ملتصقا بذاكرة الشعب لأجيال، فما بالك بطاغية العصر صدام، الذي حكم العراق بالنار والحديد، وسقى شعبه السم الزؤام، بالتأكيد ان محاكمة صدام وأعوانه عن جرائمهم القذرة، سيبقى الحدث الأهم في تاريخ العراقيين.

نشرت على الصفحة "الأخيرة" في جريدة "الآن"
في العدد / 51 الصادر بتاريخ 25 / آذار / 2006

نعّامات الديكتاتورية

كثيرة هي الأجندات التي طرحت وتطرح من قبل الأحزاب والتجمعات والجهات السياسية وغير السياسية، كلّ يحاول ان يغلّب مصلحته، ويريد ان يتقبّل ويطبّق الآخرون طروحاته وتنظيراته، معتبرا ايّاها "الوصفة السحرية" التي ستحلّ عقد ومعضلات الوضع العراقي المأزوم، وهذه النظرة الأحادية القاصرة هي التي زادت من تعقيدات الأوضاع، وجعلتها متشابكة حدّ المتاهة، والخاسر الوحيد في هذه اللعبة هو العراق وطنا وشعبا.

العراق يمرّ الآن بوضع استثنائي، وعلى مفترق طرق شتى، أيّهم سيوصل الشعب العراقي الى النجاة؟ ربما هذا الأمر في علم الغيب. وكل يوم نسمع الأصوات تتصاعد بحدّة وتتقاطع بشدّة، البعض منها يدّعي حرصه على الشعب العراقي، ويبدي تخوّفه على الهوية العراقية من التمزّق والضياع، وهذا شيء مطلوب ويدخل في مفهوم الوطنية من اوسع ابوابه، الاّ انه من حقّنا ومن حق الشعب العراقي ان يتساءل وبمرارة، اين كان هؤلاء المتباكون "بدموع التماسيح" على وحدة الشعب العراقي؟ ايام كان نظام الديكتاتورية المقبور، يزجّ في سجونه وزنازينه ومعتقلاته الرهيبة عشرات الآلاف من العراقيين، وفي مقابره الجماعية نفس العدد من اجداث الضحايا، وغيرها من اساليب التصفية الوحشية، التي كان يمارسها ازلام النظام الصدامي ضد الأحرار من العراقيين. هؤلاء الذين كانوا محشورين في معتقلات وسجون الديكتاتور، وضحايا مقابره الجماعية، والمطاردون والمغيّبون

والمنفيّون هم من فئات وطوائف من شعب العراق، من الذين لم يركعوا لنظام الطاغية، ولم يلوّثوا افواههم بفتات موائده القذرة، هذه الفئات معروفة من قبل الشعب العراقي، ومن قبل دول الجوار، وربما من قبل بعض شعوب العالم. اين كان هؤلاء من كل ما جرى على الشعب العراقي من ويلات وحروب ومصائب تشيب لها "رؤوس الأطفال"؟ لقد كان هؤلاء المتباكون، يدفنون رؤوسهم بين سيقانهم، كما النعامات تدفن رؤوسها في التراب، حين يحدث خطب ما. ان صداما الذي اختبأ في حفرة الدور كفأر مذعور، وزبانيته الذين هربوا امام اول دبابة امريكية وطئت ارض العراق الطاهرة، وتركوا الشعب العراقي المظلوم نهبا للاحتلال، هم الذين سلّموا العراق للمحتل، بعد ان مزّقوا الهوية العراقية، بل فتّتوها الى مزق صغيرة متناثرة تذروها ريحهم الصفراء المقيته، ثم جاء الاحتلال الذي كرّس تمزيق هذه الهوية، بعد ان وجد ارضا خصبة هيّأها له هؤلاء المتباكون عليها. وبعد ان نهب النظام المقبور وحاشيته وأعوانه ثروات العراق وامتصوا دماء شعبه، فأصبحت ارض العراق مستباحة للجميع، يعيث فيها القتلة المجرمون تقتيلا، والمفسدون فسادا. اذن اين اجندة الشعب العراقي، من كل اجنداتكم التي طرحتموها؟، متى تحرّرونها من عقالها.. عقالكم؟ ألا يستحق هذا الشعب الصابر ان تلتفتوا اليه ولو لمرة واحدة، وتركنوا جانبا صراعاتكم، ومصالحكم الفئوية والحزبية؟، كفاكم مزايدة على دماء العراقيين.

نشرت على صفحة "آراء" في جريدة (الصباح) البغدادية

في العدد/ 909 بتاريخ 10 / آب / 2006

استحقاق انتخابي

تصاعت حمّى الأصوات وعلت نبرة الكلام في الأخذ والرد، التي سادت الأجواء السياسية، التي صدرت من قبل قادة وممثّلي بعض الأحزاب والتيارات السياسية المشاركة في العملية السياسية، فيما يخص النتائج الأولية لفرز الأصوات، التي اعلنتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، بعد الاحباط الذي أصيب به هؤلاء من نتائج الفرز التي جاءت ليس لصالحهم وبعكس ماتمنّوه.

الاّ ان التحقيق في بطاقات المقترعين وفي نتائج الفرز من قبل المنظمات والهيئات الدولية المعنية بأمور الانتخابات وفرز الأصوات قد حسمت الأمر، واصبحت الحقيقة التي "قصمت ظهر البعير" جلية واضحة وضوح "الشمس في رابعة النهار"، رغم وجود بعض الخروقات البسيطة التي لا تؤثر على العملية الانتخابية ولا تستدعي اعادة الانتخابات، حسب ما ذكرته تلك المنظمات والهيئات الدولية. وهذا يحدث بالطبع في جميع دول العالم التي تجرى فيها انتخابات برلمانية.

وبناء على ذلك اصبح الاستحقاق الانتخابي لتشكيل الحكومة العراقية المقبلة، هو من حق القائمة الفائزة بأكثرية الأصوات، بعيدا عن المغالطات والمهاترات الذي يحاول البعض منها تعطيل او تأخير سير العملية السياسية، التي ينتظر نتائجها الشعب العراقي بفارغ الصبر والترقّب، لكي يتم توزيع المناصب وهيكلية الحكومة الجديدة حسب الاستحقاق، حتى تتفرغ هذه الحكومة لبسط الأمن والأمان، وتنظيف الشارع العراقي من كل اشكال العنف والارهاب الذي اخذ يتخبّط في

ايذاء العراقيين "خبط عشواء" ولكي تلتفت الحكومة المعقودة عليها الآمال وبجميع قطاعاتها لاعادة البنى التحتية للاقتصاد العراقي، والنهوض بواقع الخدمات وتحسينها والارتقاء بها.

ان على الجميع، لاسيما الأحزاب والتيارات المعترضة على نتائج الفرز ان ترضخ لارادة الشعب، وعليهم ان يقبلوا بما قبل به الشعب عن طريق صناديق الاقتراع، بعيدا عن المزايدات والمراهنات والتصريحات النارية غير المسؤولة، التي لا تنفع العراق ولا العراقيين بشيء.

ان من شاركوا في العملية السياسية وارتضوا بأن تكون صناديق التصويت هي الحكم الفصل في من يختاره الشعب لقيادته وتسنّم زمام الحكم، عليهم ان يذعنوا لما اختاره العراقيون طواعية وبارادة حرّة، بعيدا عن الأساليب الديكتاتورية البوليسية. الاّ ان الفرقاء السياسيين، ومنهم الذين حصلوا على اكثرية الأصوات لم يغفلوا توزيع بعض المناصب العليا في الدولة على اساس الوحدة الوطنية، لكي تكون الحكومة المقبلة مقبولة من جميع الأطراف، من اجل فضّ النزاعات ولجم الأفواه الجامحة.

نشرت على الصفحة "الأخيرة" لجريدة (الآن)

في العدد / 46 الصادر بتاريخ 28 / كانون الثاني / 2006

خطة أمن بغداد . .
وتفجيرات مدينة الصدر الأخيرة

لقد بات في حكم المؤكد، وبدليل قاطع لا يقبل التشكيك والتسويف، بأن المنظومات الارهابية التي تحاول حرق ارض العراق، تحمل انساقا فكرية ظلامية ارتدادية انتقامية، وليس مثبّتا في اجندتها غير العنف والدم المراق، وليس في حساباتها اي مشروع آخر غير الارتداد بالعراق الى عصور الظلام والانحطاط، والاشتغال بصورة محمومة وخبيثة على اشعال حرب طائفية عنصرية، بين طوائف وفئات الشعب العراقي، وهي ما برحت تعمل على تأجيج هذه الحرب القذرة واستعار اوارها، من اجل تحقيق برنامجها ومخططاتها التصفوية لكل من لا يساندها او يعاضدها على ما ترمي اليه، وبأية طريقة كانت، ضاربة بعرض الحائط كل الشرائع السماوية والوضعية، التي حرّمت سفك دماء الانسان البريء. وما اعمال العنف المسلّحة والتفجيرات المتلاحقة التي تعمل على ادامتها، الاّ لغرض تنفيذ برنامجها التصفوي الدموي الذي لا يعير اهمية او حرمة لأرواح الأبرياء التي تزهق كل يوم.

وبالرغم من الخطة الأمنية الموضوعة لحماية سكّان بغداد، التي مضى على تطبيقها على ارض الواقع اكثر من خمسة عشر يوما، الاّ ان هذه الخلايا الارهابية استطاعت ان تنفذ من الطوق الأمني، ولعدّة مرّات، وتمكّنت من تنفيذ جرائمها بأساليب خادعة ودنيئة وبوحشية لا مثيل لها. وهذا يدل على ان الارهابيين لديهم من الامكانية، بحيث

بمقدورهم تنفيذ اعمال العنف المخطط لها بعيدا عن عيون القوات الأمنية، التي تحاول جاهدة الحد من استمرار العنف والقتل واراقة دماء الأبرياء العزّل. وهنا اصبح لزاما على القوات الأمنية وبكافة تشكيلاتها الاستخباراتية والعسكرتارية، ان تعمل وفق آليات مستحدثة وبرامج وخطط مبتكرة اكثر ذكاء وأشد دهاء وأسرع مباغتة، لكي تستطيع التغلّب على عدوّها وعدو الشعب العراقي اللدود، وهي الحلقات الارهابية الضالعة بالتستّر والتخفّي، الوالغة بدماء ابناء الشعب. وعلى القوى الأمنية العراقية ان تستفيد من اعلى التقنيات والأساليب المخابراتية العالمية، للتغلغل بين صفوف الارهابيين وكشف اوكارهم ومخابئهم السريّة الشديدة التكتّم، والقضاء عليهم في عقر دارهم. ان الهدف الذي يعمل عليه الارهابيون هو بثّ اكبر قدر من الرعب والهلع في قلوب العراقيين، محاولة منهم لتيئيس العراقيين وارغامهم على التسليم بواقع الحال المزري، الاّ ان الكرة مازالت في ملعب الحكومة العراقية، وقواتها الأمنية والمخاباراتية والعسكرية، بتشديد القبضة على الارهابيين، واستنفار كل الامكانات، والتحرّك لوجستيا واستخباريا لضرب قوى الارهاب في اوكارها، وتحييد تحرّكاتها ومنعها من الوصول الى المناطق المأهولة.

ان التفجيرات الأخيرة التي هزّت مدين الصدر، وراح ضحيتها اكثر من "ستين" بريئا، انتكاسة ليس لها ما يبرّرها على الاطلاق من جانب القوى الأمنية، وخرق مفضوح، جعلنا نقف وجها لوجه امام مأساة الشعب العراقي الذي يذبح كل يوم، وهو حدث جلل ادمى منّا القلوب، يجعلنا نعيد كل حساباتنا، حتى نبعد الأذى عن شعبنا، وهذا

بالطبع من مسؤولية الحكومة، التي هي حريصة جدا على امن المواطن العراقي في كل بقعة من ارض العراق، فهل يحصل هذا..؟.

نشرت على صفحة "آراء" في جريدة (الصباح)
في العدد / 880 الصادر بتاريخ 8 / تموز / 2006

الانتخابات العراقية . .
واستحقاقات ما بعد الانتخابات

بعد انتهاء العملية الانتخابية ومشاركة اكثر من (60 %) من العراقيين ممن يحق لهم الانتخاب في الادلاء بأصواتهم، وما رافق هذه الممارسة الديمقراطية، التي تحصل لأول مرّة وبهذه الصورة في تاريخ العراق، بعد محاولات التأجيل والتهديدات بالالغاء من قبل اطراف لا تريد خير العراق والعراقيين، وبعد ان اختار الشعب ممثليه عن قناعة وارادة، بات من المحتّم والمسلّم به ان تكون الحكومة القادمة التي سيتم تشكيلها على ضوء النتائج النهائية لفرز الأصوات الناخبة، على قدر المسؤولية وبحجم الثقة التي اولاها الناخبون لها، في تحقيق وتجسيد طموحات ومتطلّبات الشعب، للنهوض بالواقع العراقي الحالي الذي اصبح يعاني الكثير من الأزمات الخانقة والمحبطة، وانهيار الركائز الأساسية لمؤسسات الدولة، بعد السقوط المدوّي لنظام الطاغية، الذي احدث هزّة عنيفة في المنطقة العربية، ربما امتدث آثارها الى مناطق اخرى غير العربية. نقول في هذا المقام ان على الحكومة المقبلة ان تصبّ جهودها وتكثّف اعمالها في بناء مؤسسات الدولة، التي نخرت من قبل بعض المسؤولين الذين تبوّؤوا المناصب الادارية الهامة عن غير استحقاق وفق قاعدة "شيّلني وأشيّلك"، سواء في العاصمة بغداد او في بعض المحافظات، ما عدا الشمالية منها. هؤلاء المسيئين الذين وصلوا الى مراكزهم بطرق انتهازية وصولية، هم يعرفون

كيف يصلون الى مبتغاهم وتحقيق مآربهم الشخصية، في صنع مراكز اجتماعية وهمية لهم، وتحقيق الثراء الفاحش وبدون استحياء من اي انتقاد او لوم يوجّه لهم من قبل ابناء الشعب، الذين شخّصوا امثال هؤلاء الذين وصلوا الى مراكزهم الحالية بالحيلة والتلاعب بارادة المواطن.

ولزاما على الحكومة المنتخبة التي ستتبوأ سدّة الحكم، ان تعيد ثقة الشعب بمؤسسات الدولة، حتى لا يكون المواطن عرضة للابتزاز والاستنزاف بكل صوره، وكما يحدث الآن لاسيما فيما يتعلق بقطاعات الدولة الخدمية، اذ ان المواطن اصبح يعاني في هذه الفترة وفي الفترة التي سبقت الانتخابات، الكثير من الضغوطات النفسية والمادية، جرّاء تفشّي المحسوبية والعلاقات التي تخص المصالح المتبادلة فيما بين الذين يحتلّون مناصب ادارية في عدد من الدوائر والمؤسسات، ناهيك عن تعرّض المواطن في كثير من الأحيان الى الابتزاز في دفع الرشاوى لغرض انهاء اعماله ومصالحه، اذا كانت متوقفة على توقيع مدير او موظف في كثير من الدوائر الحكومية. وليس بخاف على احد ما تعانيه دوائر الدولة ومؤسساتها وقطاعاتها من الفساد الاداري الذي استشرى بصورة مخيفة، ليس لها حل الاّ بالكي، والكي هو آخر الدواء لاستئصال الداء. فعليه من الضروري جدا ان تكون المعالجة واسعة وشاملة وبدون تهاون، لأنه لو بقيت الأمور على حالها او عولجت بصورة جزئية وغضّ الطرف عن بعض الحالات، فان السفينة العراقية ستفقد السيطرة على مسارها الصحيح وستنحرف وربما ستغرق (لا

سمح الله)، وبذلك يفقد الشعب العراقي جهود سنوات طويلة ومريرة من الصبر والجهاد ضد الظالمين والمسيئين بحقه.

بالتأكيد ان شعبنا لا يريد ان يكلّف الحكومة المقبلة اكثر من طاقاتها، وما هو خارج عن قدرتها، رغم ان هذا من واجبها تجاه الشعب الذي عانى الكثير من الويلات. وبالتأكيد ان هذه الحكومة التي ستتسلم مقاليد الأمور في البلاد بانتظارها كم هائل ومفزع من المشكلات والمعضلات المتراكمة التي تحتاج الى حلول ناجعة وسريعة، وهي لا تملك "عصا سحرية" للقضاء على هذه المصائب، ولكن على من يتصدّى للمسؤولية الأولى في الحكومة الجديدة، ان يستفيد من الأخطاء السابقة التي رافقت سير الأمور، منذ سقوط النظام الصدامي ولحد الآن، وبذلك سيكون العمل بصورة صحيحة ومدروسة لتلافي كل الأخطاء ومنها القاتلة، التي اوصلتنا الى ما نحن فيه ونعانيه، وجاءت بأناس يتحكّمون في مقدّرات الشعب وهم لا يعرفون حتى كيف يقودون ويوجّهون أسرهم، وهذا ما ادّى الى ان تغرق البلاد ببحر متلاطم من الفوضى والتجاوزات على حقوق الآخرين، وضياع ملايين الدولارات من قوت الشعب، لاسيما الطبقة الفقيرة من شرائح المجتمع العراقي التي عانت الذل والمرارة في عهد الطاغية، ومازالت تعاني حتى هذه اللحظة، بسبب تسلّط الانتهازيين والوصوليين من بقايا النظام البائد، ومن الذين نصّبوا انفسهم كقياديين لبعض التجمعات وتمكّنوا من الوصول الى مراكز وظيفية قيادية مرموقة في عدد من مؤسسات الدولة، حتى الحسّاسة منها التي لها مساس مباشر بقوت المواطن وحياته اليومية، بعد ان تسلّقوا على اكتاف الفقراء المساكين، بذرائع

شتّى وبوعود كاذبة في خدمة الفقراء ومساعدتهم، الاّ ان الذي حدث انهم خدموا انفسهم بأنانية مفرطة لا حدّ لها، وجمعوا اموالا طائلة من السحت الحرام، وركنوا الفقراء والمعوزين جانبا يتضوّرون ألما وحسرة. فمن واجب الحكومة المقبلة التي تريد لهذا الشعب العيش بحرية وكرامة، ان تقتلع الفساد من جذوره وبكل صوره، مهما كان مسبّبه ودون خوف او وجل من اية جهة كانت، وان لا تترك الأمور على الغارب، بل عليها ان تحاسب جميع المفسدين الذين اثروا فجأة من خلال استغلالهم لمناصبهم الوظيفية ومراكزهم في الدولة لصالحهم، هذه المناصب والمراكز التي شغلوها في غفلة من تاريخ العراق، وان تقدمهم لمحاكمة عادلة، وفق قانون "من اين لك هذا؟"، والشعب العراقي ليس بنائم فهو يستطيع ان يشخّص من لا يملك سيكارة ليدخّنها قبل سقوط النظام السابق بأيام، وأصبح فجأة وبقدرة قادر، يملك العقارات وشركات المقاولات، ويركب انواع السيارات الفارهة، وله ارصدة مالية في المصارف والبنوك، كنتيجة لتبوئه مركزا وظيفيا او قياديا عن غير استحقاق، مستغلا بذلك عن خبث ودونية وباصرار، الثغرات السياسية، وعم الاستقرار الذي تعانيه البلاد.

نشرت على صفحة "مدارات" في جريدة (نداء المستقبل)
في العدد / 155 الصادر بتاريخ 28 / 2 / 2005

المرأة العراقية . .
قدرة فاعلة في التغيير والبناء

لقد امتلكت المرأة العراقية، القدرة الفاعلة في بناء المجتمع العراقي، قبل سيطرة نظام صدام المقبور على الحكم، وتسلّطه على رقاب العراقيين لأكثر من ثلاثة عقود، وهيمنته المطلقة على مفاصل الحكم في بغداد، حيث استطاعت المرأة وبسنوات معدودة ان تتبوّأ مناصب ادارية ومسؤوليات مهمة في مؤسسات الدولة، لما تمتلكه من قدرات عملية وعلمية وادارية، استطاعت من خلالها ان تكون مبدعة في مجالات اختصاصها. فالمرأة العراقية اثبتت جدارة فعلية في كل الميادين الحياتية الى جانب الرجل، فضلا عن مسؤولياتها وواجباتها المنزلية، في تربية الأجيال التي تساهم في بناء المجتمع والارتقاء به حضاريا وعلميا. فاذا استطاع مجتمع ما ان يعدّ المرأة اعدادا جيدا، وتهيئتها وفق خطط علمية مدروسة مستندة على أسس الفضيلة والتربية الصحيحة، للمساهمة في عملية البناء والارتقاء بالمجتمع، واعطاءها دورها الكامل في الحياة، فسوف تنتج اجيالا لها القدرة في البناء والمواصلة والعطاء المستمر، وكما قال الشاعر: " الأم مدرسة ان اعددتها.. اعددت شعبا طيّب الأعراق". لقد اصبحت المرأة العراقية في هذه المرحلة الراهنة العصيبة والحساسة، التي يمر بها شعبنا العراقي، اكثر وعيا ومسؤولية لخطورة الوضع، وأكثر تفهّما لما تعرّض له شعبنا من ويلات ودمار ومآسي، وانسحاق تحت عجلة الديكتاتورية الصدامية البائدة، وحكم العائلة البغيض المقبور. ولما تتمتع به المرأة من وعي

تراكمي – حضاري – تقدمي، فهي سليلة حضارة سومر وأكد وآشور، تلك الحضارات العراقية العريقة، التي اعطت الكثير للانسانية، وأنارت دروب الظلمات التي كان يعيشها الانسان الأول، فالمرأة تحمل فكرا ووعيا وتوقا الى الحرية، وترفض كل اساليب الذل والخنوع والاستكانة، والأساليب الدموية الباطشة التي كان يمارسها النظام الصدامي البائد ضد ابناء الشعب الصابرين. فهي طاقة حركية متجدّدة نحو الأفضل، لارتقاء سلّم التقدّم للنهوض بالأجيال ومواكبة عجلة التطوّر والتقدّم الحضاري. وفي هذه الأيام الحرجة من حياة شعبنا، تتحمّل المرأة مثلما يتحمّل الرجل مسؤولية خطيرة وبالغة الأهمية في تحريك المجتمع، والفعل الجاد المسؤول من اجل احداث التغيير، والخلاص من مخلّفات الديكتاتورية الفاسدة، التي كانت تنخر في مفاصل المجتمع العراقي وتحاول هدمه وتدميره، والعمل على استئصال الورم الخبيث الذي استشرى في الجسد العراقي، الذي زرعه نظام صدام وزبانيته. ونحن في هذا الصدد لا نريد ان نقدّم وصايا ونصائح، بما يجب ان تؤدّيه المرأة من دور فاعل في مرحلة التغيير هذه، وفي هذه المرحلة التي يعيشها شعبنا العراقي المناضل بعد ان تحرّر من طوق الديكتاتورية، وبدأ خطواته الأولى على طريق الديمقراطية، وانما حثّها وشحذ هممها، ومنحها الفرصة الملائمة من اجل الفعل الجاد والمؤثّر في عملية التغيير والبناء، واجتثاث بؤر الفساد من ما خلّفه النظام المقبور، كلّ ضمن دوره وواجباته ومسؤوليته تجاه شعبه ووطنه الذي تعرّض للذبح والتنكيل ايام حكم الطاغية المنهار.

ونحن واثقون بأن المرأة المكافحة لا تألوا جهدا في ذلك، فهي لها الدور الرئيس ضمن أسرتها وضمن المجتمع الذي تعيش بين اوساطه،

في التوعية الأسرية وشحذ الهمم وشرح ابعاد خطورة الموقف الذي يمرّ به بلدنا وشعبنا، فهي مؤمنة بقدراتها وقدرات شعبها في عملية تغيير الواقع المزري، وتخطّي هذه المرحلة العصيبة بالصبر والجهد والمثابرة وتحمّل الصعاب، ولها خير مثال في ذلك ما يحدّثنا به التاريخ الوسيط، عن عظمة وبطولة السيدة زينب "ع" عقيلة الطالبيين، تلك المرأة العظيمة الصابرة التي استطاعت ان تتحمّل المصاعب والأهوال والمحن، ابتداء من مقتل اخيها سيد الشهداء الامام الحسين "ع" على يد الفئة الباغية، وانتهاء بوقفتها الشجاعة امام طغيان الفاسق يزيد واذلاله بالكلام والتقريع بكشف الحقائق، مرورا بتحمّلها مسؤولية الحفاظ على ذريّة آل بيت الرسول محمد "ص"، اثناء موكب السبي من ارض كربلاء الى ارض الشام. فالمرأة العراقية المؤمنة برسالتها الانسانية، هي سليلة تلك المرأة العظيمة زينب بنت الامام علي "ع"، وهي قدوتها التي تسير وفق خطاها في تحمّل المسؤولية للحفاظ على تماسك المجتمع ابتداء بالأسرة، والسير في بناء ما هدّمه نظام الطاغية المقبور. فالمرأة مهمتها كبيرة جدا وشاملة في تغيير المفاهيم الخاطئة والمشوّهة، التي حاول النظام البائد زرعها وتعميمها بين افراد المجتمع العراقي، لغرض تحطيم شخصية الانسان العراقي وسهولة قياده، وهذا ما عمل عليه النظام المنهار طيلة سنوات حكمه البغيض. وبسبب تراكمات آثار الحروب المدمّرة التي زجّ بها النظام الشعب العراقي، وآثار الحصار المأساوي الذي ارهق قطاعات واسعة من المجتمع، وتحطيم البنى التحتية لمقدّرات الشعب العراقي، وبمرور سنوات عديدة على هذا الدمار الخطير، ظهرت نتائج ومشكلات شائكة وأكثر خطورة، كادت ان تسبب كارثة اجتماعية، في تفكيك الأسرة العراقية، ثم تفكيك

المجتمع، وتحطيم الأعراف والتقاليد الاجتماعية الأصيلة التي ترسّخت في اوساط المجتمع العراقي منذ مئات السنين، قبل تسلّط النظام الزائل الى غير رجعة. وللحقيقة نقول ان نهج صدام حسين في ادارة الحكم، وزرع الفتن والأحقاد بين ابناء الشعب العراقي الواحد، وبين افراد العشيرة الواحدة، بل حتى بين افراد الأسرة الواحدة، سابقة خطيرة في تاريخ العراق القديم والحديث...

وهنا تقع على الجميع مسؤولية جسيمة في العمل بجد واخلاص وبمسؤولية واعية، من اجل القضاء على بؤر الفساد، وما خلّفته حروب النظام الصدامي، وما زرعه النظام من خوف ورعب وضغائن وعدم ثقة بين افراد الشعب... ودور المرأة هنا سيكون كبيرا في تنظيف المجتمع وتخليصه من ادران ومخلّفات حكم الطاغية، وبتظافر الجهود وتوحيد الصفوف، ستكون النتائج اسرع وأنجع وأكثر فاعلية.

اما على المستوى المؤسساتي، فالمرأة ستكون لها الحصّة الأكبر في عملية البناء، سواء في الدائرة الوظيفية او في المدرسة او الجامعة او المستشفى او دوائر القضاء، وغيرها من مؤسسات الدولة، وعليها ان تعمل بكامل طاقتها وجهدها من اجل القضاء على بؤر الفساد الاداري الذي استشرى في دوائر الدولة، والذي هو من مخلّفات زبانية النظام البائد وأعوانه من المنتفعين والمتخمين على حساب لقمة وآلام الملايين من ابناء الشعب العراقي... ومن واجب المرأة الوطني والانساني هو النهوض بأية مؤسسة حكومية، انتاجية كانت او خدمية كل حسب دورها وموقعها الوظيفي، من اجل تقديم الأفضل والأحسن للمواطنين، واستثمار كل ما من شأنه ان يسرّع في عملية التطوّر والتقدّم، وازالة كل آثار الخراب والدمار وازالة الرماد المتراكم

المتخلّف من حروب النظام الدموية. وهذا يحتاج الى حشد الطاقات كافة، والعمل بوتائر متصاعدة من قبل افراد الشعب كافة.. ويقينا بأن المرأة سيكون لها الدور الرئيس في هذا الأمر، وتبدأ مهمتها من البيت اولا... اذ باستطاعتها ان تعيد روح الألفة بين افراد أسرتها، وأن تزيل حالة التنافر والتوتّر التي اصبحت تعيشها الأسر العراقية عموما، نتيجة لما زرعته اجهزة النظام البائد من عادات سيئة وتصرفات مخجلة بين افراد المجتمع، ونفث سمومها الحاقدة بين اوساطه... ولا يخفى على احد بأن هذه الأفعال المشينة التي كانت تقوم بها تلك الأجهزة السلطوية المقيتة، كان هدفها تفكيك المجتمع واشاعة حالة الخوف والرعب وعدم الثقة بين افراده، الغرض منها مراقبة ابناء الشعب وفرض السيطرة عليهم، وقمع اي صوت ينتقد أسلوب النظام في ادارة الحكم.

اذن فأمام المرأة الآن دور مسؤول ومهمة ضخمة في البناء والتطوير، بعد ان انزاح الكابوس الذي كان جاثما على صدور العراقيين، ورغم صعوبة المرحلة الحالية، الاّ ان المرأة بعزيمتها وقدرتها وتكاتفها مع اخيها الرجل، ستذلل جميع الصعوبات التي ستواجه طريقها في عملية بناء العراق وتطويره وبناء الانسان العراقي الجديد وفق المسار الصحيح، وسيكون لكل فرد واجبه ودوره في البناء، كل حسب موقعه في المجتمع وقدراته الفكرية والجسمانية، ومدى حبّه واخلاصه لتربة وطنه وشعبه. ومن الضروري والواجب الوطني والاخلاقي على جميع المسؤولين الحكوميين، والجهات المعنية في مهمة البناء والتغيير، ان لا يغيّبوا دور المرأة، وعليهم ان يمنحوها الفرصة التي تستحق والتي تليق بها، وأن يكون لها رأيها في البناء والتغيير وأن يحترم هذا الرأي، ويتم تدارسه وتفعيله بجديّة

للوصول الى الأهداف المرجوّة... وكذلك من الضروري ان تأخذ المرأة حقها الكامل في طرح آراءها ومناقشة الأمور التي هي بالنتيجة تصب في تحقيق ما يصبو اليه المجتمع. من هذا المنطلق على المرأة العراقية حاليا ان تقف وقفتها المشرّفة، وأن تخلق فرصتها بنفسها، وأن تتحرّك بمسؤولية واعية لمجريات الأحداث، على كافة الأصعدة وبكل الاتجاهات، حتى يكون لفعلها البنائي والتغييري وقع مؤثر وصدى له ابعاده الآنية والمستقبلية، لكي تكتب اسمها على صفحات التاريخ، وتفاخر بما ستؤديه من دور بطولي وطني مشرّف يمنحها العزّة والكرامة، وتقف مرفوعة الرأس بعد ان تحطّم كرسي الطاغية المشؤوم، وسحبت تماثيله الصمّاء في شوارع بغداد. وأخيرا نقولها للحقيقة والتاريخ، ان المرأة العراقية لعبت دورا مشرّفا في مقارعة نظام الظلم، وأسهمت اسهامات فاعلة ومؤثّرة في اسقاط الحكم الديكتاتوري البغيض، وقدّمت التضحيات السخيّة في كل ميادين النضال، واذا اردنا ان نذكر اسماء العراقيات المناضلات والمجاهدات ضد النظام البائد، فالقائمة ستطول ومن جميع اطياف وألوان المعارضة، سواء التي كانت في داخل العراق او خارجه.

نشرت على صفحة "المرأة" في جريدة (الآن)
في العدد / 37 بتاريخ 14 / تشرين الثاني / 2005

المحتويات

تقديم 5

الدستور ومستقبل العراق 7

أمن المواطن 10

جمود سياسي.. حراك سياسي 13

الوعي الانتخابي.. ضرورة ديموقراطية 16

جرثومة التخلف.. فايروسات الانغلاق 19

المثقف التنويري 21

ما نوع الديمقراطية التي نريد؟ وما هي الديمقراطية الأصلح للمجتمع العراقي؟ 23

خلية ادارة الازمة 27

كتّابنا ومبدعونا والألفية الثالثة 29

نريدها ان تكون السلطة الرابعة حقا 32

عامل جذب ثقافي وسياحي.. مدينة ثقافية في قلب بغداد 35

مجلس الثقافة العراقي.. بين الواقع الثقافي وطموحات المثقفين العراقيين 38

الأدب الملتزم.. ضرورة 43

الاعلاميون العراقيون من يحميهم..؟ 46

استباحة الأسرة الصحفية 48

الثقافة العراقية.. والحراك المجتمعي 50

منظمات المجتمع المدني ودورها في الانتخابات البرلمانية.. 53

لغة الحوار 56

حدود المعرفة.. 59

دور المرأة الفعّال في عملية بناء العراق الجديد 61
العمالة المستوردة 64
المرأة العراقية ودورها البطولي في انتفاضة آذار عام 1991 "الانتفاضة الشعبانية" 67
سحر بغداد وتوهّجها المديني 72
مجلس اعلى للثقافة في العراق.. متى يكون حقيقة؟ 76
حرية التعبير عن الرأي بين الرفض والقبول 79
ارادة الجيش.. ارادة الشعب العراقي 82
خالد القشطيني.. عذرا وشكرا.. 84
الأهوار.. عالم مغاير من السحر والهدوء والطمأنينة 87
ظاهرة التسوّل واجراءات الجهات المعنية 90
محصّنون مقدّسون 92
طلبات برلمانية 95
كرسي النيابة 97
كعكة دسمة 100
النوّاب واليمين الدستورية 103
العراق ينتخب.. الشعب ينتحب 106
اعدام صدام.. هل سينهي الظاهرة الصدامية؟ ويكون رادعا لديكتاتوريات بعض الحكّام العرب؟ 109
نهاية الزرقاوي. هل هي نهاية الارهاب في العراق..؟ 113
حي الجهاد.. حيّ على السلام 116
لجوء الى كردستان 119

المصالحة.. خيار العراقيين للخلاص 121
امجد حميد ومحسن خضير شهيدان يلتحقان بقافلة الاعلاميين الشهداء..... 123
الاعلام العراقي.. ومحاكمة صدام 125
نعّامات الديكتاتورية 128
استحقاق انتخابي 130
خطة أمن بغداد.. وتفجيرات مدينة الصدر الأخيرة 132
الانتخابات العراقية.. واستحقاقات ما بعد الانتخابات 135
المرأة العراقية.. قدرة فاعلة في التغيير والبناء 139